

AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01043 3070

بناوی

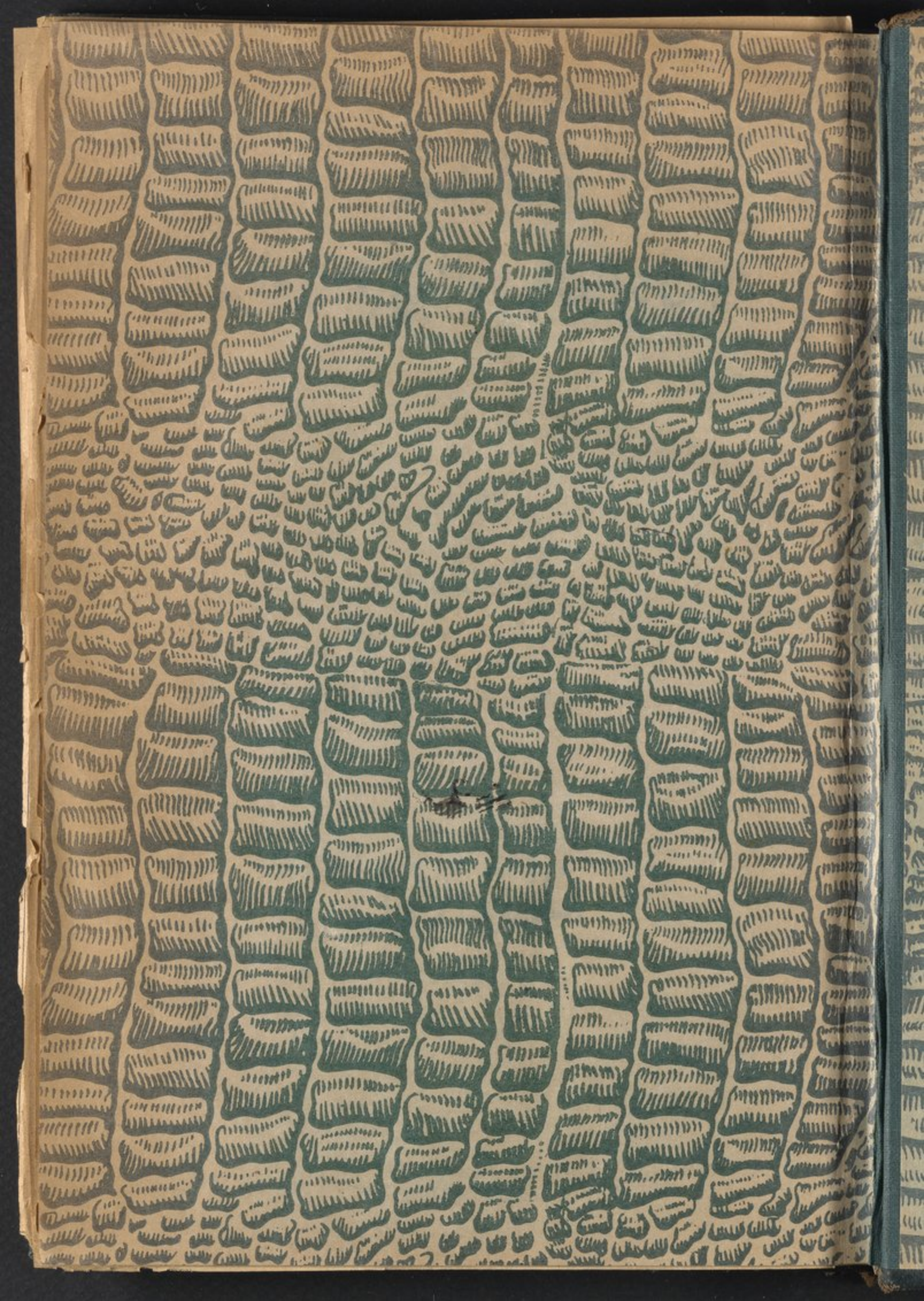
HF
499
.F
199
v.1

Library of
The American University
at Cairo



Presented by

AUTHOR



ID. 01-61993

2

هدية ملكية لجامعة لايبزيغ
ملف ١٨
٥٤/٢/١٨

دَعَائِمُ

الانتاج العالمي والتجارة الدولية

HF
499
F57
1954
٧٠١

تأليف

دكتور

ليبيك سعيد الفيساوي

دكتوراه في الجغرافية من جامعة ريدينج بإنجلترا

Ph.D. Reading

مدرس الجغرافية الاقتصادية بجامعة ابراهيم

الجزء الأول

١٩٥٤

مطبعة مخيمر

٢٩ شارع الجيش ت ٤٧١٩٣

380

L 4/3

v. 1

Author

WAC
S. J. C.

32640

مقدمة

يسرني أن أقدم هذا البحث للمشتغلين بأمور العلم في هذا البلد صورة واضحة حديثة للأوضاع العالمية للانتاج والتجارة في أهم سلع المملكة الزراعية والحيوانية والمملكة المعدنية ، بعد أن وضعت الحرب العالمية أوزارها بثمان سنوات وبعد أن قطع الانتاج العالمي والتجارة الدولية شوطاً بعيداً في سبيل الاستقرار ، وأخذت المياه في هاتين الناحيتين تعود إلى مجاريها العادية .

وقد حرصت فيما حرصت أن يشمل هذا المؤلف من المعلومات ما كان مسيراً لآخر مراحل التقدم العلمي ، متمشياً مع الاتجاهات الحديثة في ميادين العلم والثقافة والتجارة والسياسة ، ذلك التعاون الذي هو حجر الزاوية وفيه هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة العديدة .

كما حرصت أن تكون الاحصاءات الواردة بهذا الكتاب آخر الأرقام وأحدثها رغم صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بدول أوروبا الشرقية . كما أتى حرصت فيما حرصت عليه في هذا الكتاب ألا يكون على غرار ما ألفه الناس في كتب بعض الجغرافية الاقتصادية التي تغلب فيها الجغرافية على الاقتصاد والتي لا توازن فيها بين العلمين ، بحيث كانت بعض كتب الجغرافية الاقتصادية جغرافية بحتة ، ولا أثر لتطبيق المبادئ الاقتصادية فيها إلا النزر اليسير ! لذلك عملت كما يرى القارىء في هذه الفصول وخاصة المقدمة منها — أن أحفظ التوازن بين المبادئ الجغرافية والمبادئ الاقتصادية الهامة التي يلم بها عادة من يأنس في نفسه الرغبة في قراءة كتب الجغرافية الاقتصادية كهذا الكتاب ، وأن أشرح التفاعل بين العوامل الجغرافية والعوامل الاقتصادية الأساسية مثل قانون الغلة المتناقصة (أى أنه يمكن زيادة الانتاج — إلى درجة خاصة — بزيادة التخصص

وبزيادة الطرق الرأسمالية وبإدخال التحسينات الفنية (وأن ثمن السلعة يعمل دائماً على موازنة العرض والطلب لها وأن صاحب العمل يرمى دائماً إلى أن يساوى بين الإنتاج الهامشي والتكلفة الهامشية وأن الثمن في نظام المنافسة يساوى قيمة الإنتاج الهامشي لعامل الإنتاج وغيرها من مبادئ الاقتصاد التي تؤثر وتتأثر بالعوامل الجغرافية وتنتج الأوضاع الحاضرة للإنتاج العالمي والتجارة الدولية .

ورجائي إلى من يقرأ هذا المؤلف من طلبة الجامعات ألا يعتبر أنه تمام القصد ونهاية المطاف وما هو إلا أساس لهم ورائد لأبحاثهم وليدركوا أن ما يميز الطالب في مرحلة الدراسة الجامعية هو الاستزادة من العلم والبحث في المؤلفات الأخرى (كالوارد ذكرها في نهاية هذا الكتاب) ، وأن العمل هو خير ما يميز طالباً عن آخر وأن عناية الإنسان بعمله هي روح وطنية حقيقة وأن العمل دائماً كان أساساً لتقدم الدول التي سبقتنا في مضمار الحضارة ، ولذا كان العمل أحد الأسس الرئيسية والدعائم الثلاث لشعار نهضتنا وثورتنا الحاضرة التي ترمى من ورائها إلى بعث بلادنا بعثاً صالحاً قوياً والنهوض بها إلى المرمز العالمي اللائق بها .
والله ولي التوفيق

المؤلف

ل . س . ا

محتويات الكتاب

الجزء الاول

الصفحة	الموضوع
	التمهيد
	الاقاليم الطبيعية
١	١ - عناصر الاقليم الطبيعي :
	١ - الموقع . ٢ التضاريس . ٣ - التكوين الجيولوجي .
	٤ - المناخ . ٥ - النبات والحيوان .
د	ب - الاقاليم المناخية الكبرى :
	١ - الاقليم الاستوائي . ٢ - الاقليم الموسمي .
	٣ - الاقليم السوداني . ٤ - اقليم البحر المتوسط .
	٥ - اقليم السواحل الشرقية . ٦ - اقليم الغابات النفضية .
	٧ - اقليم الغابات الصنوبرية .
	الباب الاول
	الإنتاج والفائض
	الفصل الاول
	الاتاج ومستوى المعيشة
٥	١ - طبيعة الاتاج واهميته . ٢ - تبادل الفائض .
	الباب الثاني
	اهمية الزراعة ونظم الاتاج الزراعى
٨	١ - أهمية حرفة الزراعة . ٢ - الزراعة البدائية المتنقلة .
	٣ - الزراعة المختلطة والكثيفة . ٤ - الزراعة الواسعة .
	٥ - فيض الاتاج الزراعى بين الحريين .
	٦ - تقنين عوامل الاتاج سبب الفيض الزراعى .

الصفحة	الموضوع
--------	---------

- ٧ - المزارع المتخصصة المنتظمة .
٨ - مزايا التخصص المحصولي في المزارع المنتظمة وعيوبه .

الباب الثالث

خصائص الزراعة

- ١٩
- ١ - تناقص نسبة الزراع وعلاقته بقانون تناقص الغلة .
٢ - التقدم العلمي بطيء الاثر في الزراعة .
٣ - الزراعة تخضع لقانون المنافسة الحرة .
٤ - الزراعة تخضع لقانون التكلفة المتصاعدة .
٥ - الانتاج الزراعي لا يتجاوب انخفاضاً مع انخفاض الاسعار .
٦ - الزراع ينقصهم التعاون وتوحيد الكلمة .
٧ - عنصر المغامرة كبير في الزراعة .
٨ - فترة الانتظار طويلة في الزراعة .
٩ - يصعب على الزراع تحديد التكلفة الهامشية .

الباب الرابع

الزراعة في عالمنا الصناعي

أولاً - التقدم الزراعي :

- ١ - المسكنة المتزايدة . ب - تأثير المسكنة في الانتاج الزراعي .
١ - الاثار المباشرة في انتاج المزرعة . ٢ - الاثار غير المباشرة
٣ - أثر العلم في

الصفحة	الموضوع
	الزراعة (من حيث التربة ، والنبات والحيوان ، والاستفادة من المزرعة بوجه عام) .
	ثانيا - مشكلة الزراعة الحديثة :
	١ - العرض التاريخي . ب - مظاهر المشكلة . ج - أسباب المشكلة :
	١ - الاختلاف وعدم التجانس بين الزراعة والصناعة .
	٢ - طلب المنتجات الزراعية .
	د - التلخيص .
	هـ - وسائل العلاج .
	الباب الخامس
	الحاصلات الزراعية
	القمح - الأرز - الحبوب الحشنة - القطن - المطاط - الجوت .
	الفصل الاول
	القمح
٥٩	١ - أهمية القمح بالنسبة للحبوب الغذائية . ٢ - نشأة القمح وأنواعه الرئيسية . ٣ - الشروط المناخية للقمح : ١ - التربة . ب - الحرارة : ج - المطر . ٤ - أقاليم إنتاج القمح في العالم ٥ - الموقف القمحي الحاضر : ١ - في العالم . ب - في القطر المصري . ٦ - الموقف القمحي في المستقبل : ١ - في العالم . ب - في القطر المصري . ٧ - تجارة القمح الدولية : ١ - التجارة الحرة والتجارة المقيدة . ب - اتفاقية القمح الدولية (الأ . ج . د - تجديد اتفاقية القمح سنة ١٩٥٣ . د - أثر تدخل الأيوا في تجارة القمح الدولية . ٨ - أسعار القمح .

الصفحة	الموضوع
	الفصل لثاني
	الأرز
٨٩	١ - تقدير عام . ٢ - الظروف المناخية للأرز : ١ - الحرارة ب - المطر والتربة . ٣ - الاقتصاد الارزى في أهم أقطار الانتاج . ٤ - الانتاج العالمى للأرز . ٥ - تجارة الارز الدولية . ٦ - المنافسة بين الارز والقمح واثرها في اسعارها . ٧ - لجنة الطوارئ الدولية للطعام . ٨ - مقارنة بين الارز والقمح .
	الفصل الثالث
	الجبوب الخشنة
١١٤	١ - عرض عام للجبوب الخشنة . ١ - أنواعها . ب - الانتاج سنة ١٩٥٣ . ج - تجارة الدولية سنة ١٩٥٣ . ٢ - الليرة . ٣ - الشعير . ٤ - الشيلم . ٥ - الرفان .
	الفصل الرابع
	القطن
١٢٩	١ - مركز القطن بين الالياف النباتية والصناعية . ٢ - أنواع القطن . ٣ - الظروف المناخية للقطن . ٤ - إنتاج القطن في العالم . ٥ - الاقتصاد القطنى في أهم دول الانتاج . ٦ - تجارة القطن الدولية . ٧ - استهلاك القطن في العالم . ٨ - القطن في مصر . ٩ - النزاع بين الالياف الصناعية والالياف الطبيعية .

الفصل الخامس

المطاط

١٦٥

- ١ - نظرة عامة . ٢ - مصادر المطاط . ٣ - الظروف المناخية للمطاط الطبيعي . ٤ - مشكلات الاقتصاد المطاطي . ٥ - الانتاج العالمى للمطاط بنوعيه الطبيعي والصناعي والمنافسة بينهما . ٦ - التجارة الدولية للمطاط .

الفصل السادس

الجوت

١٨٢

- ١ - نظرة عامة . ٢ - الشروط المناخية للجوت . ٣ - انتاج الجوت . ٤ - تجارة الجوت الدولية . ٥ - صناعة الغرائز في العالم .

الباب السادس

الغلات الحيوانية

الصوف واللحوم ومنتجات الألبان

الفصل الاول

الصوف

١٩٥

- ١ - عرض عام . ٢ - الظروف لمناخية لأغنام الصوف . ٣ - التوزيع الجغرافي للأغنام . ٤ - لانتاج العالمى للصوف . ٥ - التجارة الدولية في الصوف .

الصفحة	الموضوع
	الفصل الثانى اللحوم ٢٠٥ ١ - عرض عام . ٢ - الظروف المناخية . ٣ - التوزيع الجغرافى . ٤ - الموقف الحيوانى فى مصر . ٥ - الانتاج العالمى . ٦ - التجارة الدولية . ٧ - نصيب الفرد من استهلاك اللحم . ٨ - أسعار اللحوم . الفصل الثالث منتجات الالبان ٢١٧ ١ - الالبان ومنتجاتها : ١ - اللبن . ب - الزبد . ٢ - الجبن . ٣ - الظروف المناخية والاقتصادية . ٤ - التوزيع الجغرافى . ٥ - شمال غرب اوربا . ب - نصف الكرة الجنوبى . ٦ - الانتاج العالمى والتجارة الدولية . ٧ - المنافسة بين الزبد والدهن النباتى (المارجرين) . ٨ - منافسة الجبن . للزبد واللحم . الباب السابع الغلات البحرية الفصل الأول ٢ ١ - وسائل الاستفادة من الأسماك ٢ - أنواع الأسماك وتوزيعها . ٣ - مصائد الاسماك الرئيسية فى العالم والتوزيع الجغرافى للأنواع . ٤ - الانتاج العالمى للأسماك . ٥ - التخصص الحديث فى صيد الاسماك . ٦ - التجارة الدولية فى الاسماك .

الصفحة

الموضوع

الفصل الثاني

٢٣٥

لأسفنج

الفصل الثالث

٢٣٧

اللولؤ

الباب الثامن

٢٣٨

١ - عرض للانتاج العالمى والسكان بل لحرب الثانية وسنة

١٩٥٢ / ٥٣ :

١ - فى العالم . ب - فى مصر

فهرس مصورات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٩	شكل ١ - تناقص نسبة المشتغلين بالزراعة .
٢٦	شكل ٢ (١) - تطور الأسعار العالمية في غير صالح الزراعة
٢٧	شكل ٢ (ب) - تطور الأسعار العالمية في غير صالح الزراعة .
٣٠	شكل ٣ - النظرية العنكبوية .
٥٠	شكل ٤ - اتجاهات الأسعار والانتاج في الزراعة والصناعة .
٦٤	شكل ٥ - الأرض الصالحة للقمح والأراضي المنزرعة منه فعلا .
٦٧	شكل ٦ - التوزيع الجغرافي للقمح في العالم .
٦٨	شكل ٧ - أهم الاقطار المنتجة للقمح .
٧٠	شكل ٨ - مناطق زراعة القمح في أمريكا الشمالية .
٨٦	شكل ٩ - تجارة القمح الدولية .
٩٣	شكل ١٠ - التوزيع الجغرافي للأرز بالمقارنة مع القمح .
٩٥	شكل ١١ - إقليم زراعة الارز بالهند وباكستان .
١٠٢	شكل ١٢ - الانتاج العالمي للأرز وتوزيعه .
١٠٤	شكل ١٣ - وفرة محصول البطاطس في لونغ أيلاند .
١٠٥	شكل ١٤ - المجاعة الارزبية في ولاية هونان في الصين الوسطى
١٠٧	شكل ١٥ - أهم الاقطار المصدرة والمستوردة للأرز ونصيب كل منها .
١١٩	شكل ١٦ - التجارة الدولية في الحبوب الحشنة .
١٢١	شكل ١٧ - التوزيع الجغرافي للحبوب الحشنة والذرة في العالم .
١٣١	شكل ١٨ - التوزيع الجغرافي للقطن في العالم .
١٣٦	شكل ١٩ - توزيع الانتاج العالمي للقطن .
١٣٧	شكل ٢٠ - منطقة القطن في الولايات المتحدة .
١٣٩	شكل ٢١ - مناطق القطن في الهند وباكستان .
١٤٢	شكل ٢٢ - تجارة القطن الدولية .

الج
الج
الز
للز

أمة
الج
الح

الصفحة	الموضوع
١٤٠	شكل ٢٣ - التوزيع الجغرافي لأهم أنواع القطن في الوجه البحري.
١٦٤	شكل ٢٤ - منافسة الرايون للقطن والصوف والحرير.
١٦٦	شكل ٢٥ - انتاج المطاط بأنواعه.
١٧٤	شكل ٢٦ - أهم اقاليم انتاج المطاط الطبيعي.
١٨٠	شكل ٢٦ (١) أبعاد المطاط الطبيعي.
١٨٦	شكل ٢٧ - مناطق زراعة الجوت بشبه القارة الهندية.
١٩١	شكل ٢٧ (١) - صناعة الغرائر من الجوت بمدينة كلكتا بالهند.
١٩٨	شكل ٢٨ - التوزيع الجغرافي للاغنام في العالم.
٢٠٦	شكل ٢٩ - التوزيع الجغرافي للماشية في العالم.
٢١٣	شكل ٣٠ - انتاج اللحوم بأنواعها الثلاث.
٢٣٩	شكل ٣١ - الانتاج العالمي للمنتجات الزراعية.
٢٤٠	شكل ٣٢ - انتاج حبوب الغذاء في مصر.

مراجع علمية ومراجع إحصائية

- H. WHITBECK, V.C. FINCH: Economic Geograghy.
 J. RUSSEL SMITH : Industrial and Commercial Geography.
 E.W. ZIMMERMAN : World Resources and Industries.
 L. DUDLY STAMP : Asia.
 L. BENHAM : Economics.
 GOVERNMENT OF INDIA : Yearbook.
 L. SAAD : Geographical study of Minufiya Province.
 R. REDFORD : The Economic History of England.
 C.L. WHITE, E.J. FOSCUE : Regional Geography of Anglo-America.
 L. DUDLEY STAMP, BEAVER: British Isles.
 C.A. GIBBONS : Trends in Food and agricultural
 production in Egypt.
 L. DUDLEY STAMP : Asia.

-
- Statesman's Yearbook.
 Monthly Bulletin of Statistics.
 Fisheries Bulletin.
 Teaching Better Nutrition.
 Economics of International Wheat agreement.
 Grain Exports by Source and Destination.
 Wheat: World Catalogue of Genetic Stocks.
 State of Food and Agriculture.
 Agricultural Economics and Statistics.
 Yearbook of Trade.
 Yearbook of Fisheries Statistics.
 Yearbook of Production.
 Yearbook of Forest Products.
 Rice Bulletin.
 Commodity Reports.
 World Outlook for Individual Commodities.

Monthly Bulletin of Agricultural and Economic Statics
(Egypt).

Commodity Reports (Grain).

Trade Statistics for Interational Use (Egypt).

Annuaire Statistique (Egypt).

دكتور سويلم العمرى : مقدمة فى الدراسات الاقتصادية .

دكتور جمال الدين محمد سعيد : اقتصاديات مصر .

دكتور محمود توفيق حفناوى : اتجاهات الاصلاح الريفى فى بلاد الشرق

العربى .

الاحصاء العام للحكومة المصرية .

احصاء الاجور وساعات العمل بالمملكة المصرية .

احصاء الانتاج الصناعى فى مصر .

تعداد الماشية والدواجن وخلايا النحل فى مصر .

بعض أخطاء مطبعية

الصفحة	الخطأ	الصواب
٣٠	ينقص الخط بالشكل	صل النقطتين بخط يوازي الخط ٤-٥ ويقع أسفله .
٥٩	القمح الأرز القطن المطاط	القمح . الأرز . القطن . الحشنة . القطن . المطاط . الجوت .
١٠٤	(ص ٤)	(ص ٤١) .
١٠٧	{ نقص وخطاً في حفر الشكل	{ الدول المستوردة بالترتيب اليابان ثم الهند ثم أندونيسيا وتحذف العليا .
١٢٩	الفصل الثالث	الفصل الرابع
١٣٢	٣٤	٣٤
١٣٩	شكل ٣٢	شكل ٢٣ .
١٤١	١٣٧٤	١,٧٤
١٤٧	جدول ١٧	جدول ١٧ (١)
١٦٠	فاستريا	فاستريا
١٦٠	جدول ١٨	جدول ٢٠
١٦٥	١٧٨٥	١,٧٨٥
١٧٢	شكل ٢٥ (١)	شكل ٢٦ (١) .
١٧٩	شكل ٢٧ (١)	شكل ٢٦ (١) .
١٨٦	شكل ٢٧	شكل ٢٧ (١) .
١٨٧	{ وتليها بريطانيا والولايات المتحدة	{ وتليها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة .
٢٠٤	{ الصوف الرايون بالجدول	{ الرايون والأرقام تبقى كما هي .
٢١٣	{ الشكل ينقصه أسماء القارات	{ القارات المنتجة بالترتيب أوروبا ثم أمريكا الشمالية ثم أمريكا الجنوبية ثم الأوقيانوسية .
٢١٧	١ - اللبن والجبن	١ - اللبن .
٢٣٨	شكل ٢٨	شكل ٣١ .
٢٣٩	شكل ١٥	شكل ٣١ .

تمهيد

الاقليم الطبيعى

١ - عناصر الاقليم الطبيعى .

٢ - الاقليم المناخية الكبرى .

١ - عناصر الاقليم الطبيعى

ينشأ الإقليم الطبيعى من عناصر كثيرة مختلفة تتفاعل فيما بينها ، أى تتأثر ببعضها وتؤثر فى بعضها البعض ، وتنتهى إلى نتيجة خاصة يتحتم على الإنسان معها أن يسكيف نفسه بحيث يتمكن من العيش فيه على نظام يتفق مع قوى الطبيعة التى لا سلطان له عليها ، وهو بهذا يكون عاملا سلبيا ، إلا أن الإنسان ، وله المقدرة العقلية الفائقة ، لا يكون عادة عاملا سلبيا تمام السلبية ، بل هو عامل ايجابى أيضا يؤثر فى الظروف المحيطة به فيغيرها إلى حذما ، وهذا الحد يتوقف على مدى مقدرته العقلية وابتكاره وسائل التغلب على ما يعترض طريقه من صعاب ، أى باختصار يتوقف على مدى تقدمه ومستوى مدنيته ، فيحفر الترعى لنقل الماء إلى الأراضى الصالحة للزراعة البعيدة عن النهر ، ويقيم الخزانات والجسور للتحكم فى مياه الأنهار ويجفف المستنقعات والبرك لزراعتها وغير ذلك ، إذا كان يعيش فى بيئة زراعية ، وإذا كان فى بيئة من بيئات الصيد البرى أو البحرى ، فإنه يبتكر الوسائل والآلات والشباك التى تساعد على عمله ، وإذا كانت بيئة مراعى ، فإنه يسعى جاهدا إلى زيادة حصيلته من الأعشاب اللازمة لأود حيواناته ، وقد يدخل أنواعا جديدة من الأعشاب تتميز بصفات خاصة كوفرة النمو أو كفاية الغذاء ، وقد تقوطن هذه الأعشاب فى مواطنها الجديدة فتصبح جزءا جديدا من البيئة .

أى تتأقلم وهكذا يفعل الإنسان فى الظروف المحيطة به فى أى بيئة ينشأ بها ،
جريا وراء زيادة موارده وتيسير معيشته إلى أقصى حد ممكن .

ولكل إقليم طبيعى عناصر خاصة مناخيه وطبيعية وغيرها ، ومع أن هذه
العوامل ليست منفصلة فى الطبيعة تمام الانفصال بل تعمل جميعا كوحدة
واحدة ، إلا أننا لغرض الدراسة سنبحثها كما لو كانت عوامل منفصلة ، وأهم
العناصر التى تتكوّن الإقليم الطبيعى هى :

١ - الموقع : للموقع أهمية رئيسية فى نوع الإقليم ، وله وجهان :

الموقع الفلكى والموقع الطبيعى .

والموقع الفلكى هو عبارة عن وضع المكان بشكل عام من الكرة
الأرضية ، كأن يكون قريبا من خط الاستواء ، فترتفع درجة حرارته
وتغزر أمطاره ، وبذا ينمو فيه من النبات ما يستلزم هذه الشروط المناخية ،
أو كأن يكون بعيدا عن خط الاستواء ، ويختلف هذا البعد ، ومع هذا
الاختلاف فى البعد تختلف الحرارة بالضرورة ، وقد تختلف معه الأمطار ،
وبذا يختلف النبات .

والموقع الطبيعى أكثر تفصيلا من ذلك ، كأن يكون المكان قريبا من البحر
أو مرتفعا عن سطحه ، أو معرضا لهبوب رياح خاصة ، أو فى ملتقى طرق
برية أو بحرية أو جوية ، وما إلى ذلك من ظروف موقعية أخرى لا تنسع
هنا للحصر .

٢ - التضاريس .

ويؤثر هذا العامل بشكل أوضح فى ظروف الإقليم جميعه أكثر مما يؤثر
فى ظروف الإنسان ، فالجبال والسهول والبحيرات وما إليها ، تتحكم إلى حد
بعيد فى تعيين نشاط سكانها ، وقد يعمل الإنسان على تعديل هذه الظواهر
إلى حد ما ، ولكن هذا الحد بسيط جدا ، فقد يحفر الإنسان الأنفاق

في الجبال ، كما يبنى الطرق فوق التلال لتقريب المسافات ، أو قد يحفف
المستنقعات ، وأجزاء من البحار إلى درجة ما ، كما هو الحال في بحر الزويدر
زى في هولندا ، لكن الأراضي الجبلية الوعرة لا يمكن تحويلها إلى سهول
خصبة ، لذا تبقى المناطق الجبلية قليلة النشاط البشرى ، وقد يهد الإنسان
سفوح التلال ويستخدمها للزراعة ، كما هو الحال في زراعة الأرز الآن في
بعض الأقاليم الموسمية ، ولكن هذا يستدعى مجهوداً كبيراً متواصلاً ، وقد
تُستغل الجبال كمناطق للسياحة ، كما في سويسرا .

ولكن مما لا شك فيه ، أنه بمقارنة خريطة تضاريس العالم بخريطة توزيع
السكان ، يتضح لنا لأول وهلة أن العلاقة وثيقة بين السكان والأراضي
غير المرتفعة .

وتتحكم التضاريس إلى حد بعيد في نوع النشاط البشرى ، فالشعوب
التي ركبت البحار منذ القدم واتخذت الملاحة مهنة لها ، كانت في ذلك
مدفوعة بعوامل طبيعية أهمها قربها من البحر وكثرة فجوات شواطئها
ووفرة أخشاب غاباتها .

٣ - التكوين الجيولوجى .

يتأثر توزيع السكان بتوزيع المعادن وبنوع التربة ، فالمناطق الغنية
بالفحم تكون عادة مزدحمة بالسكان ، وفي معظم البلاد تكون المراكز
الصناعية على مقربة من حقول الفحم ، مما يزيد في تركيز السكان ، وتجذب
آبار الزيت ومناجم المعادن السكان والنشاط الصناعى بدرجة أقل
من مناجم الفحم .

ويتمثل أثر التربة في السهول الفيضية العظيمة كوادى الكنج واليانج تسى
والنيل والبو ، وتؤدى خصوبة التربة أو اشتغالها على ميزات خاصة إلى نجاح
الزراعة في هضبة الدكن بالهند (القطن) ، وفي الأرض السوداء في جنوب

غرب روسيا (القمح) ، والأراضي البركانية في جاوة حيث يزرع الأرز على سفوح الجبال إلى ارتفاع آلاف الأقدام ، وحيث تكثر التربة البركانية المتخلفة من البراكين الخاملة .

٤ - المناخ .

ولعل المناخ أهم عناصر البيئة ، وهو نتيجة طبيعية لموقع الإقليم وتضاريسه ، ويتحكم المناخ (من حرارة وأمطار) مع التربة في تعيين نوع النبات الصالح ، إذ لكل نبات شروط مناخية خاصة يجب توفرها لنموه على نطاق اقتصادي مربح ، كما يتحكم المناخ في توزيع الإنسان نفسه ، إذ يميل الإنسان بطبيعته إلى سكنى الأقاليم المعتدلة الباردة والمعتدلة الدافئة . ولاهمية المناخ سنخصص للأقاليم المناخية في العالم قسماً خاصاً موجزاً .

٥ - النبات والحيوان :

لقد أوضحنا أن النبات الطبيعي يتأق نتيجة لتفاعل المناخ والتضاريس ، وعند دراسة توزيع الإنسان يصعب الفصل بين عوامل المناخ والتضاريس ، ولكن يتمثل أثر النبات الطبيعي في تأخر المناطق ذات الصعوبات الدائمة ، كالغابات الاستوائية ، حيث تعوق قوى النمو في الغابة جهود الإنسان في اجتثاث الغابات ، وفي مناطق الأعشاب يدخل الإنسان كراعٍ في كفاح مع الحيوانات آكلة العشب ، أو كصائد مع الحيوانات آكلة اللحوم ، وفي كلتي الحالين يعيش عيشة التنقل ، ثم تأتي الزراعة في مرحلة متأخرة بعد ذلك .

ب - الأقاليم المناخية الكبرى

قدمنا أن المناخ صاحب الأثر الأكبر في تمييز الأقاليم الطبيعية ، ولذا فسنتناول هنا المناخ في شيء من التفصيل ، وكذا أثره في البيئات المختلفة وأهم ما يمتاز به كل بيئة من إنتاج تساهم به في الاقتصاد العالمي .

وقد قام الجغرافى هربرتسن بتقسيم العالم إلى أقاليم مناخية ، وميز بينها من حيث الموقف بالنسبة لخط الاستواء ، ومن حيث الموقع فى القارة (على الساحل الشرقى أو الغربى أو فى وسط القارة) .

وبناء على نظام هربرتسن ينقسم العالم إلى خمس مناطق حرارية كبرى ، تبدأ من خط الإستواء بالمنطقة الاستوائية ثم المنطقة المدارية ثم المعتدلة الدفينة فالمعتدلة الباردة ثم المنطقة الباردة .

وتنقسم كل منها — ماعدا المنطقة الاستوائية — إلى سواحل غربية وسواحل شرقية وسهول داخلية وهضاب داخلية متوسطة الارتفاع وجبال أو هضاب عالية .

أما الاستوائية فقسمت إلى قسمين : السهول الاستوائية كحوض الكونغو وحوض الأمازون ، والجزر واشباهها كالملايو واندونيسيا وهى ماتناثر كثيرا بفعل البحر .

وبدأ ينقسم العالم حسب تقسيم هربرتسن إلى اثنين وعشرين اقليما ، وستناول هنا بالوصف أهمها .

وسيكون تقدير المطر هنا بالبوصة ، وتقدير الحرارة بمقياس الفهرنهايت (ولتحويله إلى درجات الحرارة المئوية اطرح منه ٣٢ واضرب الباقي فى $\frac{5}{9}$ تحصل على الدرجة المئوية) .

١ — الاقليم الاستوائى .

هناك نوعان من المناخ فى هذا القسم ، وهما مناخ السهول الاستوائية الفسنيحة ، ومناخ الجزر واشباه الجزر التى يؤثر فيها البحر فيعدل من حرارتها ، وتشابه المميزات المناخية فى هذين الاقليمين إلا حيث يرتفع السطح فتتخفف معه درجة الحرارة .

ويمتد المناخ الاستوائى فيما بين خط ٥° شمال وخط ٥° جنوب خط

الاستواء ، والحرارة هنا مرتفعة طول العام ، والفرق بسيط جدا بين احر
الشهور وابردها في السنة ، ومتوسط درجة الحرارة السنوية ٨٠°ف تقريبا ،
والمدى الحرارى عادة أقل من ٥ درجات ، ورغم ما تشتهر به المنطقة الاستوائية
من ارتفاع حرارتها ، فانها قلما تتعدى ١٠٠°ف ، وقلما تنخفض عن ٧٠°ف ،
وهى عادة أقل من ٩٠°ف ، وفي الجهات الساحلية يعمل البحر - بفعل نسيم
البحر الملطف نهارا ونسيم البر ليلا - على تخفيف حدة هذا المناخ ، كما
يساعد على حركة الرياح .

ويسقط المطر في جميع مواسم السنة ويتميز الفصلان الجافان - إن
وجدا - بنقص بسيط في الأمطار ، والمعتاد أن تصل كمية الأمطار إلى ٨٠
بوصة في السنة وأكثر .

وتؤدي كثرة الأمطار وارتفاع الحرارة إلى نمو الغابات الاستوائية
وما يتصل بها من نباتات وأعشاب كثيفة ، وتسابق النباتات إلى الهوام
والضوء ، دون الحرارة والمطر .

وتتمثل هذه الغابات الاستوائية في أمريكا الجنوبية ، وكذا في آسيا
وأفريقيا ، وإن كانت في الأخيرتين أقل كثافة .

وأخشاب هذه الغابات ثمين ، إلا أن صعوبة الحصول عليه وشدة صلابته
تحدان من الانتفاع به إلى درجة كبيرة .

وهناك صعوبة خاصة في هذه الأقاليم ، وهى ازاحة التربة Soil Erosion ،
وذلك لأن الأمطار الغزيرة كثيرا ما تسبب انهيار التربة وانتقالها بعداقتطاع
الغابات ، والتربة هى الجزء الأعلى الهش من الأرض وهى ترتكز عادة
على صخور صلبة لا يمكن زراعتها ، فإذا ازيلت هذه الطبقة العليا بفعل
السيول الجارفة تركت الأرض صخرا عرايا لا يصلح للزراعة ، وقد اجتثت
الغابات في انحاء كثيرة من الأقاليم الاستوائية ، وحلت محلها المزارع المنتظمة

الواسعة Plantations التي تساهم بقدر كبير في تزويد العالم بسلع زراعية هامة
كالمطاط والسكر والكافور وزيت النخيل . (راجع ص ١٦) .

٢ - الاقليم الموسمي .

ويشمل هذا الاقليم اساسيا الهند والهند الصينية وجنوب الصين ،
وتجاوزا أواسط الصين وشمالها واليابان ، إلا أن الشتاء أبرد في
المجموعة الثانية منه في الأولى .

وبوجه عام كلما قلت الأمطار كلما زاد ارتفاع الحرارة ، وكلما زاد
المدى الحرارى ، وهناك مدى حرارى كبير في البنجاب في الهند ، بينما
يقل هذا المدى في الجهات الأكثر مطرا والقريبة من البحر ،
وترتفع الحرارة قليلا في شهر اكتوبر عندما تتوقف الرياح الموسمية ،
وترجع أمطار الجهات الموسمية في الصيف إلى ارتفاع درجة الحرارة
على قارة آسيا ، مما يجذب الرياح التجارية من المحيط الهندي فتعبر خط
الاستواء وتهب محملة بالبخار على الأقاليم الموسمية من الجنوب الغربى والجنوب
والجنوب الشرقى ، وهناك قليل من الأمطار الموسمية الاقصارية في الشتاء ،
والعامل الاساسى في غزارة الأمطار الموسمية هو التضاريس ، فقد تصل
الأمطار إذا قابلت الجبال إلى ٥٠٠ بوصة في السنة ، وقد تنخفض إلى ٨٠
بوصه ، وهناك جهات موسمية تتراوح أمطارها بين ٤٠ - ٨٠ بوصة ،
وأخرى بين ٤٠ - ٢٠ ، وأخرى أقل من ٢٠ .

والنبات الطبيعى في الأقاليم الموسمية هو الغابات ، سواء كانت كثيفة
أو غير كثيفة ، ويتوقف هذا على المطر ، فالأولى تسكث حيث تزيد
الأمطار عن ٨٠ بوصة ، وهى غابات دائمة الخضرة ، أما الثانية وهى الغابات
الموسمية المشالية ، فتسود بين ٤٠ - ٨٠ بوصة من المطر ، وأشجارها
كثيفة ، وأهمها أشجار الناكه ، وحيث تقل الأمطار تقل الغابات شيئا فشيئا ،

حتى تتحول إلى أشجار شوكية أو أعشاب .

وعملية اجتثاث الغابات الموسمية أسهل منها في الغابات الاستوائية ، ولكن خطر انهيار التربة لا يزال قائماً ، وتختلف أنواع النباتات المنزرعة باختلاف الأمطار ، والأرز هو النبات الهام في الأراضي غزيرة الأمطار ، والدخن والسمسم في الجهات الأقل مطراً ، بينما القمح والشعير يوجدان في الجهات التي تميل إلى البرودة والجفاف ، وتوجد الذرة والحبوب الزيتية في الجهات المتوسطة الحرارة والمطر ، والقطن يوجد حيث يغلب الجفاف ، والسكر حيث يغلب المطر .

والجهات الموسمية عظيمة الانتاج الزراعى مزدهمة بالسكان .

٣ - الاقليم السودانى .

وهو يشبه إلى حد كبير الاقليم الموسمى ، إلا أن أمطاره صيفية فقط ، وهى أقل ، وتتراوح بين ١٠ بوصات في الاجزاء الجافة و ٤٠ بوصة في الاجزاء الممطرة ، ولذا فان النبات الطبيعى قلما يصل إلى درجة الاشجار إلا حيث تزيد الأمطار ، وتتخلل الأشجار الأعشاب بأنواعها المختلفة .

أما حيث لا تكثر الأمطار فالنبات الطبيعى هو الحشائش الطويلة المعروفة بالسفانا .

ولذا كان من الممكن استغلال هذا الاقليم للزراعة أو الرعى على نطاق واسع .

واكبر انساع لهذا الاقليم في قارة افريقية حيث يمتد إلى مسافات كبيرة بين شرق القارة وغربها .

وينتظر لهذا الاقليم مستقبل عظيم إذ انه يصلح لزراعة القطن ، وقد امتدت زراعته كثيراً في السنوات الأخيرة ، وخاصة في اقليم الجزيرة ، كما انه صالح لتربية الماشية بسبب جودة الحشائش به ، ولا سيما إذا ادخلت

أنواع الحشائش الحديثة التي تغل غلة كبيرة وتصلح لغذاء الحيوان بشكل فائق .

٤ - اقليم البحر المتوسط .

ويتميز المناخ في البحر المتوسط بطابع خاص مستقل ، وهو يشبه الاقليم الصحراوي الحارة المتاخمه له ، فالصيف حار جاف ، وتهب فيه الرياح من الداخل إلى الخارج ، وفي الشتاء تقع أراضي البحر المتوسط تحت تأثير الرياح العكسية ، فتتمتع بشتاء معتدل وأمطار معتدله ، وهو في هذا يختلف عن الاقليم الموسمي حيث الأمطار صيفية والشتاء اميل إلى الدفء ، وتمتع أراضي البحر المتوسط بالكثير من أشعة الشمس .

وينحصر مناخ البحر المتوسط في الشواطئ الغربية من القارات ، بين درجات العرض ٣٠ و ٤٥° ، واكبر اجزائه ما كان متاخما للبحر الأبيض المتوسط نفسه ، بينما توجد نظائره في كاليفورنيا بامريكا الشمالية ، واواسط شيلي بامريكا الجنوبية ، وفي جنوب غربي افريقية ، وفي استراليا يوجد بجنوب غربي استراليا الغربية واستراليا الجنوبية . وتختلف الحرارة باختلاف المواقع ، ومتوسط ابرد الشهور ٤٠° ف ، وفي بعض جهاته ٥٠° ف ، ومتوسط حرارة الصيف تصل إلى ٧٠° ف أو ٨٠° ف ، وتختلف كمية الأمطار كثيراً ، وهي تتراوح بين ١٠ و ٤٠ بوصة ، ولا يساعد مناخ البحر المتوسط على نمو النباتات ذات الجذور القصيرة والحشائش التي تحتاج إلى الرطوبة في الربيع ، وهو ما لا يتوفر في هذا الاقليم ، ولذا فتميز نباتاته بطول الجذور التي تمكنها من مقاومة جفاف الصيف الطويل ، وهذا الصيف الجاف يساعد كثيراً على نضج الفاكهة ، وأهمها الموالح والخوخ والشمش والتفاح والزيتون واللوز والتين والتوت والعنب ، كذا يجود القمح والشعير ، اللذان يحتاجان إلى قليل من الرطوبة في الشتاء لبدء النمو وإلى جفاف في الصيف

لنضج الحبوب ، وكلاهما يتوفران في أراضى البحر المتوسط .

٥ - إقليم السواحل الشرقية .

قدمنا أن إقليم البحر المتوسط يقع بين 30° و 45° من خطوط العرض في غرب القارات ، ولا يمكن أن يقع في شرق القارات لأن الرياح التجارية هنا تهب من البحر إلى الأرض محملة بالبخار ، ولذا يقابل إقليم البحر المتوسط على الناحية الشرقية من القارات إقليم السواحل الشرقية ، فهي تشبه البحر المتوسط في درجاب الحرارة ، إلا أن الأمطار في السواحل الشرقية صيفية ، وقد يطلق على هذه الجهاب الاقطار المعتدلة الدافئة ، وهي في الواقع ليست معتدلة ، إذ تتراوح درجات الحرارة فيها كثيرا ، كما ان المناخ على العموم مختلف جدا في بعض الأجزاء عنه في الأجزاء الأخرى ، كما في أراضى القطن في جنوب شرقى الولايات المتحدة ، وفي معظم الصين وفي جنوب شرقى استراليا وفي جنوب افريقية وارجواى .

ولو أن النباتات الطبيعية تختلف من جهة إلى أخرى ، إلا أنها كلها تشترك في الغابات المرتفعة ، وهي دائمة الخضرة عظيمة النمو لدرجة تنافس الغابات الاستوائية ، وهي توجد في ولايات الخليج الساحلية بالولايات المتحدة وفي الصين واليابان ، وهذه الاقطار صالحة لسكنى الانسان صلاحية عظيمة ، كما أنها صالحة للاستغلال ، فسهول الصين الوسطى تراحم الأراضى الموسمية في كثافة السكان بفضل حاصلات الأرز والقطن والشاي والخير ، وقد تصل كثافة السكان إلى ٣٠٠٠ نسمة في الميل المربع ، كما أن ولايات الخليج الساحلية بالولايات المتحدة وما يجاورها تنتج نصف قطن العالم ، وتجاورها شمالا منطقة الذرة بأمريكا ، وهناك غابات هائلة لا تزال قائمة في داخل أمريكا الجنوبية لم تمس بعد .

٦ - إقليم الغابات التفضية .

وهو يقع في غرب القارات وإلى الشمال من إقليم البحر المتوسط ، وهو يشمل الجزر البريطانية وأراضى السواحل في الولايات الشمالية ، الغربية من أمريكا الشمالية ، وهذه الأقاليم تقع في مهب الرياح العكسية التي تهب عليها طول العام ، وتجلب معها أمطاراً من المحيط وبرودة معتدلة ، وهذه الجهات تتميز بأمرين : مدى حرارى صغير بين الصيف والشتاء وأمطار موزعة على طول السنة ، ويمتد هذا المناخ إلى شمال غرب أوروبا .

ويوجد في استراليا في جزيرة تسمانيا ولا يوجد في إفريقيا ، وفي أوروبا يساعد تيار الخليج الدافئ على دفء الجو في الشتاء ، ومع البعد عن البحر تزداد برودة الشتاء كثيراً وحرارة الصيف قليلاً ، والأمطار موزعة توزيعاً حسناً على شهور السنة ، إلا أن كميتها تختلف باختلاف الارتفاع عن سطح البحر وبالبعد عنه ، فالجبال في الغرب أغزر الجهات مطراً ، والسهول في الشرق أقلها أمطاراً ، وبعض الجهات في بريطانيا تسقط بها ٨٠ بوصة في السنة ، وفي شرق إنجلترا ٢٠ بوصة ، وفي شرق ألمانيا ١٨ بوصة .

وهذا الإقليم الذى يطلق عليه أيضاً إقليم المناخ المعتدل البارد هو مهد الغابات التفضية المعتدلة ، ومعظم هذه الغابات غنية بالأخشاب الصلبة التى هى أطوع للصناعة من أخشاب المناطق الاستوائية ، وقد اجتثت مساحات هائلة منها في أوروبا وأمريكا .

وهذا المناخ - المعتدل البارد - أصلح أنواع المناخ للتقدم الإنسانى ، فبرد الشتاء يستدعى عملاً يكسب الجسم حرارة ، وحر الصيف لا يعوق العمل ، وهنا تقع معظم المراكز الصناعية فى العالم فى فرنسا وألمانيا وإنجلترا والبلجيكا وتشك سلوفاكيا ، وقد حل محل الغابات المجتثة الحبوب كالقمح والشعير والشوفان والشيلم ، وتقع نظائر هذا الإقليم فى أمريكا الشمالية فى كولمبيا البريطانية وفى نيوزيلندا وأجزاء من شيلي .

٧- إقليم الغابات الصنوبرية .

وهي تمتد بعرض نصف الكرة الشمالي وتتميز، بدرجات حرارة وأمطار منخفضة، والنباتات الطبيعية الأشجار المخروطية، والصيف قصير جدا، بحيث لا يكفي لنضج الحبوب، وخاصة القمح، ومتوسط الحرارة في شهور السنة لا يزيد عن 40° ف، وقد ترتفع الحرارة في شهر واحد إلى 60° ف، وبجوار السواحل يكون المدى الحرارى ضئيلا، إلا أنه في الداخل قد يصل إلى أقصى حدوده في العالم أو 100° ف، وتوجد نظائر هذا المناخ في النصف الجنوبي في جنوب أمريكا الجنوبية وفي مرتفعات نيوزيلندا .

والغابات المخروطية أو التايجا غنية بأخشابها اللينة كالصنوبر، وهي تمد العالم بتلك الأخشاب، وأهم مناطق الغابات المخروطية في شمال أمريكا الشمالية، وفي أوروبا في اسكنديناو وشمال روسيا، وكذا في شمال سيبيريا

إلا أنها بعيدة المنال، والأجزاء القريبة المنال من الغابات الصنوبرية يسكنها الصيادون الذين يقتنصون الحيوانات لفرائها، ومراكز الفراء في العالم حول هدرسن باي وفي غابات سيبيريا، وكذا تقوم كثير من الصناعات في تلك الأنحاء كصناعة الورق، وهي عظيمة في الاطراف الجنوبية لغابات كندا الشرقية وفي دول شمال أوروبا .

الباب الاول

الافتاج و الفائض

الفصل الأول

الإنتاج ومستوى المعيشة

١ - طبيعة الإنتاج وأهميته

٢ - تبادل الفائض

١ - طبيعة الإنتاج وأهميته.

Nature and Significance of Production

كل السلع - ما عدا هبات الطبيعة - لا تبرز إلى عالم الوجود إلا بمجهود خاص ينتجها ، وللا إنتاج علاقة وثيقة بمستوى المعيشة ، لأن الأخير يتوقف على ما يصيب الفرد الواحد من الإنتاج أى من نوع وكمية السلع والخدمات التي تنتج .

ومستوى معيشة الشخص يتمثل في السلع والخدمات التي يستهلكها ، فإذا قلنا أن عائلة فقيرة ، فهذا يعنى أنه ينقصها بعض الطعام والملبس والسكن وغيرها من السلع الاستهلاكية سواء من حيث الكم والكيف ، والفقر في نفسه صفة اعتبارية .

في يومنا هذا يتعاطى العامل المتعطل في أمريكا وإنجلترا اعانة من الدولة تمكنه من أن يتغذى ويلبس ويسكن في مستوى لا يتوفر إلا لدى أقلية صغيرة في الشعوب الأخرى ، أو حتى في أمريكا وإنجلترا ذاتها منذ مائة عام .

ومع هذا فلا يزال يعتبر البعض أن هذا المستوى للعامل المتعطل عن العمل في أمريكا وإنجلترا أقل بكثير مما يجب طعاماً وملبساً ومسكناً .

وهنا يتبادر هذا السؤال إلى الذهن : لمَ هذا الفقر ولمَ هذا النقص في الطعام والملبس والمسكن في العالم ، والإجابة أن هذا ناشئ من النقص في الإنتاج ، فالمن والسلوى لم تعد تساقط من السماء ، والسلع والاستهلاكية يجب أن تنتج .

وتحاول الدول الحديثة أن ترفع مستوى الفقير بعض الشيء بأن تجعله يشارك الغنى في بعض ما عنده ، وذلك بفرض الضرائب على الثاني لمصلحة الأول ، ولكن المصلحون الاجتماعيون لا يعلقون كبير أهمية على امكانيات هذه الطريقة لدفع مستوى الطبقات الفقيرة ، لأن الأغنياء قليلون جداً بالنسبة إلى الفقراء في العالم .

٢ — تبادل الفائض Exchange of Surplus

والأرض منشأ الثروة ، وأهم أنواع الإنتاج الزراعي والحيواني والإنتاج المعدني ، وتخصص بعض الأمم في الزراعة والبعض في الصناعة والبعض الآخر في كليهما ، ولذا كان هناك فائضاً زراعياً في الأولى ، وفائضاً صناعياً في الثانية ، يزيد على الاستهلاك المحلي في كل منهما ، وهذا الفائض يدخل في التجارة الدولية ليسد حاجة الأمم الزراعية إلى المنتجات الصناعية ، وحاجة الأمم الصناعية إلى الطعام والمواد الخام .

والسبب الأساسي في أن جهات بعينها تخصص في منتجات خاصة هو أن عناصر الإنتاج (وهي الأرض والأيدي العاملة ورأس المال) موزعة بنسب غير متساوية على سطح الأرض ، ويصعب انتقالها من دولة إلى أخرى أو استحليل ، ومن أمثلة الاستحالة جودة التربة ، أو ما بها من معادن ، أو العوامل المناخية ، ومن أمثلة الصعوبة انتقال الأيدي العاملة ورأس المال أعظم دول العالم في الوقت الحاضر تشجع الأموال الداخلة إليها وتمنع

الخارجة منها والحال بالعكس فيما يختص بالأيدي العاملة .

والمبدأ الاقتصادي أنه إذا توفر عامل من عوامل الإنتاج الثلاثة في بلد ما فإنه يكون رخيصاً نسبياً في تلك البلد كما تكون السلع التي يدخل هذا العامل في انتاجها رخيصة أيضاً . وإذا كان نفس هذا العامل نادراً في بلد أخرى فيكون مرتفع الثمن هناك وكذا تكون المنتجات التي يدخل فيها بشكل أساسي .

ومن هنا يقوم تبادل هذه المنتجات بين البلد الأولى كمصدره والثانية كمستورده ، ولا تقوم هذه التجارة الدولية عادة إلا إذا كان فرق الثمن بين البلدين كافياً لتغطية نفقات النقل إلى البلد المستورد والتأمين الخ وكذا يسمح بربح مجز للتاجر .

وفي تبادل التجارة فوائد للأطراف الثلاثة : البلد المصدر والتاجر والبلد المستورد ، فالبلد المصدر يحصل عادة من التجارة الدولية على ثمن السلعة المتوفرة أعلى منه في حالة إيقاف هذه التجارة ، كما أن البلد المستورد يحصل عليها بسعر أدنى مما لو كانت التجارة متوقفة ، وفائدة التاجر والوسيط وعمال النقل والتأمين ظاهرة للعيان والواردات من ناحية أخرى ترفع مستوى المعيشة في البلاد الآتية إليها وهي ضرورة لا غنى ، فإذا توقف تبادل الفائض بين دول العالم ، لكان لذلك أثر سيء في العالم ، فمثلاً لو حدث مثل ذلك في أمريكا لتكدست شوارعها بالسيارات التي يسير معظمها بدون إطارات مطاطية (وذلك لعدم تصدير السيارات وعدم استيراد المطاط الطبيعي) ، ولو حدث مثل ذلك ما سارت سيارة في إنجلترا ولما تناول الانجليزى إلا وجبة واحدة من الطعام في اليوم (بسبب عدم استيراد البترول والأطعمة) ولو حدث مثل ذلك ليزاد المخزون من قطننا ولما وجدت سيارة فيها ولحرماننا من كثير من وسائل الراحة الحديثة وبعض الملابس والأطعمة والأدوية .

الباب الثانى

أهمية الزراعة ونظم الإنتاج الزراعى

- ١ — أهمية حرفة الزراعة .
- ٢ — الزراعة البدائية المتقلبة .
- ٣ — الزراعة المختلطة الكثيفة .
- ٤ — الزراعة الواسعة .
- ٥ — فيض الإنتاج الزراعى فيما بين الحريين .
- ٦ — تقنين عناصر الإنتاج بسبب الفيض الزراعى .
- ٧ — المزارع المتخصصة المنتظمة .
- ٨ — مزايا التخصص المحصولى وعيوبه .

١ — أهمية حرفة الزراعة .

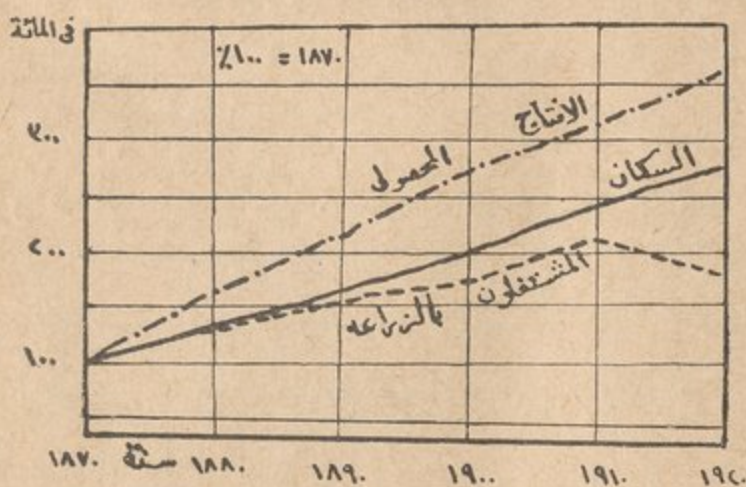
احترف الإنسان الزراعة متأخراً ، أى بعد الصيد والرعى ، وتعتبر الزراعة من أهم الحلقات فى مدينة الإنسان الحقبة ، وذلك أنه ولو أن الإنسان قد مر فى دور الصيد إلا أن الرعى والزراعة كانا بدورهما يتوقفان إلى حد بعيد على جغرافية البيئات الطبيعية وميزاتها .

والموطن الأول للزراعة وخاصة زراعة الحبوب الغذائية لا بد وإنه كان على مقربة من مواطن نمو هذه الحبوب على صورة برية ، فى هضاب الشرق الأدنى ، والقمح كان موطنه البرى على مقربة من الجزيرة والشعير على هضاب إيران ، والذرة الرفيعة كانت معروفة لسكان وادى النيل منذ

أقدم العصور ، وكان القطن معروفاً لقدماء المصريين (كما ذكر الأستاذ جوردون ايسن الأستاذ بجامعة لندن) .

كانت الخطوة الأولى للزراعة دائماً هي زراعة المحصول الواحد المجزى السهل الزراعة ، ولم يكن هذا النظام مقتصرأ على نوع واحد من المحاصيل أو بقعة واحدة أو شعب واحد بل كان ظاهرة عالمية .

وبقي هذا النظام معمولاً به حتى قلت غلة الفدان إلى درجة أصبح معها العمل غير اقتصادي ، ومع ازدياد السكان والأيدى العاملة بدأ الإنسان في إدخال التنويع في عمله ، وإذا كان هذا التنويع منتظماً سمي دورة زراعية ، ومن الحقائق المعروفة أن الزراعة كانت من أهم الحرف التي ساعدت الإنسان على الاستفادة من الظروف المحيطة به لكسب معاشه ، كما أن جميع الشعوب احترفتها قبل أن تحترف الصناعات ، ولم تتقدم أمة حديثة في الصناعة والتجارة إلا بعد أن احترفت وعاشت على الزراعة ، ولا يمكن لشعب أن يحيا بدونها رغم ما تقدم الصناعة من وسائل الراحة ، فالزراعة تمد المصنع بالمواد الخام ، وتمد العامل بالقوت ، كما أن عدد



شكل ١ - يبين تناقص نسبة المشتغلين بالزراعة

سبب استخدام الآلات في الزراعة تناقصاً مطرداً في نسبة الزراعيين كما شجع نزوحهم إلى المدن للاشتغال بالمنشآت الصناعية والتجارية بها

(انظر الباب الثالث) وإلى قيام نظام جديد هو نظام الزراعة الواسعة أو المنتشرة .

٤ — الزراعة الواسعة . Extensive Agriculture

هناك بيئات فسيحة تشمل أراضى قابله للزراعة ، ولكنها لم تستغل بعد على الوجه الأكمل بسبب قلة السكان كما هي الحال في سهول سيبيريا وبرارى كندا ، وبسبب قلة وسائل المواصلات كما في استراليا وكندا مما يترتب عليه استغلال هذه البيئات بطريقة الزراعة الواسعة التى يغلب عليها استخدام الآلات التى تعوض عن قلة الأيدى العاملة ، وعلى كل حال فإن إنتاج الفدان هناك أقل بكثير منه في مناطق الزراعة الكثيفة ، ولكن التجارة الدولية تستفيد من هذه المناطق أكثر من نظائرها في مناطق الزراعة الكثيفة لأن الناتج في هذه الأقطار الشاسعة يفيض عن حاجة السكان القلائل ويسمح بتصدير كميات عظيمة إلى أسواق العالم الخارجية وأكبر دليل على ذلك أن ٩٠ ٪ من تجارة القمح الدولية تخرج من كندا والولايات المتحدة واستراليا ، على حين أن كل إنتاج أقاليم الزراعة المختلطة والكثيفة يذهب إلى الاستهلاك المحلى .

٥ -- فيض الانتاج الزراعى بين الحربين .

أن النتائج الثورية التى لازمت الزراعة في القرن الأخير سببت تغيراً أساسياً في الوعى الاقتصادى لدى زراع الأرض ، وأهمها استخدام الآلات والمعلومات الحديثة عن الحاصلات والتسميد وتربية الحيوان والنبات ، وكلها قد أدت إلى زيادة الانتاج الزراعى زياده كبيراً .

ففي العهد الزراعى الأول كان المحصول الجيد نعمة للزارع ، أما في العهد الحديث فإن الأسعار الجيدة هي نعمة الزارع . لأن المحصول الجيد كثيراً ما يؤدي إلى انخفاض أسعار الغلة ، وما يتبع ذلك من عسر كبير للمنتج

ويسر قليل للمستهلك ، ولهذا السبب فقد اخذت المنظمات الدولية في الاشراف على التجارة الدولية لأهم السلع الزراعية كالقمح والقطن والأرز حتى تقيم التوازن بين الانتاج والاستهلاك وبين مصلحة المنتج والمستهلك ، كما سنرى في الأبواب القادمة من هذا الكتاب .

وفي العادة فان الفائدة التي يجنيها المزارع من محصول صغير أكبر مما يجنيها من محصول كبير جداً ، ففي سنة ١٩٢٦ كان محصول القطن الأمريكي كبيراً جداً بدرجة غير عادية مما أدى إلى إهمال جمع ملايين البالات من القطن وإعادة حرثها في الأرض لأن أجور جمعها كانت أكبر من ثمن بيعها ، وفي هذا خراب للزراع ، وفي نفس السنة كان محصول التفاح بالولايات المتحدة وافرأ جداً فتركت آلاف الأطنان من التفاح الجيد على أشجارها فتعفنّت وسقطت وفي السنوات ١٩٢١/٢٣ أشعلت البرازيل النار في مليوني طن من البن وتركها طعمة للنيران حتى لا تتدهور أسعار البن في العالم إذا أطلقتها للتجارة الدولية في سوق المشتري Buyers' Market .

ويوضح العوامل التي أدت إلى ذلك ما قاله بيكر O. E. Baker من أن انتاج المزارع في الولايات المتحدة في الخمس سنوات المنتهية في سنة ١٩٢٦ قد زاد بمقدار ١٤٪ أكثر من الخمس سنوات المنتهية في سنة ١٩٢١ ، وفي نفس هذه المدة زاد السكان بمقدار ٩٪ فقط ، وبذا زاد العرض في الحاصلات الزراعية على الطلب لها فاحتظت الأسواق بها .

أما الآن وقد انقضى على الحرب الثانية ثمان سنوات فان حركة التعمير لما دمرته الحرب قائمة على قدم وساق في أنحاء العالم ، إلا أن الانتاج الزراعي لا يزال متخلفاً عن ملاحقه الازدياد في عدد السكان كإنتاج الأرز وزاد من هذا التخلف قيام الاضطرابات بعد الحرب في أنحاء عدة من الشرق الأقصى ، ولو أن الإنتاج قد وصل الآن إلى مستوى الاستهلاك في بعض الحاصلات كالقمح والقطن (كإسباني تفصيله في حينه) وفي عدد الماشية .

٦ - تقنين عوامل الانتاج سبب الفيض الزراعى .

Combination of Factors

تتميز الزراعات الواسعة بوفرة بعض عناصر الإنتاج (كالأرض ورأس المال) ويندره البعض الآخر (كالأيدي العاملة) لذا كان من الضروري تقنين تلك العناصر (أى استخدامها بنسب علمية معينة) للحصول على أكبر انتاج ممكن. وتتميز الزراعة الواسعة باتساع حجم المزرعة (أكثر من ألف أو ألفى فدان) ويقله عدد الماشية وبوفرة الآلات كالمضخات الكهربائية والمحاريث البخارية وآلات الحصاد المشتركة Combine (التي تؤدى عده أو وظائف كمحصد القمح وتخفيفه ودرسه وتذريته معا) ، وبهذا يصبح العمل فى مزارع الألبان مثلا آليا بحيث يكفى عامل واحد لرعاية قطيع كان يستلزم الكثير من الأيدي العاملة من قبل ، إذ يحجز العامل فى استراليا ٢٥٠ رأساً من الشاه فى اليوم بينما فى إنجلترا لا يحجز أكثر من ٧٥ رأساً ، وبذا تقل تكلفة الإنتاج رغم ارتفاع الأجور وارتفاع سعر رأس المال ، ويصبح توظيف رأس المال مربحاً إلى درجة خاصة ، ولكن الصعوبة تقدير تلك الدرجة . ويصحب استخدام الآلات عادة انخفاض فى غلة الفدان ، إذ أن رعاية الفلاح الشخصية للأرض من أهم عوامل زيادة الغلة ، فالفدان فى استراليا مثلاً يغل ٤ بوشل من القمح (البوشل حوالى ربع أردب مصرى) بينما فى إنجلترا ومصر يغل حوالى ٣٨ بوشل ، ولهذا فالهدف الاقتصادى فى استراليا الحصول على أعظم انتاج للوحدة العمالية ، بغض النظر عن إنتاج الوحدة المساحية ، وفى إنجلترا ومصر الهدف الاقتصادى الحصول على أعظم انتاج للوحدة المساحية دون الوحدة العمالية .

لذا تتميز مثل هذه الزراعة المنتشرة فى استراليا وكندا باستغلال الطبقة العليا للتربة دون التعمق فى الحرث وقلة الاستعانة بالمخصبات وكذا تتميز بالبذر الخفيف ولذا فكثيراً ما يكون نوع الانتاج فقيراً وكذا كنهه ، ومن أمثلة

ذلك أيضا مراعى الماشية الأميركية Ranchers ، ولكن هذه القاعده ليست مطردة إذ أن أصواف نعاج المرينو فى جنوب إفريقيا تمتاز بالجودة . وبمرور الزمن تخف وطأة هذه الأوضاع (ارتفاع أرباح رأس المال وارتفاع أجور العمال) إذ يزداد عدد السكان طبيعياً فتتخفف الأجور ويزيد رأس رأس المال المحلى فينخفض سعر رأس المال الأجنبى كما ترتفع أثمان الأراضي ويزيد الحرص على رفع غلة الفدان .

إلا أن تخفيض الأجور لا يكون ملحوظا كثيراً بسبب اتجاه الرأى العام العالمى نحو رفع مستوى العامل ويسبب قوة النقابات العمالية التى تقاوم تخفيض أجور العامل ، فمثلا فى إنجلترا فى غضون الأزمه العالميه سنة ١٩٣١ انخفضت أثمان الحاصلات الزراعيه كثيرا ، بينما لم تتخفف الأجور إلا قليلا مما استبقى تكاليف الانتاج مرتفعة نسبياً ، فأفلس كثير من الزراع . وحاول الزراع الإنجليز تفادى هذا الموقف الإفلاسى بوسيلتين .

١ - الاستعاضه عن زراعة الحبوب بزراعة حشائش الرعى حيث تجود المراعى .

٢ - الاستعاضه بالآلات عن الأيدى العاملة حيث لا تجود المراعى ، ولتسهيل عمل الآلات أعادوا تخطيط الأرض إلى مزارع كبيره مستطيله تصلح لعمل الآلات ، وأخذوا يقضون على المزارع الصغيره ذات الحواجز والأسوار والطرق ، إلا أن هذه الخطة بامت بالفشل فى إنجلترا بسبب طبيعة بلاد الجبلية .

وبذا كان الاتجاه فى الدول القديمه إلى توسيع المزارع وتوحيد الحاصلات بينما فى الدول الجديده سار الاتجاه إلى العكس ، بحيث أخذ الفرق بين النظامين فى التضائل إلا أن التخصص فى الإنتاج هو الظاهره المسيطره على الرأى العالمى فى الوقت الحاضر .

وأكثر ما تتمثل الزراعة الواسعة الآلية الموحدة ذات الرأس المال الكبير في المزارع الحديثة الذي يطلق عليها المزارع المتخصصة المنتظمة Plantations وهي تخصص في محصول واحد فقط كمزارع المطاط في الملايو وسيلان وأندونيسيا ومزارع الشاي في الهند وسيلان ومزارع الموز في جزر الهند الغربية ومزارع البن في البرازيل ومزارع القطن في السودان وأواسط إفريقية ومزارع الكاكاو في غرب إفريقية ومراعى الأغنام لصوفها في أستراليا ومراعى الأغنام للحومها في نيوزيلندا ومراعى الماشية للحومها في غرب الولايات المتحدة والأرجنتين .

والقواعد الهامة لنظام المزارع ثلاث :

- ١ — استخدام النهاية العظمى من الأرض .
- ٢ — استخدام النهاية الصغرى من الأيدي العاملة .
- ٣ — وفرة رأس المال والآلات .

ونظراً لقيام هذه المنشآت الزراعية في أراضي المستعمرات البعيدة عن العالم الغربي ، ولما كانت مثل هذه العمليات المالية ليست مضمونة النتائج كان سعر أقراض رأس المال مرتفعاً بسبب ارتفاع نسبة المخاطرة risk ، ولكنه مع ذلك كان اقتصادياً أكثر من الأيدي العاملة ، بمعنى أنه إذا فرض أن الخدمات التي يؤديها رجل واحد يمكن أن تؤديها آلة نفقتها ٥٠٠ جنياً ، فإن ما يؤديه أربع آلات قيمتها ألفي جنيه تزيد قيمته الاقتصادية عما يؤديه أربعة رجال ، ولذا كان استغلال رأس مال معين في تشغيل الآلات أرخص من استغلاله في تشغيل أيدي عاملة ، ولذا يستعمل القليل من العنصر النادر (وهو الأيدي العاملة) مقترناً مع الكثير من العنصر المتوفر (وهو رأس المال) في الآلات .

ويجب أن يكون واضحاً في الذهن أن انتاج هذه المزارع المنتظمة مخصص للتصدير، ولا يستهلك منه محلياً إلا النزر اليسير، وأن انتاج المزارع المنتظمة تقوم عليه التجارة الدولية في السلع المشار إليها .

٨ - مزايا التخصص المحصولي في المزارع المنتظمة وعبوبة

ويتميز التخصص المحصولي بالمزارع المنتظمة بأمور أهمها :

١ - أنه يسهل عملية التصنيف Gradation ، أي تقسيم السلعة إلى أنواع متحدة الصفات والجودة وتقسيمها إلى مراتب مدرّجة وأنواع قياسية معروفة تحمل أسماء ذات مدلول خاص ، وبذا تسهل مهمة المشتري الذي يعرف بالضبط مدى جودة السلعة التي يشتريها دون حاجة إلى رؤيتها أو الحصول على عينة منها (كمراتب القطن Good, Fair, Fully Fair) .

٢ - إن انتاج سلعة واحدة يكون أكثر من انتاج سلعتين أو ثلاث

٣ - التخصص يساعد على قيام الأبحاث العلمية والدراسات الفنية للسلعة ونشر المعلومات التي تقوم بها معاهد هذه الأبحاث .

٤ - تسويق سلعه واحدة يكون أسهل بكثير من تسويق عدة سلع متنوعة ، ويساعد على تقدم وسائل النقل المناسبة لها ، أمثال ذلك وسائل النقل (من بواخر وقطارات) المزودة بوسائل التبريد لنقل الفاكهة من كاليفورنيا إلى الأسواق في الشرق ، والبواخر الخاصة بنقل الموز رأساً من شواطئ جزر الهند الغربية وشرق أمريكا وكذا لنقل اللحوم من نصف الكرة الجنوبي .

٥ - يُسهّل التخصص فن الإعلان المشترك الخاص بسلعة خاصة (دون ذكر اسم الشركة التي تنتجها) الذي هو أكثر نفعا وأصدق وصفاً

من الإعلان الفردي ، مثل (الشيخ شريب الشاي) Wear wool

Drink more tea, The hat makes all the difference

أما عيوب التخصص في المحصول فأهمها :

١ - أنه يؤدي إلى إضعاف التربة ، إذ أن قلة الرعاية الشخصية وحرمان الأرض من المحاصيل التي تعيد خصوبة التربة (كالبرسيم مثلا) والتي لا تجدها من شأنه أن يقلل من خصوبة التربة ، ومثال ذلك في كندا حيث تستغل التربة دون فطنة ، استغلالا أقرب إلى اغتصاب خصوبتها ونهبها منها ، دون رعاية إلى ماسيؤول إليه حالها في المستقبل القريب ، وكذا في استراليا حيث تهب الحكومة الأراضي للزراعة هبة أو على أقساط بسيطة لآجال بعيدة ، فيصبح هم المزارع الحصول على أكبر منفعة من التربة في أقرب وقت .

وهذا النظام الاستغلالي في الدنيا الجديدة على العكس تماما من نظام معاملة التربة في الدنيا القديمة وخاصة جهات غرب أوربا والأراضي الموسمية وأرض الأنهار القديمة الشهيرة ، حيث يعنى المزارع بالاحتفاظ بخصوبة التربة عناية فائقة باحترام وتقدير لها ولا يعتبرها وسيلة لكسب عيشه فقط A Means of Living بل نظاما ثابتا لحياة دائمة à Way of Life فينص نظام حيازة الأراضي في إنجلترا أنه على المستأجر أن يعيد الأرض إلى صاحبها في نفس درجة الخصوبة التي تسلمها عليها ، كما أن عقد الإيجار يكون عادة لمدة طويلة Long Lease كعشرين أو ثلاثين سنة بحيث يشعر المزارع بأنه سينتفع بالأرض مدة طويلة تشجعه على الانفاق على إصلاحها وتخصيبها وإصلاحها بسخاء .

٤ - صعوبة تسويق عدة محاصيل في كميات بسيطة ، إذ لا يمكن الاستفادة من نظام الاقتصاد الخارجى External Economies كوسائل النقل المتخصصة .

ومن السهل تصدير سلعة واحدة ، كما أنه لو كان لدى المزارع أربع سلع لقضى أربعة أيام في تسويقها ، كما أنه يصعب على المزارع المختلط أن ينافس المتخصص في سلعة واحدة الذي تقوم على خدمته جمعيات تعاونية متخصصة .

الباب الثالث

خصائص الزراعة

ومقارنتها بالتعدين والصناعة

- ١ — تناقص نسبة الزراع وعلاقته بقانون تناقص الغلة .
- ٢ — التقدم العلمى بطىء الأثر فى الزراعة .
- ٣ — الزراعة تخضع لقانون المنافسة الحرة .
- ٤ — الزراعة تخضع لقانون التكلفة المتصاعدة .
- ٥ — الانتاج الزراعى لا يتجاوب انخفاضاً مع انخفاض الاسعار .
- ٦ — الزراع ينقصهم التعاون وتوحيد الكلمة .
- ٧ — عنصر المغامرة كبير فى الزراعة .
- ٨ — فترة الانتظار طويلة فى الزراعة .
- ٩ — يصعب على الزراع تحديد التكلفة الهامشية .

تتميز الزراعة بالخصائص الآتية مجتمعة ، وبعض هذه الخصائص تتوفر فى بعض الصناعات والمهن التعدينية ، لكنها لا توجد مجتمعة كلها إلا فى المهن الزراعية ، وهذه الخصائص تكون الأساس التى تقوم عليها العلاقة بين التكلفة والانتاج فى منتجات المزارع .

١ — تناقص نسبة الزراع وعلاقته بقانون تناقص الغلة

Law of Diminishing Returns.

نسمع أحيانا عن مقارنة تعقد بين الزراعة والصناعة ، فيقال مثلا ان الزراعة ليست مهنة حاذقة ، وانها ليست مهنة تخصص وليست مهنة رأس مالية .

أما عيوب التخصص في المحصول فأهمها :

١ - أنه يؤدي إلى إضعاف التربة ، إذ أن قلة الرعاية الشخصية وحرمان الأرض من المحاصيل التي تعيد خصوبة التربة (كالبرسيم مثلا) والتي لا تجهد لها من شأنه أن يقلل من خصوبة التربة ، ومثال ذلك في كندا حيث تستغل التربة دون فطنة ، استغلالا أقرب إلى اغتصاب خصوبتها ونهبها منها ، دون رعاية إلى ماسيؤول إليه حالها في المستقبل القريب ، وكذا في استراليا حيث تهب الحكومة الأراضي للزراعة هبة أو على أقساط بسيطة لأجل بعيدة ، فيصبح هم المزارع الحصول على أكبر منفعة من التربة في أقرب وقت .

وهذا النظام الاستغلال في الدنيا الجديدة على العكس تماما من نظام معاملة التربة في الدنيا القديمة وخاصة جهات غرب أوربا والأراضي الموسمية وأرض الأنهار القديمة الشهيرة ، حيث يعنى المزارع بالاحتفاظ بخصوبة التربة عناية فائقة باحترام وتقدير لها ولا يعتبرها وسيلة لكسب عيشه فقط بل نظاما ثابتا لحياة دائمة *A Means of Living* فينص نظام حيازة الأراضي في إنجلترا أنه على المستأجر أن يعيد الأرض إلى صاحبها في نفس درجة الخصوبة التي تسلمها عليها ، كما أن عقد الإيجار يكون عادة لمدة طويلة *Long Lease* كعشرين أو ثلاثين سنة بحيث يشعر المزارع بأنه سينتفع بالأرض مدة طويلة تشجعه على الانفاق على إصلاحها وتخصيبها وإصلاحها بسخاء .

٤ - صعوبة تسويق عدة محاصيل في كميات بسيطة ، إذ لا يمكن الاستفادة من نظام الاقتصاد الخارجي *External Economies* كوسائل النقل المتخصصة .

ومن السهل تصدير سلعة واحدة ، كما أنه لو كان لدى المزارع أربع سلع لقضى أربعة أيام في تسويقها ، كما أنه يصعب على المزارع المختلط أن ينافس المتخصص في سلعة واحدة الذي يقوم على خدمته جمعيات تعاونية متخصصة .

الباب الثالث

خصائص الزراعة

ومقارنتها بالتعدين والصناعة

- ١ — تناقص نسبة الزراع وعلاقته بقانون تناقص الغلة .
- ٢ — التقدم العلمى بطىء الأثر فى الزراعة .
- ٣ — الزراعة تخضع لقانون المنافسة الحرة .
- ٤ — الزراعة تخضع لقانون التكلفة المتصاعدة .
- ٥ — الانتاج الزراعى لا يتجاوب انخفاضاً مع انخفاض الاسعار .
- ٦ — الزراع ينقصهم التعاون وتوحيد الكلمة .
- ٧ — عنصر المغامرة كبير فى الزراعة .
- ٨ — فترة الانتظار طويلة فى الزراعة .
- ٩ — يصعب على الزارع تحديد التكلفة الهامشية .

تتميز الزراعة بالخصائص الآتية مجتمعة ، وبعض هذه الخصائص تتوفر فى بعض الصناعات والمهن التعدينية ، لكنها لا توجد مجتمعة كلها إلا فى المهن الزراعية ، وهذه الخصائص تكون الأساس التى تقوم عليها العلاقة بين التكلفة والانتاج فى منتجات المزارع .

١ — تناقص نسبة الزراع وعلاقته بقانون تناقص الغلة

Law of Diminishing Returns.

نسمع أحيانا عن مقارنة تعقد بين الزراعة والصناعة ، فيقال مثلا ان الزراعة ليست مهنة حاذقة ، وانها ليست مهنة تخصص وليست مهنة رأس مالية .

وهذا التفريق به شئ من الحقيقة ولكنه لا يعبر عن الحقيقة كلها ،
فليس من صواب الرأي أن نقف عند هذا الحد في المقارنة ، فالفارق بين
الزراعة والصناعة فيما ذكر من نقاط ثلاث فارق في الكم لا في الكيف ،
وفارق في الدرجة وليس في النوع] ، إذ تشمل كل من الزراعة والصناعة
على درجات متفاوت كثيراً في التقدم ، فإذا قيل أن الزراعة ليست مهنة
حذق ومهارة ، فما تعريف الحذق والمهارة ؟ إذا كان هو تكرار آلياً
لعملية دقيقة أو عمليتين دقيقتين ، فإن الزراعة في هذه الحالة تعتبر عملاً
حاذقاً ماهراً ، كما أن هناك من الصناعات ما ليس فيه صفة من صفات
النخص ، وهناك من الصناعات ما لا يحتاج إلى رأس مال كبير ، بينما
تحتاج الزراعة إلى رأس مال كبير بمقدار في الأرض والماشية والآلات
ويجب أن يوظف رأس المال هذا كله قبل بدء إنتاج أى سلعة بمدة أقبلها
نصف عام .

وعلى هذا الأساس فيمكن اعتبار الزراعة مجموعة من الصناعات .

ولهذا فن خطل الرأي أن تعقد مقارنة بين الزراعة وبين أى فرع
من فروع الصناعة لأن الزراعة في نفسها تتكون من عدة صناعات ، كما
أن هناك أنواعاً كثيرة من المهن الزراعية ، ففي الولايات المتحدة يوجد
حوالى ١٢ مليون عامل زراعى وحوالى ١٤ مليون عامل صناعى ، ولكن
في كل جهات العالم يزيد عدد المشتغلين بالحقول كثيراً عن عدد المشتغلين
في المصانع ، وحتى في بلجيكا البلد الصناعى فإن نسبة الزراع بها أكثر منها
في الولايات المتحدة .

وفي النصف قرن الأخيرة تناقصت نسبة المشتغلين بالزراعة تناقصاً
مطرداً في جميع أنحاء العالم الغربى ، ويرجع ذلك إلى الاستعانة بالآلات ،
في الزراعة مما زاد الإنتاج الزراعى وترك فائضاً من الأيدي العاملة

للاشتغال بمهن أخرى أو لتتعم بفترات أطول من الراحة ، والدليل على ذلك أن في المدة بين ١٨٥٦ - ١٩١٥ ازداد نصب الفرد من الحاصلات الزراعية بالولايات المتحدة بمقدار ٣٠ ٪ إلى ٣٥ ٪ بالولايات المتحدة .

ومما قلل من عدد المزارعين أيضاً قيام المصانع بأداء كثير من العمليات التي كانت تؤدي بالمزرعة ، إلا أن قانون تناقص الغلة Law of Diminishing Returns الذي يصاحب ازدياد السكان يعمل في اتجاه معارض أي يدفع إلى زيادة نسبة المشتغلين بالزراعة ، فالزراعة الكثيفة والدورة الزراعية تزيد انتاج الفدان ولكنها قلما تزيد انتاج الفرد ، فإذا استغلت أربع عائلات (متوسط عدد العائلة أربعة أفراد) مزرعة مساحتها ألفي فدان كما في عزب الولايات المتحدة ، أو ١٦٠ فداناً كما في منطقة الذرة بالولايات المتحدة ، أو عشرين فداناً كما في فرنسا أو فدانين كما في اليابان ومصر ، فإنه من الواضح أن الفدان الياباني أو المصري يكون أكثر هذه الأفدنة إنتاجاً وتكون العائلة اليابانية أو المصرية أقلها إنتاجاً ، والحال بالعكس بالنسبة للفدان الأميركي والعائلة الأميركية .

ورافق الانخفاض في نسبة الزراع انخفاض آخر في إعداد الحيوانات التي حلت الآلات محلها في المزارع والتي حلت وسائل النقل الميكانيكية محلها في الطرق .

٣ - التقدم العلمي بطنء الأثر في الزراعة :

الزراعة فرع هام من فروع الانتاج العلمى ، ففي المصنع تجرى بعض العمليات التي تستدعى دراية لعلم أو اثنين ، أما الفلاح فتتصل بعمله عدة علوم مثل كيمياء التربة وعلم تغذية الحيوان والنبات وأمراضهما وأعدادهما ،

وعلى المزارع أن يقوم بأعمال الشراء والبيع اللازمة له ، ويحتاج الفلاح إلى تجارب في هذه الميادين العلمية المتسعة .

وتتمثل التجارب الزراعية في تغيير أحد عوامل الإنتاج مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ، وهذه التجارب من الصعوبة بمكان ، وذلك بسبب التغيرات في درجة الحرارة والرطوبة والمطر وضوء الشمس والعوارض الأخرى ، ولذا فقد ظل الجهل مخيماً على الزراعة أطول مما تسلط على الصناعات ، وإذا نجح أحد الزراع في إجراء تجارب جديدة فإن ذلك النجاح يتطلب وقتاً طويلاً ، وزيادة على ذلك فإن دورة الإنتاج الزراعي طويلة ، أقصرها بضعة أشهر .

وكثيراً ما يكون المزارع عند نجاحه في أواخر سنى حياته مما لا يترك له مجالاً للاستفادة .

أما في المصنع فإن دورة الإنتاج Cycle of Production سريعة ، وقد تؤثر التجارب العلمية في الإنتاج في سنة واحدة أكثر مما تؤثر التجارب الزراعية في الزراعة في سنين عديدة تناهز حياة الإنسان على الأرض ، وزيادة على ذلك فالتجارب الزراعية كثيراً ما تكون صعبة كبيرة التكلفة بحيث لا يتيسر الانتفاع بها للفرد ، لكنها تكون عادة عظيمة الفائدة للمجتمع أو للدولة .

ولذا فتقوم الحكومات القومية عادة بالتجارب الزراعية على نطاق واسع وعلى أساس علمي وعلى أمد طويل ، وتنتشر نتائج هذه التجارب مجانياً على الزراع بكافة الوسائل ، ولدى وزارة الزراعة المصرية كثير من مكاتب التجارب وحقولها ، وقد ضرب بعضها بسهم وافر في ميادين التقدم العلمي ، كما هو الحال في التجارب الخاصة بالقطن والفاكهة ، ولهذا فإن الزراعة تتحول شيئاً فشيئاً إلى مهنة علمية يمارسها المتعلمون بنجاح ، وتستعين

الولايات المتحدة في نشر الثقافة الزراعية بوكلاء الأولوية County Agents ، الذين يتخذون من المديريات ميداناً لنشاطهم ومن المزارعين تلامذة لهم . والمشكلة الراهنة في الزراعة لا تتمثل في اكتشاف حقائق زراعية جديدة بقدر ما تتمثل في نشر الحقائق التي أمكن التوصل لها ، وهضمها والاستفادة منها ، ودون المرحلة الأخيرة صعب كثيرة أهمها خواص التربة وارتفاع أثمان الأراضي وصعوبات النقل والظروف المناخية والمهارة الشخصية وغيرها .

٣ — الزراعة تخضع لقانون المنافسة الحرة Perfect Competition

يشارك في إنتاج الحاصلات الزراعية عدد كبير جداً من الزراع ، وينتج كل منهم جزءاً لا يذكر من المجموع ، فإذا رأى أحدهم أن يغير من إنتاجه ، فأثر ذلك على ثمن السلعة لا يكاد يذكر ، وهذا صحيح أيضاً فيما إذا رأى الزراع أن يغير طلبه لعوامل الإنتاج كالأيدى العاملة مثلاً أو المخصبات . وبعبارة أخرى فإن الزراعة تخضع لقانون المنافسة الكاملة Perfect Competition أى أن الزارع لا حول له ولا سلطة في أثمان السلع الزراعية ، وعليه أن يقبل ثمن السوق صاعراً منقاداً .

٤ — الزراعة تخضع لقانون التكلفة المتصاعدة Increasing Costs

والسبب الأساسى في ذلك أن الأرض الخصبة ذات الموقع الحسن محدودة المساحة ، وإذا أريد زيادة الإنتاج الزراعى فقد يؤدي ذلك إلى زيادة السكد في استغلال الأرض أو الالتجاء إلى أراضى جديدة أقل خصوبة ، أو كلاهما معاً ، أو استخدام عمال قليلي الخبرة الزراعية وبذا يسرى قانون الغالة المتناقصة على الأيدى العاملة وعوامل الإنتاج الأخرى الضرورية للزراعة .

٥ — الإنتاج الزراعى لا يتجاوب انخفاضاً مع انخفاض الاسعار .

يتجاوب الإنتاج الزراعى زيادة مع الزيادة فى الطلب ، لكن تجاوبه مع انخفاض الطلب بطيء جداً ، وبعض هذا البطء يعود إلى أن الأرض عامل دائم ثابت ، لا تنفذ كالمناجم ولا يستهلك ، وتصبح غير عصرية كالآلات ، ويستمر استغلالها عادة مادامت تغطى التكلفة المتغيرة Variable Costs ، وزيادة على هذا فكثيراً ما يملك الزارع الأرض ويغلها مع أولاده لنفسه فيصبح بذلك عاملاً مستقلاً .

اجر العامل المستقل .

والعامل المستقل من لا يتناول أجراً من مخدوم بل يعمل لحسابه كمعظم الزارع وكالاطباء والتجار والمحاسبين ، فعندما تهبط أثمان المنتجات الزراعية فيغلب أن يكون رد الفعل لدى الزارع أن يحافظ على انتاجه السابق أو يزيد منه ، اعتقاداً أن هذا أجدى عليه من أن يترك حقله بوراً ويروح باحثاً عن عمل آخر ، ولذا تهبط أثمان المحاصيل الزراعية فى الأزمات الاقتصادية هبوطاً عظيماً ، وفى غضون المدة من سنة ١٩٢٨ — سنة ١٩٣٢ هبطت أثمان الكثير من الحاصلات الزراعية إلى قرابة النصف ، وانخفض بذلك دخل معظم الزارع انخفاضاً كبيراً بحيث أصبح أقل من أجر العامل الصناعى غير الحاذق Unskilled ، بالرغم من اختفاء ظاهرة التعمل Unemployment بين الزارع ، لذا ناشد الزارع فى فرنسا وألمانيا (وهى من مستوردي المنتجات الزراعية عادة) ، الحكومة أن تنهض لحمايتهم بالحد من استيراد الحاصلات الزراعية ، وفى البلاد التى تصدر هذه الحاصلات كالولايات المتحدة ناشد الزارع الحكومة العون بإعانة التصدير ، فغلت كما أنها قيدت الإنتاج الزراعى حتى تتحسن الاسعار .

أما فى الصناعة والتعدين مثلاً فالأمر مختلف اختلافاً تاماً ، فاذا انخفض

طلب الفحيم انخفاضاً كبيراً انخفضت معه قيمة انتاج العامل ، ولكن في معظم دول العالم يطالب العمال بمستوى المعيشة خاص كحد أدنى، ويقاومون تخفيض الأجور تخفيضاً كبيراً ، وعلى هذا فكثير من المناجم تضطر إلى التوقف ويتعطل العمال ، فيقل عرض الفحيم مما يمنع تدهور أسعاره تدهوراً كبيراً ، كما أن القيمة الهامشية لإنتاج العامل تبقى مساوية لأجره بسبب تخفيض عدد العمال ، وعلى العموم فإذا انخفض الطلب لسلعة زراعية — كالقمح مثلاً — فهذا يخفض من إيراد زراع القمح ، أما انخفاض الطلب للفحيم فإنه يسبب تعطلا بين بعض عمال مناجمه .

وكذا أجور عمال الصناعة فإنها أكثر ثباتاً من دخل الزراع ، والنمط ظاهرة صناعية أكثر منها زراعية .

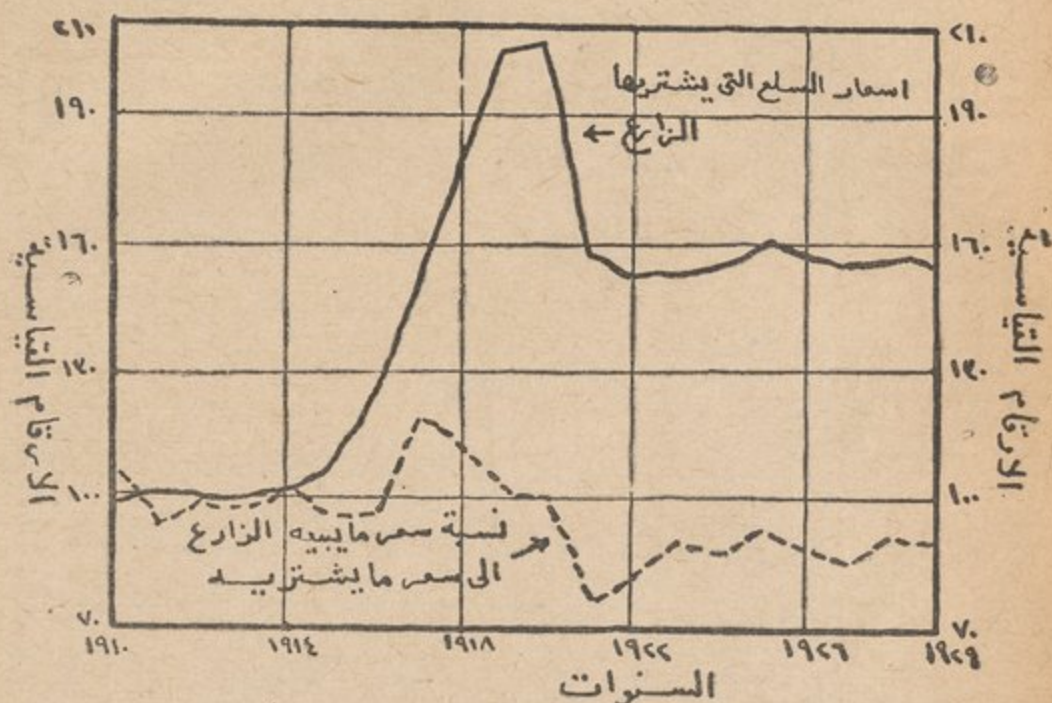
فالقاعدة في الزراعة هي المزرعة العائلية ، وفي أشق أوقات الأزمات الاقتصادية لا يقبل الفلاح أن يترك مزرعته بسهولة ، للبحث عن عمل آخر ، ويفضل أن يستمر في عمله الشاق بهمة قد تكون أكبر ، بالرغم من انخفاض الأسعار ، وحتى في حالة المزارع المنتظمة حيث يعمل العمال بالأجر يصعب عليهم ترك العمل ويسهل عليهم قبول التخفيض الكبير في أجورهم .

ولهذا ففي أزمات الاقتصادية لا ينخفض الإنتاج الزراعي رغم تدهور الأسعار ، كما حدث في المدة من سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٢ ، بينما انخفض الإنتاج الصناعي بمقدار الثالث تقريبا ، ولذا كان انخفاض الأسعار في الأخير أقل بكثير من المنتجات الزراعية (شكل ٢) (١) .

٦ — الزراع ينقصهم التعاون وتوحيد الكلمة

وفي كثير من البلدان يتمتع أصحاب الصناعات بنفوذ كبير قبل الحكومات ، مما يساعدهم على توجيه التشريع في بلادهم بحيث يضمن لهم

أسعاراً وضرائب في صالحهم أكثر مما يحصل عليه الزراع لحاصلاتهم .
كما أن الكثير من أرباب الصناعة يقومون بنشاطهم في ميادين احتكارية ،
لا ينافسهم فيها منافس كما هو الحال في مرافق النقل كالسكك الحديدية



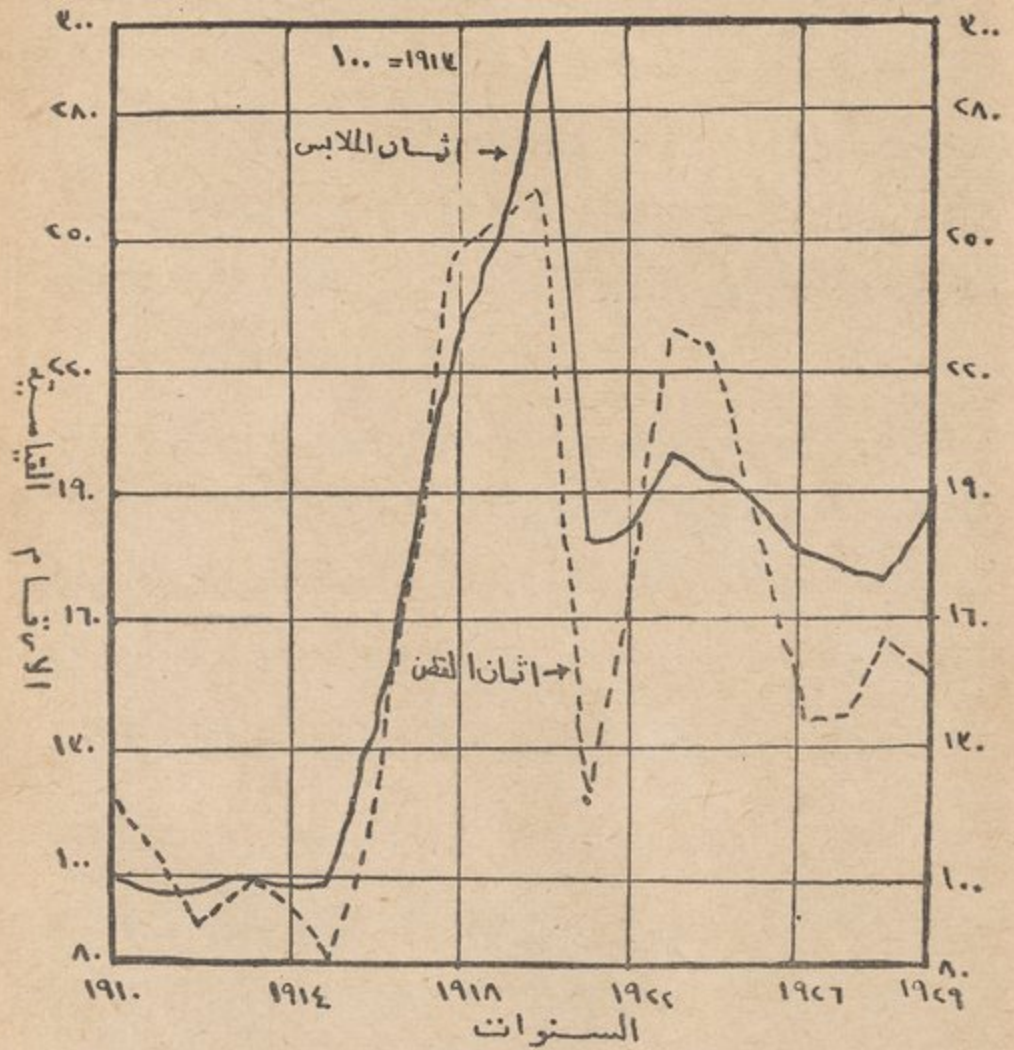
شكل ٢ (١) يبين تطور الأسعار العالمية في غير صالح الزراع

الخط البياني المتصل يبين مدى ارتفاع أثمان السلع التي يشتريها الزارع . والخط الآخر يلخص العلاقة بين أثمان السلع التي يبيعها الزارع (تحت خط ١٠٠ الذي هو متوسط الأرقام القياسية لسلع منتخبة في المدة بين يولية سنة ١٩٠٩ وأغسطس سنة ١٩١٤) ، والسلع التي يشتريها الزارع (فوق خط ١٠٠) ، أي أن مستوى الأثمان في الأولى انخفض كثيرا بعكسه في الثانية .
عن « الموقف الزراعي » الأمريكي ، إبريل سنة ١٩٣٠ .

البخارية والكهربائية وكذا في المرافق العامة كشركات الغاز والكهرباء والمياه وكذا المؤسسات المصرفية . لكن المزارعين بحكم عملهم مفرقون منتشرون ، لا تجمعهم صلة قوية كالتى تجمع أرباب الصناعة ولا يسهل اتفاق كلمتهم وتوحيد جهودهم في منظمات قوية كما يفعل المشتغلون بشراء منتجات الفلاح كالقطن والخبز والدقيق واللحم ومنتجات الألبان وكما يفعل المشتغلون ببيع ما يحتاجه الفلاح كالملابس والآلات الزراعية والسماد وغيرها (شكل ٢ (ب)) .

٧ - عنصر المغامرة كبير في الزراعة.

تتأثر الزراعة بالعوامل الطبيعية أكثر مما تتأثر الصناعة ، إذ أن أساس العمل فيها انبات الحاصلات، وهذا يتأثر بالعوامل الجوية - وخاصة الحرارة



شكل ٢ (ب) - يبين تطور الأسعار المالية في غير صالح الزراع

في المدة ١٩١٠ - ١٩٢٩ ارتفعت أثمان الملبس (التي يشتريها الزارع) بأكثر مما ارتفع ثمن القطن الخام (الذي يبيعه الزارع) ثم انخفضت بأقل منه .
عن نشرة المكتب الإحصائي للعمل التابع لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

والرطوبة - أكثر مما يتأثر بالتربة التي تتغلغل فيها جذور النبات ولو أن للتربة تأثيراً كبيراً أيضاً ، ولكل نبات شروط مناخية دقيقة يجب أن تتوفر

لنفوه ، ولكن الظروف المناخية لا يمكن الاعتماد على ثباتها ، وهى عرضة للتغير الكبير السريع الضار بالنبات ، وعلى هذا فإن الزراعة فى اعتمادها الكبير على العوامل المناخية تختلف اختلافاً كبيراً عن الصناعة التى لا يتأثر انتاجها بالتغيرات الجوية ، بل بعدد قليل من العوامل الداخلية التى تخضع لسيطرة الانسان خضوعاً تاماً .

ولهذا يصعب على الزارع أن يتنبأ بمقدار انتاجه ، وذلك بسبب تغير الجو الذى لا سلطان لأحد عليه ، والذى يزداد تغيره فى المناطق الجافة والشديدة البرودة ، وهو أقل تأثيراً فى الحيوان (فى المناطق المعتدلة) منه فى أشجار الفاكهة .

ولهذا فإن العوامل الجوية (من جفاف وفيضان وصقيع وغيرها) وكذا الآفات الزراعية (كدورة القطن وصدأ القمح وأمراض الفاكهة وأمراض الحيوان وغارات الجراد) تجعل الزراعة عملاً فيه الكثير من المغامرة والمخاطرة وتمنع إقامة توازن دقيق بين التكلفة الهامشية Marginal Cost والإنتاج الواقعى .

٨ — فترة الانتظار طويلة فى الزراعة Time Lag .

هناك فترة انتظار طويلة فى الزراعة بين بدء توظيف عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج وأطول فترات الانتظار وأخطرها أثراً فى حاصلات الأشجار وحاصلات الحيوان ، فالذرة لا تثمر قبل ثلاثة أشهر والقمح لا يثمر قبل ستة أشهر والقطن قبل تسعة أشهر .

أى أن دورة الزارع الانتاجية طويلة بينما دوره الإنتاج الصناعى قصيرة لأنها خاضعة لسلطان الانسان .

فصاحب الصناعة يقوم بصناعة سلعة لسوق حاضره أى أنه يورد بضاعة لطلبات تلقاها . فإذا ما قضى تعهداته بالنسبة لهذه الطلبات ولم

يعد لديه طلبات أخرى ، فهو يتوقف عن العمل أو يغلق مصنعه أو منجمه ، أو على الأقل يحد من انتاجه ، لكن الفلاح في زراعته لا يلي طلبات تلقاها أى أنه لا ينتج لسوق حاضرة بل مستقبلة وهو لا يعلم كيف ستكون حال العرض أو الطلب أو الأسعار عند نضوج محصوله ، أثمار أشجاره أو انتاج حيوانه .

ولو سلمنا فرضاً أنه يعلم ما ستكون عليه السوق المستقبلية فإنه ليس من الميسور إيقاف انتاج حديقة للفواكه أو حظيرة للحيوان بمثل السهولة في إيقاف الآلات في المصنع أو في منجم ، والزارع إذا أراد زيادة انتاج منتجات الألبان مثلاً فهو مضطر للانتظار سنة حتى تلد أبقاره وسنتين أخريين حتى تجرى ألبان نتاجها ، ومثل هذا صحيح فيما يختص للحوم ، وكذا بثمار الفاكهة وغيرها ، فشجرة التفاح لا تصل إلى ذروة الانتاج قبل بلوغها سن العاشرة ، وشجرة البن لا تبدأ في الإثمار قبل السنة الخامسة من زرعها ، وتواصل الانتاج لعشرين سنة أو أكثر ، وشجرة المطاط لا تنتج قبل السابعة من عمرها وتواصل الانتاج طيلة عمرها الطويل .

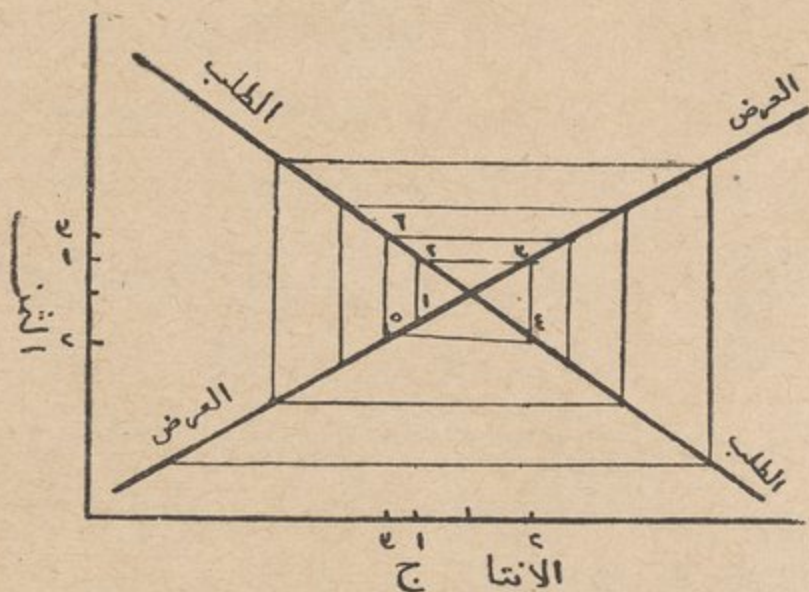
وعلى ذلك فإذا ارتفع ثمن أحدهذه المنتجات الزراعية ، فقد يغرى هذا الارتفاع الزراع ، كوحدة واحدة ، بزيادة انتاجهم منها زيادة كبيرة جداً ، وقد يبقى الثمن مرتفعاً بضع سنوات بسبب فترة الانتظار ، وفي خلال هذا يواصل الزراع زيادة الانتاج ، وهم في هذا يعملون متفرقين دون تشاور فيما بينهم ، وعندما يبدأ الإنتاج الكبير في الظهور في السوق بكميات تزايد شيئاً فشيئاً ، يهبط ثمن السلعة هبوطاً كبيراً .

وعند ذلك فقط قد يدرك الزراع ، كوحدة واحدة ، خطأ سياستهم ، فيأخذون في تخفيض الإنتاج تخفيضاً كبيراً جداً ، وبعد انقضاء بضع

سنوات تظهر نتيجة هذا التخفيض في الانتاج ، فيرتفع الثمن ارتفاعاً حاداً ،
فتبدأ الدورة ثانية من جديد .

وهذه هي النظرية العنكبوتية Cobweb Theorem التي تقسمها الأبدان .
وإذا كان العرض أكثر مرونة من الطلب ، فقد يزيد التذبذب في مداه
مع مرور الوقت .

فاذا بدأنا بمرحلة التوازن Equilibrium Situation التي يكون فيها
الطلب مساوياً للعرض ، يلتقي خطي الانتاج والطلب في وسط الشكل عند
التقاء خطي العرض والطلب (شكل ٣) ، فاذا انخفض الانتاج إلى نقطة ١ على خط
الانتاج ، (التي تعادل نقطة ١ على الخط البياني للعرض) يرتفع الثمن إلى
نقطة ١ على خط الثمن (التي تعادل النقطة ٢ على الخط البياني للطلب) .



(شكل ٣) يبين النظرية العنكبوتية

إذا انخفض الانتاج الزراعي من نقطة تقابل خطي العرض والطلب إلى ما يحاذي نقطة ١ على
الخط البياني العنكبوتي المتصل في وسط الشكل ، ثم يرتفع الثمن إلى نقطة ٢ على هذا الخط البياني
فيزيد العرض من نقطة ٢ إلى نقطة ٣ على الخط البياني ، فينخفض الثمن من نقطة ٣ إلى نقطة ٤
على الخط البياني ، فيقل الانتاج من نقطة ٤ إلى نقطة ٥ عليه ، فيرتفع الثمن من نقطة ٥ إلى
نقطة ٦ عليه ، وهكذا دواليك . (ملاحظة : صل النقطتين بخط يوازي الخط ٤ - ٥ ويقع أسفله)

وارتفاع الثمن إذ ذاك يغري الزراع برفع الانتاج ، وهم في ذلك يعملون متفرقين دون تشاور فيما بينهم ، فيبدأ الانتاج في التزايد ، بعد انقضاء فترة الانتظار التي تفرضها الطبيعة ، ويظهر في السوق بكميات متزايدة شهراً بعد شهر أو سنة بعد سنة ، حتى يصل إلى نقطة ٢ على خط الانتاج (التي تعادل نقطة ٣ على الخط البياني للعرض) ، فينخفض الثمن إلى نقطة ٢ على خط الثمن (التي تعادل نقطة ٤ على الخط البياني للطلب) .

وانخفاض الثمن إذ ذاك ، يدفع الزراع ، وهم يعملون كمعادتهم متفرقين ، إلى الحد من انتاجهم في المستقبل ، بحيث أنه بعد انقضاء فترة من الزمن ^(١) ، ينخفض الانتاج الكلي إلى نقطة ٣ على خط الانتاج (التي تعادل نقطة ٥ على الخط البياني للعرض) ، فيرتفع الثمن إلى نقطة ٣ على خط الثمن (التي تعادل نقطة ٦ على الخط البياني للطلب) ، وهكذا إلى ما لا نهاية .

وبالطبع ما هذه النظرية العنكبوتية إلا كابوس مخيف يحلم به الاقتصاديون ويتوهمونه ، أكثر مما هو حقيقة واقعة ، فالزراع يتعلمون إلى حد ما من تجاربهم السابقة ، إلا أنه من المحقق أن فترات الانتظار في الزراعة تسبب حالة اضطراب وعدم استقرار كبيرة ، ويؤكد بعض الاقتصاديين أن دورات الانتاج الكبير جداً *over-production* والصغير جداً *under-production* هي حقائق واقعة ليس هناك سبيل إلى انكارها ، كدورة الأربع سنوات في انتاج الحنازير في إنجلترا .

٩ — يصعب على الزارع تحديد التكلفة الهامشية *Marginal Cost* .

في أغلب الأحيان يصعب أن يتحقق الفلاح مدى النقص أو الزيادة التي يتعين عليه إدخالها على تكاليفه المتغيرة *Variable Costs* ، إذا ما أراد

(١) هذه الفترة من الزمن ، التي تمر قبل تخفيض الانتاج ، تختلف عن فترة الانتظار المشار إليها في الجملة السابقة ، التي تمر قبل رفع الانتاج .

• أن يـُـد أو ينقص إنتاج السلعة التي ارتفع ثمنها أو انخفض ، فالعرض في حالة سلعة واحدة أكثر مرونة بكثير من العرض في جملة الانتاج الزراعى بوجه عام ، وخاصة العرض الذى يترتب على انخفاض الثمن .

فالمزارع عادة لا تخصص فى انتاج سلعة واحدة كالأقمح ، أو سلعيتين متصلتين كالضأن والصوف أو القطن والبذر ، بل تدرّ المزارع أرباحا من نواحي متعددة ، ففي الدنمرك مثلا يتمشى إنتاج البىكون (لحم الخنزير المقدد) مع الزبد ، فاللبن الرايب المتبقى من صناعة الزبد يطعم للخننازير ، وفضلات حيوانات اللبن تسمد الأرض التي تزرع بالبطاطس والبنجر ، وأطراف نبات البنجر يعطى غذاء للماشية ، والماشية تعيش على البرسيم وغيره من النباتات التي تعيد خصوبة الأرض بعد أن استنفذتها زراعة الحبوب والجذور ، وهذه الزراعة الأخيرة تضمن شغل أوقات الأيدى العاملة على مدار السنة .

ومن هذا يرى مدى تشابك موارد الربح للفلاح ، فإذا رأى زارع أن يزيد من انتاج السلعة التي زاد طلبها ، فعليه ألا يدخل فى الحسبان ما طرأ على التكاليف المتغيرة لهذه السلعة من زيادة أو نقص فحسب ، بل يجب أن ينظر إلى الآثار غير المباشرة إلى تترتب على تكاليف السلع الأخرى التي تنتجها المزرعة بالتناوب مع هذه السلعة ، سواء كانت تلك الآثار فى صالح الزارع المختلط أم لا ، ولكن يصعب تقدير ذلك ، ولو أنه من الأهمية بمكان .

• • •

وليسست هذه المظاهر النسع كما قلنا خاصة بالزراعة ، لكنها تتوفر فى بعض الصناعات أيضا ، فالصناعات التي تستخدم آلات متخصصة ضخمة طويلة الأمد Durable and Specific Equipment تطول فيها دورة

الإنتاج وبذا تطول المدة اللازمة لكي يظهر في إنتاجها أثر انخفاض الثمن ،
فمثلا عربات الترام ومصانع الغاز و، مصانع الصلب والمناجم تواصل
إنتاجها بالرغم من انخفاض الطلب كثيرا لمنتجاتها .

وبعض المهن كالتنقيب عن البترول والذهب يتوفر فيها عنصر المغامرة
أكثر من الزراعة ، وإذ ساءت الظروف الجوية تعطل مهنة البناء .
وبعض المنتجات الصناعية كالسفن (والأسلحة) قد تطول فترة
الانتظار فيها .

ولكن في الزراعة تتوافر كل هذه المظاهر النسع مجتمعة .

الباب الرابع

الزراعة في عالمنا الصناعي

أولا - التقدم الزراعى .

١ - الممكنة المتزايدة .

ب - تأثير الممكنة في الانتاج الزراعى .

١ - الاثار المباشرة في انتاج المزرعة .

٢ - الاثار غير المباشرة في توزيع منتجات المزرعة والحصول على لوازمها .

٣ - أثر العلم في الزراعة (من حيث التربة ، والنبات والحيوان ، والاستفادة من المزرعة بوجه عام) .

ثانيا - مشكلة الزراعة الحديثة .

١ - العرض التاريخى .

ب - مظاهر المشكلة .

ج - أسباب المشكلة .

١ - الاختلاف وعدم التجانس بين الزراعة والصناعة .

٢ - طلب المنتجات الزراعية .

د - التلخيص .

هـ - وسائل العلاج .

أولا - التقدم الزراعى Agricultural Progress .

١ - الممكنة المتزايدة Accelerated Mechanization .

المقصود بمكنة الزراعة الاستعانة بالماكينات ، وليس المقصود به استخدام العدد الآلية Tools ، وتعمل الماكينات بالقوى الحية كقوة الإنسان

جدول رقم ١ - عدد العمال الزراعيين ومقدار ونوع القوى
المحركة (مقدرة بقوة الحصان) في المزارع ونصيب العامل الزراعى منها
في سنة ١٨٥٠ و ١٩٠٠ و ١٩٣٠ و ١٩٤٠ في الولايات المتحدة الاميريكية.

الموضوع	١٨٥٠	١٩٠٠	١٩٣٠	١٩٤٠
العدد بالمليون				
العمال الزراعيون	٣٠٧	١٠٠٤	١٠٠٥	٨٠٤
مقدرة بآلاف الأحصنة				
القوى الحيوانية	٦٠٥	١٨٠٧	١٧٠٢	١٢٠٢
القوى الميكانيكية	...	٤٠٣	١١٦٠٢	٢٢٠٠١
مجموع القوى الحيوانية والميكانيكية	٦٠٥	٢٣٠٠	١٢٣٠٤	٢٣٢٠٣
مقدرة بقوة الحصان				
نصيب العامل الزراعى من المجموع	١٠٨	٢٠٢	١٣٠٧	٢٧٠٧

مين الجدول ١ - أن الحيوانات كانت مصدر القوى المحركة في القرن التاسع عشر في مزارع الولايات المتحدة .

٢ - أن الآلات الميكانيكية أصبحت مصدر القوى المحركة في القرن العشرين .

٣ - أن القوى الميكانيكية قد زادت زيادة هائلة ، بينما تناقصت القوى الحيوانية تناقصا تدريجيا .

٤ - أن نصيب العامل الزراعى قد تضاعف بمقدار اربع عشرة مرة في مدة قرن تقريبا

والحيوان ، أو بقوى الطبيعة كقوة الريح أو المياه المتدفقة أو البخار أو الكهرباء ، ويمكن أن يقال أن الزراعة تميزت في القرن الثامن عشر بالاستعانة بالنوع الأول أى الماكينات التى تعمل بالقوى الحية ، وخاصة قوى الحيوان ، وفى القرن العشرين تميزت الزراعة بالاستفادة من النوع الثانى الذى تحركه

القوى الطبيعية ، وبين الجدول رقم ١ التناقص المستمر في القوى الحيوانية (مقدرة بقوة الحصان) التي كانت تعمل في مزارع الولايات المتحدة الأمريكية ، والتزايد المدهش في القوى الطبيعية التي زادت من ٤,٣ مليون في سنة ١٩٠٠ إلى ٢٢٠,١ مليون (حصان) في سنة ١٩٤٠ ، وعلى أساس نصيب الفرد كانت الزيادة من ٠,٤ إلى ٢٦,٣ حصان في نفس المدة .

ويجب ملاحظة الحقيقة الواضحة من الجدول وهي تزايد استخدام القوى تزايداً متزايداً في الزراعة ، فقد استلزم ارتفاع نصيب الفرد من ١,٨ حصان إلى ٢,٢ مدة نصف قرن (١٨٥٠ - ١٩٠٠) ، واستلزم الارتفاع من ٢,٢ إلى ١٢,٧ (أى ١٠,٥ حصان للعامل) مدة ثلاثين سنة ، ولكنه لم يمر إلا عشر سنوات فقط ليرتفع الرقم بمقدار ١٥,١ أخرى للعامل الواحد ، فوصل نصيبه بسرعة إلى ٢٧,٨ .

ب - تأثير المكنكة في الانتاج الزراعى .

Mechanization and Farm Production

لا يتسع المقام هنا لتحليل آثار مكنكة الزراعة ، لأن هذا يسترق مجلدات ، ولذا سنكتفى هنا بتلخيص أهم هذه الآثار ، وسنقتصر في البحث عن الآثار المفيدة دون غيرها .

وهذه الآثار المفيدة تقع في ثلاث أجزاء :

١ - الآثار المباشرة في إنتاج المزرعة نفسه أى في العمل نفسه الذى يؤدى على المزرعة .

٢ - الآثار غير المباشرة في توزيع منتجات المزرعة والحصول على لوازمها .

٣ - أثر العلم في الزراعة (من حيث التربة ، والنبات والحيوان ، والاستفادة من المزرعة بوجه عام) .

١ - الآثار المباشرة للمكنكة في الإنتاج نفسه :

(أ) أن أوضح آثار الاستعانة بالماكينات هو زيادة إنتاج الفرد ، إذ أن الإنسان - إذا عارته القوى الميكانيكية في تحريك العدد والآلات ذات التصميم العلى لغرض خاص - يمكنه بأدوية عملاً أكثر بكثير من إنسان يعمل مستعيناً بقوة عضلاته فقط .

(ب) استعمال الماكينات يوفر الأيدي العاملة ويخفض التكلفة وخاصة إذا أحسن تقدير نفقات شرائها وصيانتها .

(ج) استخدام الماكينات يعي ، Mobilizes قوى الفلاح أو «يعده» ، أى يمكنه من خدمة مساحة أكبر في مدة خاصة ، أو خدمة مساحة خاصة في مدة أقصر . وهذه النتيجة نتائج كثيرة نذكر منها اثنتين على سبيل الاستشهاد :

الأولى : أن الزارع «المعد» بالماكينات قد يؤدي في ٢٤ ساعة ما يؤديه زارع غير معد في عشرة أيام ، يضاف إلى هذه الأيام العشر اقتصاد في وقت الحصاد يبلغ ثمانية أيام ، وهذه الثمان عشرة يوماً تطيل موسم الزراعة للزارع «المعد» ، مما يهيئه له فرصة أوسع في اختيار حاصلاته .

الثانية : أن أمطار الربيع قد تعطل الزارع «غير المعد» إلى درجة يتعذر عليه معها بذر الحبوب ، مما يضع عليه فرصة محصول كامل ، بينما يتمكن زميله الزارع «المعد» من زراعة محصوله في الوقت المناسب رغم التأخير الذي قد تفرضه الأمطار غير المنتظرة ، وفي الواقع قد تمكن بعض الزارع من الحصول على محصول ثالث ، بعد أن أفسدت الفيضانات أو الأمطار الغزيرة أو غيرها من العوامل محصولهم الأول والثاني .

(د) تمكن الماكينات الزارع من أن يبني المصاطب Terraces (لزراعة سفوح التلال) ، وأن يحفر القنوات والمصارف وغيرها ،

بما يساعده على المحافظة على خصوبة التربة وعلى الاستفادة على أكمل وجه من موارد المياه ، كما أن المضخات الآلية تسهل له عمليات الري والصرف على نطاق واسع .

(هـ) قد تؤدي الماكينات العمل المطلوب باتقان أكثر مما تؤديه الأيدي ، مما يساعد الزراع على التحكم في جودة إنتاجه .

(و) تساعد الماكينات على الكفاية في مقاومة الآفات الزراعية ، والسرعة في ذلك مع انخفاض التكلفة .

(ز) تساعد الماكينات على عدم ضياع المنتجات الإضافية By-products ، وعلى الاستفادة من المحاصيل الفاسدة التي تضيع عادة هباءً منشوراً بغير الماكينات .

(ح) توفر الماكينات التي تعمل عمل الحيوان (كالجرارات) الأرض اللازمة لغذاء الحيوان ، فتستعمل هذه الأرض في أغراض أخرى منتجة .

(ط) تستخدم الماكينات في تحويل الطاقة غير الحية إلى حرارة وضوء مما يساعد على العناية بالماشية والمحاصيل (كإدارة معامل أفران الكناكيت وغيرها) .

٢ - الآثار غير المباشرة للمكنسة في توزيع منتجات المزرعة وفي

الحصول على لوازمها .

(١) تساعد الطرق الزراعية والحديدية والمائية والجوية على ضمان وصول المحصول إلى الأسواق القريبة والبعيدة ، والسرعة في ذلك ، ولهذا نتائج عديدة ، أهمها أن انخفاض تكاليف النقل قد يؤدي إلى اتساع أسواق السلعة ويترك فائضا نقدياً أكبر في جيب الفلاح ، وبتوسع الأسواق وغزو أسواق أخرى جديدة تزيد المنافسة ، كما يزيد الطلب للسلع التي ينتجها

إقليم خاص ، وقد تكون السوق البعيدة هي المجال الوحيد لتصريف سلعة خاصة ينتجها إقليم خاص ، كما هو الحال في أسواق لانكشير والهند واليابان لتصدير القطن المصرى ، كما أن النقل البرى السريع قد يخلق أسواقاً جديدة للمواد الغذائية والأزهار والخضراوات المبكرة Primeurs السريعة التلف ، كما هو الحال في سواحل شمال أفريقية والرفيرا الفرنسية حيث تنقل بالطائرات وبقطارات سريعة خاصة إلى الأسواق الهائلة في باريس وبروكسل وامستردام ولندن . وطرق النقل هذه مزودة بوسائل التبريد الخاصة ، التى تناسب كل سلعة .

(ب) وعلى هذا الغرار يساعد توفر طرق النقل الجديدة الزارع في الحصول على مستلزماته في وقت أقصر وبتكلفة أقل .

٣ — أثر العلم في الزراعة (من حيث التربة ، والنبات والحيوان ،

والاستفادة من المزرعة بوجه عام) :

فيما يختص بالتربة :

(أ) يؤدى التزويد العلمى للتربة بالمخصبات إلى إعادة خصوبتها أو الاحتفاظ بتلك الخصوبة أو زيادتها .

(ب) يعمل العلماء على البحث عن نباتات جديدة ، من بينها ما يعيد خصوبة التربة ، وهذه النباتات الجديدة أصالح للنمو في بعض الأنواع الخاصة من التربة من المحاصيل القديمة وكذا في بعض الأجواء الخاصة شديدة البرودة أو عظيمة الجفاف ، مما يؤدى إلى انتشار الزراعة في أراضى أخرى جديدة ، لم يمكن استغلالها من قبل .

فيما يختص بالنبات والحيوان :

(أ) تؤدى جهود الباحثين في علم النبات وعلم الحيوان إلى استعانة الفلاح برصيد أكبر من كل منهما .

(ب) ساهم المشتغلون بتوليد النبات وتهجين الحيوان في زيادة الإنتاج الزراعي زيادة كبيرة ، كما أن فصائل النبات والحيوان الكبيرة المقارمة تنجح في المناطق القليلة المزايا ، ويعتبر اكتشاف مندل لقوانين الوراثة Mendel's Laws of Heredity وزيادة تفهم علم التوليد ونطبيقه على الزراعة أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الإنتاج الزراعي ، تلك الريادة التي تدعو إلى الإعجاب والدمشة في العصر الحاضر ، وما يزيد في أهمية هذا العامل أن الزيادة في الإنتاج لم يصاحبها زيادة كبيرة في تكلفة الإنتاج المباشر ، وفي الواقع من الملاحظ أن تكلفة الوحدة من وحدات الإنتاج تنخفض مع زيادة وحدات الإنتاج ، ونظراً لأن الكشف العملية الزراعية كثيراً ما تقوم بها الحكومات ، فإنها تكون عادة في متناول الفلاح بدون مقابل إذا ما أبدى استعداداً لتقبلها .

ولنضرب مثلاً هنا كيف يؤثر العلم بشكل غير مباشر معقد ، فالقمح المستنبت hybrid قد زاد من غلة القمح كما أنه سهل استخدام الماكينات لحصاده ، وذلك لأن هذه الماكينات يحود عملها إذا كانت سنابل القمح على ارتفاع متساوٍ من سطح الأرض تقريباً ، وهي الصفة التي تتوافر في قمح الهايبرد ، المستنبت علماً .

(ح) العناية بالحيوانات ومقاومة أمراضها وكذا تحسين أسباب ووسائل تغذيتها .

فيما يختص بالاستفادة من المزرعة بوجه عام :

(١) الدورة الزراعية ووسائل العرق والحرق وخدمة الأرض ترفع كثيراً من الإنتاج الكلي للمزرعة في مدة خاصة من الزمن ، إذا نفذت على أساس علمي .

(ب) مما يساعد على الزيادة أيضاً تطبيق الطرق العلمية في الاقتصاد الريفي
Agronomy وفي إدارة المزرعة بوجه عام .

ثانياً — مشكلة الزراعة الحديثة .

مما تقدم لا يسع الفاحص إلا الإعجاب بنتائج تقنين عوامل الانتاج وتعاونها
Rationalization في الزراعة وممكناتها في عصرنا الحاضر ، أو ليس
من عظم الأمور تخفيض العمل الجثماني المضي مع زيادة انتاج العامل معا
في وقت واحد ، وكسب أراضى جديدة تزرع فيها الحبوب الغذائية ، وتوسيع
بجال الاختيار في أنواع المحاصيل ، وتحسين فصائل النبات وسلالات الحيوان ،
ومكافحة أمراضها بشكل ناجح ناجع ، وفتح أسواق جديدة كبيرة للمنتجات
الزراعية ، وبالإضافة إلى كل ما ذكر الترفيه عن الفلاح ومعاونته على
التخفيف مما يعانیه من السأم والضجر ، والوحدة والعزلة ، التي قد يشعر
بها في حياته الزراعية ، مع تهيئة الفرص الثقافية والصحية له وغيرها من
نعايم ورفاهية مدينتنا الصناعية ؟؟

إن هذه الأسئلة تحمل بين طياتها عناصر الإجابة عليها .
ورغماً عن كل فهذا ، فتمد قاست الزراعة في العشرين سنة التي تخللت
الحربين العالميتين الشيء الكثير ، بحيث يمكن أن يقال أنها ما بقيت على قيد الحياة
إلا بفعل التنفس الصناعي ، وزيادة على ذلك فإن مستقبل الزراعة لا يمكن
أن يوصف بأنه باسم مشرق ، وخاصة إذا ما مددنا البصر فيما وراء سنى
الانتعاش الزراعى الحاضر التي جاءت في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

١ — العرض التاريخي .

كان أول ظهور الأزمات الزراعية على نطاق واسع بعد الحرب العالمية
الأولى ، وهذا البؤس الناشئ من كفاح البشر الأبدى ضد مشكلة الجوع

جاء نتيجة لنجاح الانسان في حل تلك المشكلة ، وهذا من المتناقضات !
دأب الإنسان طيلة قرن من الزمان أو أكثر على استخدام
الممكنات في الزراعة ، كما أن الكشوف العلمية قد ساهمت بنصيب وافر
في نجاح الزراعة ، وكانت الأمور تسير في الظاهر سيرا يدعو إلى التفاؤل ،
فقد أنتجت أوروبا من فدان الأرض أكثر من ذى قبل ، وزودت سكانها
الملايين بكميات متزايدة من الطعام الصحى ، كما دخلت عن طيب خاطر
مشتريه في أسواق البلاد الواقعة فيما وراء البحار ، التي ازدهرت زراعتها
بفضل ازدياد الطلب ازديادا متصاعدا في الأسواق الخارجية والأسواق
المحلية ، فكيف أدى هذا النجاح والهناء إلى ذلك الفشل والبؤس ؟

يمكن أن يقال أن ذلك الفشل جاء نتيجة لاختلال التوازن وسوء التعاون
بين تنجير الحاصلات الزراعية من جهة ، وبين ممكنة الزراعة وتقنياتها
Rationalization من جهة أخرى ، وتنجير Commercialization
الزراعة يُقصد به أن نجاحها وبقائها يصبحان رهنا بسوق ما ، وهذا الاعتماد
على سوق خاصة عمل ناجح ، مادامت قوى التوازن تؤدي عملها في موازنة
العرض والطلب ، فسر المشكلة الزراعية قد يتمثل في خطين من الخطوط
البيانية يمثلان حقيقتين هامتين متغيرتين مع الزمن ، أحد الخطين يمثل ازدياد
الانتاج الزراعى في العالم الغربى ، وخاصة في الدول المصدرة للكائنة فيما
وراء البحار ، فهذا الخط البيانى في ارتفاع مستمر ، والخط الآخر يبين نسبة
تزايد عدد الناس الذين يشترون المنتجات الزراعية لاستهلاكها ونسبة تزايد
قوتهم الشرائية Purchasing Power ، وبعد أن ارتفع الخط الأخير
ارتفاعا حاداً في غضون القرن التاسع عشر ، أخذ في الانبساط في غضون
القرن العشرين ، لدرجة أن عدد السكان في بعض البلاد قد توقف عن
الزيادة وتوقف تزايد القوة الشرائية ، وتقاطع الخطان البيانيان في مكان ما أبان

الحرب العالمية الأولى ، مما عزز ع الاسس الهامة التي تقوم عليها التجارة العالمية في المنتجات الزراعية ، وبما ساعد كثيراً على زعزعة هذه السوق واضطرابها وانتقاضها انتشار زراعة القمح في نفس الوقت في أراضي المراعى القارية الكبيرة بفضل استخدام الماكينات ، وكذا الثورة الزراعية في أوروبا التي قامت على أساس التقدم العلمى .

وقد واصلت الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين وأستراليا توسعها الزراعى مدة عشرات من السنين دون أن تبدو آثار سيئة لذلك التوسع ، بل بالعكس كانت الدلائل تنبئ عن وصول الانسان إلى التطور الاقتصادى المنشود الذى كان فى صالح كل من المنتج والمستهلك ، فكانت التكلفة منخفضة لأن قيم الأرض كانت منخفضة ، وكانت التربة خصبة ، وازدادت الصادرات ، كما توسعت المدن الكبيرة ونمت ، وتضاعفت الصناعات ، عدة مرات ، وبدا المستقبل مزدهراً باسماء .

وبصفة خاصة تعتبر المدة ١٨٩٥ - ١٩١٤ العصر الذهبى للزراعة الأمريكية ، فارتفع انتاج المزارع فى الولايات المتحدة بمقدار ٥٠٪ ، وارتفع الانتاج الصناعى ١٥٠٪ (مقابل ٥٠٪ فى المدة ١٩٢٠ - ١٩٣٩) بينما كانت تسير أوروبا على السياسة المحافظة القديمة .

وجاءت الحرب الأولى فكانت وبالا على أصحاب المصالح الزراعية فيما وراء البحار ، ولكن مدة الحرب لم تطل ، وسرعان ما تلاها الانتعاش الذى جاء فى أعقاب الحرب الأولى ، فتوسعت الزراعة الأمريكية توسعاً لم يحدث من قبل ، وخاصة فى السهول العظمى Great Plains ، وكانت أسواق أوروبا التي دمرتها الحرب تستوعب الكثير من فائض أمريكا الزراعى .

ثم حلت الكارثة على حين غره ، فانهارت الاسعار وقل الطلب

وانتقضت الأسواق ، وبدأت العلة مرضاً طويلاً الأمد ، فزاد الفائض
الزراعي وتترك في الأرض ليفسد ، وواجهت الافلاس ولايات بأكملها
في كندا وكذا مزارع كثيرة في الولايات المتحدة .

ومن خطأ الرأي أن تُنسب باللائمة على الحرب الأولى ، فما كانت
إلا عاملاً أسرع بالعالم الزراعي إلى الكارثة وزاد من أخطارها ، ولكن
العلة الأساسية كانت أعمق من ذلك ، وكانت جذورها متعلقة ومختفية
في باطن الأنظمة القائمة ، وسبب ذلك الاختفاء بعض العوامل المضادة
التي كانت تعمل في اتجاه معارض ، وهي ازدياد الصادرات والتصنيع السريع
وارتفاع قيم الأراضي وأخيراً الانعاش الذي سببته الحرب ، فبينما تشمل
جذور مشكل المزرعة في زيادة انتاج بلاد العالم العربي ، إلا أنه يمكن تتبع
تلك الجذور في خارج تلك البلاد المصدرة ، أي في زيادة الانتاج أيضاً
في أوروبا ، وساعد على تعميق المشكل نمو الروح القومية بين دول أوروبا
والخوف من الحرب ، مما دفع هذه الدول إلى الالتجاء إلى سياسة الاكتفاء
الذاتي استعداداً لما يمكنه المستقبل من حروب أخرى ، يضاف إلى هذه
الأسباب القيود التي وُضعت على التجارة الدولية بعد الحرب وزادت شيئاً
فشيئاً ، وكذا اضطراب العملة في دول كثيرة وأمور أخرى .

وعلى العموم فيمكن للزراعة التجارية أن تنجح في حالة ما إذا انسعت
أسواق السلع الصناعية بنسبة أكبر بكثير من اسراع الزراعة نفسها ،
ولكن تلك الأسواق الصناعية كانت تعاني من مرض عصال ، فنسبة تزايد
الصناعة في الولايات المتحدة في المدة سنة ١٩٢٠ - ١٩٢٩ كان الثالث فقط
من الزيادة في المدة ١٨٩٥ - ١٩١٥ .

ورب قارئ يتساءل ، كيف يعاني العالم من زيادة الانتاج الزراعي
وتضخمه بينما يعيش الملايين من الناس في عوز وحاجة وفاقة ؟ والحقيقة

أن هذه الحجة - على قوتها - ما هي إلا حجة نظرية ، إذ يرجع هذا الوضع الشاذ - الزيادة والنقص معاً جنباً إلى جنب - إلى ضعف روح العطف البشرى والتعاون الاسانى بين بلاد العالم .

ب - مظاهر المشكلة Symtons :

كانت مشكلة الزراعة القديمة هي الحصول على ما يكفي لطعام الإنسان ، أما مشكلة الزراعة الحديثة فهي الحصول على عدد كاف من المستهلكين الذين تسمح ظروفهم الاقتصادية بدفع تكلفة الانتاج ، وذلك لأن الزراعة بمعاونة قوى خارجية - تنتج من الحاصلات الزراعية أكثر مما تتطلب الأسواق بسعر الانتاج ، فهي مشكلة الوفرة ومشكلة عدم التوازن ، مشكلة الوفرة لتوفر المحصول في بعض الأقطار ، بينما تنتشر المجاعة وقلة التغذية والنقص في الملابس والمسكن في أقطار أخرى ، وهي مشكلة عدم التوازن لأن الراراع يبيع فائضه بأسعار منخفضة ويشتري حاجياته بأسعار مرتفعة .

وأشد أعراض العلة الزراعية في الأقطار ذات الفائض الانتاجي هي قلة إيراد الرراع . بالمقارنة مع إيراد المشتغلين بالصناعة ، سواء كانت هذه الصناعة أولية أو ثانوية ، ويوضح هذا الفارق الكبير في الإيراد الجدول الآتي (جدول رقم ٢) :

جدول ٢ - الدخل المصافي للفرد من المزارع والدخل للفرد من
غير المزارع في الولايات المتحدة في المدة سنة ١٩٢٩ و ١٩٤٥ (بالدولار).

السنة	دخل الفرد		الرقم القياسي لدخل الفرد	
	في المزارع	في غير المزارع	في المزارع	في غير المزارع
١٩٢٩	٢٢٣	٨٧١	١٦٦	١٧٩
١٩٣١	١١٤	٦٠٥	٨٥	١٢٤
١٩٣٣	٩٣	٤١٩	٦٩	٨٦
١٩٣٥	١٥٩	٥٤٠	١١٨	١١١
١٩٣٧	١٩٧	٦٧١	١٤٧	١٣٨
١٩٣٩	١٧٣	٦٦٣	١٢٩	١٣٦
١٩٤١	٢٥٣	٨٥٠	١٨٦	١٧٤
١٩٤٣	٥٢٢	١٢٥٠	٣٨٤	٢٥٧
١٩٤٥	٥٨٥	١٢٩٤	٤٣١	٢٦٦

يبين الجدول كيف أن دخل المشتغل بالصناعة كان في الأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٣٢
سنة أمثال دخل المشتغل بالزراعة ، وفي سنة ١٩٤٢ كان ثلاثة أمثاله .
الرقم القياسي سنة ١٩١٠ — ١٩١٤ = ١٠٠

ويتراوح الفرق بين أكثر من ١٠٠ في المائة في سنة ١٩٤٥، عند ما ساعدت ظروف ما بعد الحرب على الانتعاش الزراعى بشكل لم يسبق له مثيل ، كما ساعد على ذلك الانتعاش سياسة الحماية الحكومية للزراع، وبين ٥٠٠ في المائة في سنة ١٩٣٢ عندما هوت أسعار الحاصلات الزراعية تحت ضغط الأزمة العالمية بأسرع مما انخفضت العوامل الأخرى التى تتحكم فى الدخل .

ويوضح الجدول أيضاً ظاهرة عدم الاستقرار Instability الذى يميز الدخل الزراعى Farm Income ، وبما يلاحظ أن الأرقام القياسية للدخل الزراعى للفرد تتراوح بين ٥٥ ، ٤٣١ ، أى بنسبة ١ : ٨ ، بينما تتراوح الأرقام القياسية للدخل غير الزراعى للفرد بين ٨٦ ، ٢٧١ ، أى بنسبة ١ : ٣ أو أكثر قليلاً ، وهناك طريقة أخرى تكشف عن ظاهرة عدم استقرار الإيراد الزراعى وهى التراوح فى « نسب التجارة » Terms of Trade ، ونسب التجارة هى الرقم القياسى لأسعار ما يبيعه الفلاح والرقم القياسى لأسعار ما يشتريه .

ويشعر الإنسان بالدهشة والجزع عندما يدرك معنى هذه الأرقام ، ولبيان ذلك المعنى نقول أنه فى سنة ١٩٣٧ كان فى الولايات المتحدة الأمريكية عشرة ملايين شخص يشتغلون فى مزارعها ، وعددها ستة ملايين مزرعة ، كما كان هناك عشرة ملايين شخص آخرون يعملون فى مؤسساتها الصناعية وعددها مائى ألف مؤسسة ، وكان دخل الزراع العشرة ملايين يبلغ ٩ فى المائة من الدخل القومى الأمريكى ، بينما كان دخل الصناع العشرة ملايين يبلغ ٢٣ فى المائة من ذلك الدخل القومى .

هذا هو الموقف فى البلاد المنتجة المصدره ، أما فى البلاد المحتاجة المستوردة فإن أعراض المشكلة هى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً

فاحشا بسبب إضطراب الأنظمة التجارية والمالية وسبب الإنتاج الزراعى
غير الاقتصادى فى ظل الحواجز الجمركية وغيرها من الصعاب الناشئة من
ازدياد الضرائب وتحول الموارد الزراعية إلى الصناعات الحربية .

(ح) أسباب مشكلة الزراعة .

١ - التنافر والاختلاف بين الزراعة والصناعة .

Incompatibility of Agriculture and Industry

هذا التنافر والاختلاف بين الزراعة والصناعة أحد الأسباب الرئيسية
للمشكلات الزراعية ، وقد قد منا فى الفصل السابق خصائص الزراعة وكيف
أنها تسير على مبدأ المنافسة الكاملة ، وكيف تعتمد على عوامل الطبيعة
وعلى طبائع الحيوان والنبات ، وكيف أن الزراعة تتميز بفترة الانتظار ،
وبتفرق كلمة المشتغلين بها وتباعدهم ، وبصعوبة تقدير التكلفة الهامشية
وغيرها وغيرها .

وكل عوامل الضعف الباطنية هذه تظهر واضحة فى عصرنا الحديث
الذى شُدت فيه الزراعة إلى عجلة الصناعة فى نظام التبادل الحاضر ، الذى
تتحكم فيه الصناعة وتملك زمام الموقف وتقود الزراعة ورامها ، وتسير
الآخيرة مستسلمة راضخة ، راضية أو كارهة .

وبدت عوامل الضعف المشار إليها فى الزراعة فى الماضى والحاضر ،
ففى الماضى كانت الزراعة عملية عقيمة لا تتصف بالكفاية ، وكان إنتاج
الفرد قليلا ، ومستوى معيشة المشتغلين بها منخفضا . وكانت الزراعة عاجزة
عن حل مشكلة الآفات الزراعية والأمراض الحيوانية ، وكان الزراع
يقفون مكتوفى الأيدي فى مواجهه الجذب المحصولى وما يتبعه من مجاعات ،
أى كانت الزراعة تعاني من غلة القلة ، أما فى الحاضر وقد أثقلت الزراعة

في عجلة الصناعة واستخدمت الآلات واستعانت بتقنين عوامل الإنتاج، فقد أصبحت مهنة حذق وكفاية، وزاد إنتاج الفرد زيادة كبيرة، وبذا فاصبحت الزراعة تعاني من علة الوفرة .

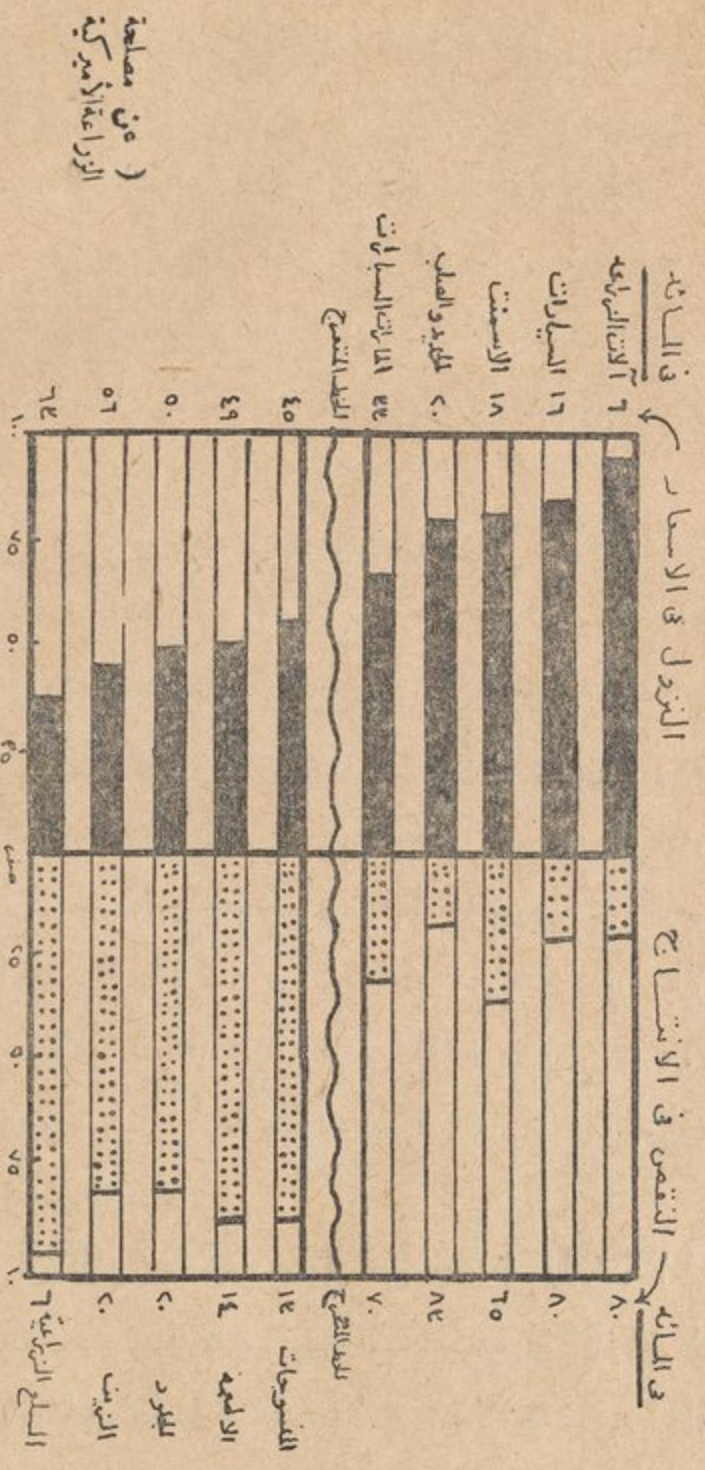
وكما قدمنا ، تسير الزراعة على نظام المنافسة الكاملة ، وذلك لأن عدد المنتجين فيها كبير جداً ، يفوق بكثير عدد المشتغلين بأى مهنة أخرى في العالم ، ويتسلم السوق منتجات الزراعة في كميات تختلف في الحجم والنوع وموعد الوصول وغيرها ، تُنتج كل كمية وحدة واحدة صغيرة هي عائلة الفلاح عادة .

وهنا تبرز أهمية الوسطاء Middlemen بين الزارع والمستهلك ، ويلعب الوسطاء دوراً خطيراً ، يتمثل في تصنيف المحصول الواحد ، وفرزه وتقسيمه إلى درجات متساوية الجودة ، وتجميع هذه الدرجات المشابهة ، وتوجيهها طبقاً لطلبات السوق ، وكثيراً ما يتحتم على الوسطاء أن يؤدوا عمليات صناعية أولية لتجهيز السلعة الزراعية قبل تصديرها لأسواق الاستهلاك ، كطحن القمح أو حفظ الخضروات واللحوم والفاكهة ، ولذا فعدد الزارع الكبير لا يتعامل مع عدد كبير مماثل من المستهلكين ، بل يتعامل مع عدد محدود من المشتريين والوسطاء ، الذين يسهل عليهم التعاون والتسكيت ، مما يضعف مركز الزارع في أسواق البيع (شكل ١٠٢ ، وشكل ٢ ب) .

ولقد قيل : أن الزراعة آخر معقل من معاقل المنافسة الحرة في أمريكا ، لكنها في الحقيقة إحدى المهن القليلة المتبقية في العالم التي لا تزال تتعثر في قيود الأوضاع القديمة للمنافسة الحرة ، ولا تتمتع بمزايا المنافسة المقيدة والاحتكار (١) .

(١) وفي هذا المقام يجب أن نذكر أن مما يزيد مركز الصناعة في السوق قوة على قوة Patents حقوق الاختراع والأنظمة التكتلية كالكارتل والتست وغيرها ، Cartels Trusts ونظام الشركات التي تسيطر على شركات أخرى Holding Companies والشركات المحدودة المسؤولية Limited Liability ، مما لا يتوفر في الزراعة .

سنة ١٩٣٢ بين اتجاهات الأسعار والمنتجات في الزراعة والصناعة خلال الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٢



(عن مصالحة
الزراعة الأمريكية)

لا تتمتع الزراعة جزأيا الاحتكار بل تعاني من نظام المنافسة الكاملة ، فلا يقل إنتاجها مع انخفاض الأسعار ، كما يحدث في الصناعة ، مما يسبب تدهور أسعار المنتجات الزراعية ، بأكثر من أسعار المنتجات الصناعية ، فالتكامل بين الزراعة وبعض الصناعات الزراعية وأسفل الخط المتخرج ، وفيها انخفضت الأسعار بأكثر من انخفاض الإنتاج ، وبين الشكل فوق الخط مجموعة من الصناعات المدينية التي تعتمد على القوى الطبيعية وعلى الصناعة أكثر مما تعتمد على العمل اليدوي ، وفي المجموعة الثانية انخفض الإنتاج أكثر مما انخفضت الأسعار .

ويبين (شكل ٤) بوضوح سوء المصير الذي جرت به المنافسة الحرة على الزراعة في عالمنا الصناعي الحاضر إبان الأزمة الاقتصادية العالمية Great Depression التي عمت العالم في سني ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، ويجب تفهم الشكل جيداً ، فهو مقارنة بين الآلات الزراعية والسلع الزراعية ، تبين الاختلاف بينهما ، وهذه المقارنة عظيمة القيمة في الإيضاح ، ولو أنها ليست مقارنة علمية إلا إلى حد محدود ، لأنه من خطئ الرأي - كما قلنا في الأبواب السابقة (١) - أن نعقد مقارنة بين فرع من فروع الصناعة وبين الزراعة مجتمعة كمهنة واحدة ، ولذا فقد انتخبنا في الشكل عدداً كافياً من أنواع الصناعة تمثل الصناعة في مجموعها ، حتى يمكن مقارنتها مع « السلع الزراعية » التي تمثل الزراعة في مجموعها ، ولمواجهة هذا العيب في المقارنة ، وليبان عدم سلامة الوضع بين انخفاض أسعار السلع الزراعية وعدم انخفاض إنتاجها ، نقدم الجدول الآتي (جدول رقم ٣) الذي يبين ازدياد مساحة الأراضي المحصولية في الولايات المتحدة إبان الأزمة العالمية ، إذ رفع الزراع من مساحة محاصيلهم بالرغم من تدهور أسعار هذه المحاصيل.

(١) راجع صفحة ١٩ .

جدول ٣ - يبين مساحة الأراضي المحصولية في الولايات المتحدة

في السنوات ١٩٢٤ - ١٩٣٤ (٤٠ مليون الهكتارات ٠٠٠,٠٠٠ acres)

السنة	بمجموع مساحة ٤٦ محصولاً
١٩٢٤	٣٥٣,٠
١٩٢٧	٣٥٨,٣
١٩٢٩	٣٦٣,١
١٩٣٠	٣٦٨,٢
١٩٣١	٣٧٢,٤
١٩٣٢	٣٧٦,١
١٩٣٣	٣٧٢,٤
١٩٣٤	٣٣٩,٣

يبين الجدول كيف أن مساحة الحاصلات لا تتغير كثيراً مع تغير الأسعار في العالم فالأرقام متقاربة كثيراً ويجب مقارنة هذا الثبات بالتغير الكبير في الإنتاج الصناعي تبعاً لتغير الأسعار كما هو موضح بالشكل رقم ٥ ، أما القصر الكبير في المساحة سنة ١٩٣٤ فنشأ عن القيود التي حددتها الحكومة الأمريكية المساحات المزروعة ابتداء من سنة ١٩٣٣ ، وبالرغم من هذه القيود فقد أخذت الفضلات الزراعية في التراكم حتى الحرب الثانية ، ويرجع بعض السبب في ذلك إلى ارتفاع غلة الفدان .

فبعد ما فقدت الزراعة القديمة العائلية استقلالها بضياغ اكتفائها الذاتي ،
وتحولت إلى زراعة تجارية تعتمد على السوق في تصريف فائضها وفي الحصول
على حاجتها ، برزت إلى الوجود علاقتان حسابيتان لها أعظم الأثر في سعادة
الفلاح أو شقائه ، أحدهما نسبة ثمن بيع منتجاته إلى تكلفة انتاجها (ويدخل
في تكلفة انتاجها مصروفات الفلاح) والثانية هي نسبة الأسعار التي يبيع بها
الأسعار التي يدفعها كمستهلك .

والأثمان التي يبيع بها يجب أن تغطي أثمان شراء وصيانة المزرعة ،
بما فيها فائدة النقود التي يستعيرها لشراء وإصلاح المزرعة . وكذا العدد
والآلات والحيوانات وكذا البذور والأسمدة والوقود والكهرباء ، وكذا
السلع الاستهلاكية والخدمات الشخصية اللازمة له ولعائلته .

وتتوقف حصة البيع على عاملين : الكمية والثن ، وفي الظروف العادية
يلاحظ أن هناك علاقة سلبية Negative Correlation بين العاملين ،
فكلما زادت كمية ما يبيعه الفلاح في الجملة كلما نقص الثمن ، أي الكمية والثن
ينقصان من بعضهما البعض إلى درجة خاصة ^(١) ، وليس من الضروري
أن يتمثل هذا الانتقاص والتعارض في كل عملية بمفردها ، لكنه يتمثل
في حالة بالذات وكذا في النتيجة الإجمالية .

ولكن مما يؤسف له أنه كثيراً ما تعجز حصة ما يبيعه الفلاح عن تغطية
نفقات المزرعة ، إذا حسبت هذه النفقات على أسس علم المحاسبة الحديث ،
أي أنه في أوقات الأزمات الزراعية وانخفاض الأسعار ينعم سكان الدول

(١) راجع ص ١٧ رقم ٢ .

الصناعية (التي تستورد عادة المنتجات الزراعية) على حساب شقاء المزارعين وزوجاتهم وأولادهم في البلاد الزراعية ، كما أشار إلى ذلك اللورد ستامب الانجليزى شارحا لمواطنيه الظلم الذى كان يحيق بسكان أوكرانيا وبروسيا إبان الأزمة العالمية (وكانت إنجلترا إذ ذاك تستورد القمح من أوكرانيا) نتيجة لهذا الوضع .

وربما يتساءل القارىء لم لا تهجر الأيدي العاملة الزراعية إلى المدن ، فراراً من هذا الوضع الذى تتدهور فيه الأسعار ويستمر الانتاج عالياً كما هو وبذا ينحدر إيراد الزارع ؟

والإجابة أنه لا يحدث من هذا إلا القليل ، وكما قلنا سابقاً يقوم العمل في المزرعة على أساس العائلة ، وقليل ما يهجر الفلاج مزرعته لقلّة إيرادها باحثاً عن عمل آخر ، وبما يزيد من خطورة هذا الموقف أن السكان في الريف يتزايدون أكثر من سكان المدن ، ففي الولايات المتحدة سنة ١٩٤٠ كان مجموع الأطفال لكل ١٠٠٠ من الأمهات ٢٩٨٤ للريفيين الزراعيين و ٣٢٠١ للريفيين غير الزراعيين و ٢٨٤٦ لسكان المدن .

ولذا فقد كان الزراعيون في الولايات المتحدة الذين يحصلون على ٩٪ من الدخل القومى سنة ١٩٣٧ يعولون ثلث أطفال الولايات (١) .

إلى هذه المرحلة كان اهتمامنا في البحث موجهاً بصفة خاصة إلى عوامل العرض ، وسنبحث الآن عوامل الطلب التى تزيد مشكلة الزراعة صعوبة وتعقيداً .

(١) راجع صفحة ٤٧ .

يعانى الطلب للمنتجات الزراعية من علل كثيرة أهمها :

(أ) انخفاض الأسعار والمرونة الدخلية للطلب .

(ب) الاتجاهات الزمنية التي تؤثر تأثيراً سيئاً في طلب الفرد .

(ج) عدم الاستقرار في القوة الشرائية للمستهلك الناشئة عن عدم

استقرار الأحوال الاقتصادية (كالدورات التجارية)

(د) منافسة بعض المنتجات الصناعية للسلع الزراعية .

(١) انخفاض الأسعار والمرونة الدخلية للطلب :

Income Elasticity of Demand

المقصود بالمرونة الدخلية للطلب ، أن الطلب قد يزيد لبعض السلع مع زيادة دخل الفرد ، وقد ينقص مع نقصه ، ونظر الآن معظم منتجات المزرعة من الأطعمة ، وهي ضرورة للإنسان لا غنى عنها ، فطلب الأطعمة في أغلب الأحيان غير مرن بالنسبة لكل من الثمن والدخل ، أى أن انخفاض أثمان الأطعمة عامة لا يزيد كثيراً من الطلب لها ، وارتفاع أثمانها لا يقطع كثيراً من الطلب لها ، ولو أن المرونة تزيد في سلع زراعية خاصة ، فاللبن مثلاً ينخفض الطلب له كثيراً إذا ارتفع سعره ، ولكن على العموم المرونة الدخلية لطلب المنتجات الزراعية صغيرة جداً ، بمعنى أنه إذا ارتفع دخل العائلة فإن نسبة ما يخصص للطعام من ميزانية العائلة تنخفض باستمرار .

والمعنى المطلوب من تناقص أهمية الطعام أن الطلب للمواد الزراعية يختلف عن الطلب للمواد غير الزراعية، فالثروة لا تزيد شهية الإنسان للطعام، لكنها تزيد من رغبته في منتجات غير زراعية لاعداد لها، وعدد الفلاحين اللازمين لإنتاج مقدار خاص من سلعة ما في تناقص مستمر (بسبب زيادة إنتاج الفرد الناشئة من مكنة الزراعة)، كما أن الدور الذي تلعبه الزراعة في الدخل الوطنى تتناقص أهميته مع ارتفاع الدخل الوطنى، وللمحافظة على التوازن بين العرض والطلب، يجب أن تنكمش الزراعة انكماشاً نسبياً أو مطلقاً أو كلاهما معا.

(ب) الاتجاهات الزمنية التى تؤثر تأثيراً سيئاً فى طلب الفرد.

Secular Trends :

وليس هذا كل الأمر، فإن الانتقال المهنى للأيدى العاملة من العمل الجثمانى خارجاً إلى الخلاء إلى العمل فى المؤسسات الذى يحتاج إلى اجتهاد ذهنى أكثر مما يحتاج إلى اجتهاد جثمانى، يؤدى هذا إلى اقتطاع استهلاك الفرد من الطعام، ويساعد على هذا الاقتطاع الانخفاض فى نسبة تزايد السكان فى البلاد الصناعية، وكذا التغير فى نسب أعمار السكان . Age Composition

(ج) عدم الاستقرار فى القوة الشرائية للمستهلك.

Consumer Purchasing Power

يتأثر الطلب لمنتجات الزراعة بفعل عدم الاستقرار بين العمال الصناعيين، إذ أنه فى أوقات الجزر الاقتصادى تنتشر البطالة بينهم كثيراً.

(د) منافسة بعض المنتجات الصناعية للسلع الزراعية :

تنافس المنتجات الصناعية في عدة حالات المنتجات الصناعية ، وهناك أمثلة تاريخية كثيرة على هذا ، فالاصباغ النباتية (كالنيلة والكيينا) كثيراً ما تنافسها الاصباغ الصناعية التي تستخرج من قار الفحم ، والصودا المعدنية كثيراً ما تحل محل الصودا النباتية ، والمطاط الصناعي قد بلغ إنتاجه الآن نصف إنتاج المطاط الطبيعي في العالم ، والأحبال الحديدية تنافس الأحبال القنبية ، والشموع المصنوعة من مشتقات زيت البترول تحتل مكان الشموع الشحمية ، والرايون والنايلون ينافسان القطن والحرير الطبيعي .

(هـ) التلخيص :

من كل ما تقدم يتضح أن هناك ظاهرتين أساسيتين للمشكلة الزراعية منذ سنة ١٩٢٠ وهما :

١ - عدم استقرار الدخل الزراعي الناشئ عن تقدم الصناعة وانتشارها وتقلباتها مع مرور الزمن .

٢ - انخفاض متوسط دخل المشتغلين بالزراعة ، مما يدل على أن عددهم أكبر مما يجب ، وهذا الموقف ناشئ من استخدام الآلات في الزراعة ومن الاستعانة بالعلم في زيادة الإنتاج الزراعي .

وترجع هاتان الظاهرتان إلى الأسباب الآتية المجتمعة في الزراعة :
وهي المرونة المنخفضة للعرض وخاصة في حالة انخفاض الأسعار ، والضغط الخارجي الناشئ عن التقدم العلمي والفني ، كما أن إدخال الآلات قد أضاف ملايين الأفدنة إلى الرقعة الزراعية وكانت سابقاً يشغلها النباتات اللازم لإطعام الحيوانات التي حلت الآلات محلها ، وكذا انخفاض الأسعار والمرونة الدخلية لطلب المنتجات الزراعية ، والناقص في طلب الفرد للأطعمة ،

وتحول الطلب عن بعض المنتجات الزراعية إلى أخرى صناعية ، وأخيراً تناقص نسبة تزايد السكان في البلاد الصناعية .

(هـ) وسائل العلاج .

وكل هذه الأسباب تجعلنا نعتقد أن حل المشكلة الزراعية يتمثل في زيادة إنتاج الصناعات الأولية والثانوية زيادة كبيرة مطردة ، بحيث تمتص الصناعات العدد الزائد من الأيدي العاملة في الزراعة ، وبذا يرتفع نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي حتى يعادل نصيب الفرد في غير الزراعة من نواحي الحياة الإنتاجية الأخرى .

فمن الواضح أن الزراعة لا يمكن أن تحل مشكلتها بنفسها ، فجزور مشكلة الزراعة تتأصل خارج نطاقها ، كما أن مدى استقلال الزراعة واعتمادها على نفسها ضئيل ، فالزراع يعتمد اقتصادياً على سوق لا قوة له عليها ولا سلطان ، ومالياً يعتمد على البنوك والمؤسسات وأصحاب القطاعات الأغنياء والحكومات ، وفنياً يعتمد على الصناعة .

ويبدو أن هناك نوعان من الوسائل لعلاج المشكلة الزراعية :

الأول : وسائل سريعة قصيرة الأمد Quick, Short-run Remedies
كالإعانات الحكومية للزراع والمساعدات في المحافظة على الأسعار وتخفيض المساحات الزراعية ، وكلها وسائل طارئة تخفف من حدة المشكلة تخفيفاً وقتياً .

الثاني : وسائل بطيئة طويلة الأمد Slow, Long-run Remedies
وأهمها — كما قلنا — زيادة إنتاج الصناعات الأولية والثانوية زيادة مطردة ثابتة بحيث تمتص الصناعات العدد الزائد من الأيدي العاملة الزراعية في العالم أجمع ، كما يجب محاربة الدورات التجارية والصناعية ، والحد من سلطة المؤسسات الاحتكارية .

الباب الخامس

الحاصلات الزراعية

القمح - الأرز - القطن - المطاط

الفصل الأول

القمح

١ - أهمية القمح بالنسبة للحبوب الغذائية .

٢ - نشأة القمح وأنواعه الرئيسية .

٣ - الشروط المناخية للقمح :

أ - التربة

ب - الحرارة

ج - المطر

٤ - أقاليم إنتاج القمح في العالم .

٥ - الموقف القمحى الحاضر .

أ - في العالم

ب - في القطر المصرى .

٦ - الموقف القمحى في المستقبل .

أ - في العالم .

ب - في القطر المصرى .

٧ - تجارة القمح الدولية

- ١ - التجارة الحرة والتجارة المقيدة .
- ب - اتفاقية القمح الدولية (الايوا) .
- ح - تجديد اتفاقية القمح سنة ١٩٥٣ .
- و - أثر تدخل الايوا في تجارة القمح الدولية .
- ٨ - أسعار القمح .

١ - أهمية القمح بالنسبة للحبوب الغذائية .

القمح أهم حبوب الغذاء ، ويزداد استهلاكه مع ازدياد سكان العالم ، البالغ عددهم ٢٤٣٠ مليون في أول يناير سنة ١٩٥٣ ومع الارتفاع المستمر في مستوى المعيشة العالمية ، ومن وجهة كمية الانتاج يزيد القمح عن الارز وعن الذرة ، ومن حيث الحبوب الأخرى يحتل الدخن Millet بأنواعه مكانة خاصة ، إذ هو الطعام الأساسي للأهل للشعوب التي تقطن معظم المناطق المدارية وشبه المدارية الأقل مطر في قارتي آسيا وأفريقية .

وبين الجدول الآتي إنتاج العالم من حبوب الغذاء الأساسية الأربع بالمقارنة مع سنوات ما قبل الحرب الثانية ، وما يدخل من كل منها في التجارة الدولية :

جدول ٤ - انتاج العالم من حبوب القزاء الاساسية والصادر منها

بملايين الاطمان المترية

	متوسط السنوات ١٩٣٤/٣٨		١٩٥١	
	الانتاج	الصادر منه	الانتاج	الصادر منه
القمح	١٦٧,٧٠	١٨,٣١	١٩٠,٩٠	٢٥,٨٢
الذرة	١٠٧,٠٠	١٠,٢٠	١١٢,٤٢ (١٩٥٠)	٤,٢٢
الأرز	١٥١,٢٠	٧,٩٠	١٥١,٣٠	٤,٨٠
	(بدون الاتحاد السوفيتي)		(بدون الاتحاد السوفيتي)	
الشيلم	٤٦,٠٠	١,٠٠	٤٣,٣٨ (١٩٥٠)	٠,٩٩
			بما فيه ٢٥,٥ مليون طن متوسط الاتحاد السوفيتي ١٩٣٤/٣٨	

يبين الجدول كيف أن انتاج القمح أكبر بكثير من الحبوب الأخرى ، كما أن نسبة ما يدخل منه في التجارة الدولية كبيرة أيضاً .

ومن وجهة التجارة الدولية تختلف هذه الحبوب الأربع اختلافا كبيرا في أهميتها ، فتزيد أهمية القمح زيادة كبيرة جدا ، إذ ما يدخل منه في التجارة الدولية يقرب من سبع انتاجه وتستورده حوالى خمسين دولة في العالم ،

ولو أن الدول المصدرة له لا تتجاوز أربعا أو خمسا ، ومع أن كميات الأرز والذرة التي تدخل في التجارة الدولية كبيرة إلا أن الجهات التي تستورد هاتين السلعتين محدودة في العدد .

ويبين الجدول الآتي أهمية صادرات القمح بالنسبة لجملة صادرات الحبوب الدولية ، مبيّنا بنسب مئوية (جدول رقم ٥) :

جدول ٥ - يبين أهمية القمح في التجارة الدولية بالنسبة لصادرات الحبوب في العالم في سنة ١٩٣٤ / ١٩٣٨ و ١٩٤٦ - ١٩٥٠

السنة	النسبة المئوية لصادرات كل غلة إلى بمجموع صادرات الحبوب في العالم				
	القمح	الذرة	الشيلم	الأرز	بمجموع صادرات الحبوب
١٩٣٨ / ١٩٢٤	٤١	٢٤	٢	٢٣	١٠٠
١٩٤٦	٦٨	١١	٢	٨	١٠٠
١٩٤٧	٦٤	١٦	٢	٨	١٠٠
١٩٤٨	٦٤	١٢	٣	٩	١٠٠
١٩٤٩	٦٠	١٣	٤	١٠	١٠٠
١٩٥٠	٥٩	١٣	٢	١٢	١٠٠

يبين الجدول أزيد أهمية القمح في التجارة الدولية ، إذ ارتفعت صادراته من ٤١ ٪ قبل الحرب الثانية إلى ٥٩ ٪ في سنة ١٩٥٠ من مجموع صادرات الحبوب في العالم .

٢ - نشأة القمح وأنواعه الرئيسية .

كان القمح ينمو بشكل برى فى الهضاب الواقعة فى أعلى الدجلة والفرات ، كما كان طعاماً أساسياً عند قدماء المصريين قبل أربعة آلاف سنة ، وهناك من الأدلة ما ينبئ أن القمح كان معروفاً فى سويسرا فى العصر الحجري . وهناك أنواع متعددة منه ، استنبطت لتوافق شروط خاصة فى بيئات محلية ، ولسكن من الممكن تمييز مجموعتين منفصلتين منه :

(١) القمح الشتوى :

ويزرع فى الخريف ويبقى فى الأرض مدة الشتاء ، ثم ينبت فى الربيع ويحصد فى أواخر الصيف .

(ب) القمح الربيعى :

ولا يزرع قبل الربيع ويكون مائلاً للحصاد فى موعد حصاد القمح الشتوى .

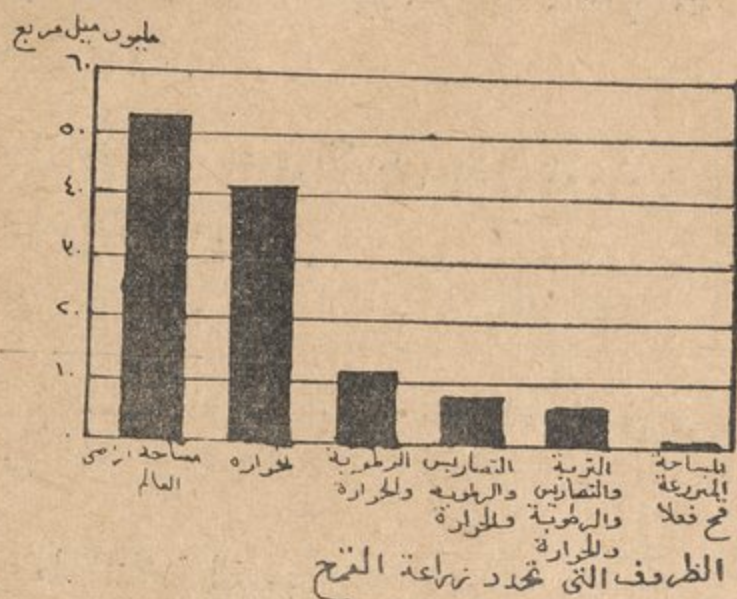
٣ - الشروط المناخية للقمح :

(١) التربة :

التربة الغرينية الثقيلة Heavy Loam أو الصلصالية الخفيفة Lightclay أوفق أنواع التربة للقمح ، ولو أن التربة الرملية الخفيفة والطباشيرية والصلصالية الثقيلة قد تعطى محاصيل جيدة إذا كانت غنية بالمواد الغذائية للنبات . ويجب أن يكون صرف الماء سهلاً ، وأحسن أراضى القمح ذات سطح متموج كما هو الحال فى البرارى بكندا ، بشرط أن تكون صالحة لاستخدام آلات الحرث والبذر والحصاد ، والأراضى السوداء فى الاستبس الأوربية والبرارى الأمريكية تنتج قمحاً من النوع الممتاز ، بسبب فيض التربة بالمواد النتروجية السوداء الناتجة عن أعمال الحرائق المتتالية فى الغابات .

والقمح نبات مجهد للأرض ، ولذا يحتاج إلى تسميد منتظم أو إلى اتباع دورة زراعية ، بعد أن تُستنفذ المواد الغذائية في الأرض البكر .
والأسمدة الصالحة هي سلفات النشادر والنترات وسماد المزارع .

س ٥ - يبين الأراضي الصالحة للقمح والأراضي المزروعة به .



عن أ. أ. بيكر

(شكل ٥)

يبين الشكل أن حوالي عشر مساحة العالم صالحة لزراعة القمح ، ولكن لا يزرع منها بالقمح إلا أقل من ربعها .

ب - الحرارة .

والمناخ أهم من التربة في زراعة القمح (شكل ٥) ويجب أن تتوافر الرطوبة والبرودة الحقيقية في الفترة الأولى من حياة النبات ، كما يجب أن يكون الجو دافئاً وصحواً عند بدء ظهور السنابل ، التي تزداد حبوبها حجماً إذا توافر قليل الرطوبة إذ ذاك ، وأخيراً يجب أن يكون الجو صحواً مشمساً .

وقت الحصاد ، والأنواع الشتوية من القمح تزرع في الجهات التي لا يكون
برد الشتاء فيها قارسا ، كما هو الحال في إنجلترا فلا تتجمد البذور ، والأنواع
الربيعية تزرع في الجهات التي يشتد فيها برد الشتاء ، كما في البراري الكندية
وفي الأقاليم المدارية ، وخاصة في الجهات الموسمية يعدل الفلاح مواسم
البذر والحصاد بحيث توافق الظروف المناخية المحلية ، فتبذر الحبوب بعد
الأمطار الموسمية ، وتنمو أثناء الشتاء ، وتنضج وتحصد قبل أن تؤثر فيها
حرارة الصيف الشديدة ، وعلى هذا فالقمح هناك نبات شتوي .
ومن حيث درجة الحرارة فإن خط ٦٠ ف للحرارة المتساوية في يولية
يعين الحد الأقصى الشمالي للقمح ، ويجب ألا تقل درجة الحرارة عن ٦٠ ف
مدة تسعين يوما بعد نهاية الصقيع ، حتى يتم نضج المحصول .

ح - المطر .

ومن حيث المطر فإن أراضي القمح العظيمة تتميز بأمطار تتراوح بين
١٥ - ٣٥ بوصة في السنة ، وقد يرتفع الحد الأقصى زيادة عن ذلك . لكن
الحد الأقصى العادي في الهند هو ٤٠ بوصة ، وقد ينخفض الحد الأدنى إلى
١١ بوصة ، كما هو الحال في براري كندا حيث تزداد كمية الماء عند ذويان
جليد الشتاء في الربيع ، وحيث يستعين القوم بوسائل الزراعة الجافة .
ويتوقف على المناخ نوع وصفة حبة القمح ، فقمح الأراضي الدافئة الجافة
كأراضي البحر الأبيض والأراضي الموسمية المدارية قمح صلب ، والأنواع
الأميريكية حمراء ، والاسترالية بيضاء ، وتصنع العجائن كالمسكرونة من
الأنواع الصلبة ، وعند اختيار البذور يفضل منها ما كان وفير الغلة ، يقاوم
الآفات . صلبا ناصع البياض .

وتصلح أراضي الأعشاب القارية Continental Grasslands للقمح
صلاحية فائقة لهذا وبسبب أمطار الربيع الخفيفة ، وفي استراليا تتمتع

أحسن أراضى الخنطة بأمطار سنوية تتراوح بين ٢٠ - ٣٠ بوصة .

٤ - أقاليم إنتاج القمح فى العالم :

أوربا :

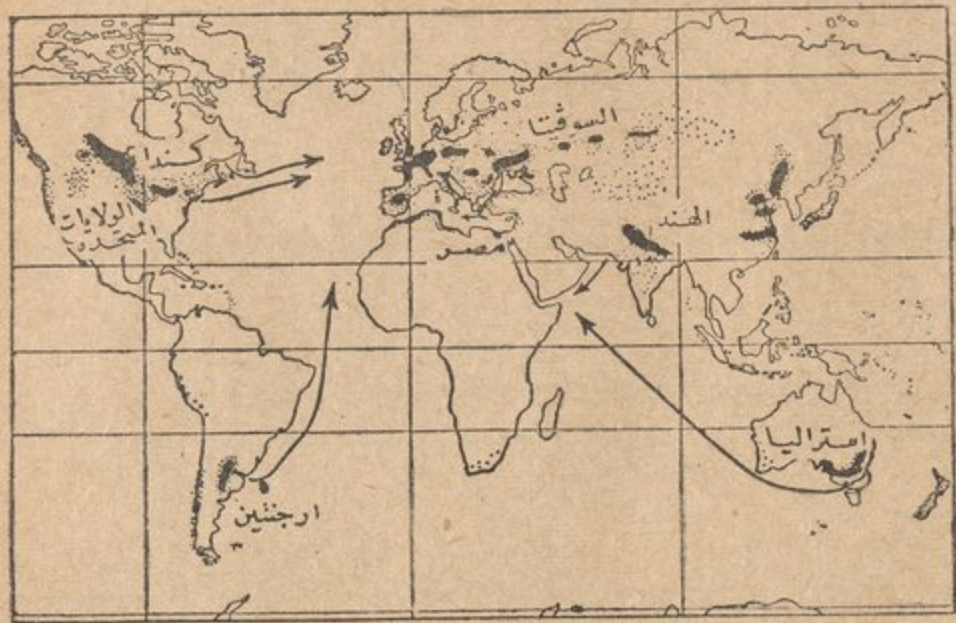
من الأمور التى تسترعى النظر أن قارة أوربا (حتى دون أن نأخذ فى الحسبان الاتحاد السوفيتى) تنتج فى الظروف العادية كميات وافرة جداً من القمح ، تقدر بأكثر من ٤٠ مليون طن ، إلا أن أوربا كلها تستهلك أكثر مما تنتج ، ويقدر ذلك بحوالى نصف إنتاج العالم . ولذا تضطر عادة إلى الاستيراد ، وقد بلغ مجموع ما استوردته أوربا سنة ١٩٥١/٥٢ بـ ١٤,٤ مليون طن وهو يساوى واردات باقى العالم كله .

وهناك مساحات هائلة من القمح تزرع سنوياً فى فرنسا وإيطاليا وهضبة المسيتا الإسبانية ورومانيا وفى غيرها من الجهات المناخية للبحر الأبيض المتوسط ، وفى هذه الجهات الأخيرة تزرع أنواع القمح الصلب ، إلا أنه نظراً لجفاف هذه الجهات فإن غلة الفدان ليست مرتفعة . وكان إنتاج دول الدانوب وأسبانيا وألمانيا وبولندا وتركيا سنة ١٩٥٢ أكبر منه فى السنة السابقة ، وفى فرنسا وإيطاليا والسويد وبريطانيا أقل منه فى السنة السابقة ، بمقدار ٢ مليون طن .

وفى شمال غرب أوربا - حيث يسود المناخ البحرى المعتدل البارد - تنحصر زراعة القمح فى الجهات المشمسة التى يغلب عليها الجفاف ، ويظهر أثر هذه العوامل المناخية جلياً فى بريطانيا حيث تجود زراعة القمح وترتفع غلة الفدان فى أراضى المرتفعات الجيرية Scarplands فى الشرق والجنوب الشرقى وحيث تتراوح الأمطار بين ٢٠ و ٣٠ بوصة فى السنة ، أما فى الغرب وفى شمال أسكتلندا فلا يزرع القمح بسبب كثرة الأمطار

في الجهات الأولى، وبسبب شدة البرودة في الثانية، وتزرع فرنسا مساحات من القمح أكبر من أى دولة أوربية أخرى (ماعدا الاتحاد السوفيتي)، لكن غلة الفدان منخفضة، وأهم جهات انتاج القمح في فرنسا هي الأراضى الجيرية المرتفعة في شمالها الشرقى وكذا الجهات التى يغلب عليها الجفاف فى غربها، وتزرع هولندا والبلجيك مساحات من القمح كبيرة جداً . بالنسبة لمساحة أراضيها، كذا يزرع الكثير من القمح فى جهات أوربا الأخرى حيث يسود مناخ وسط أوربا كالمانيا والمجر ورومانيا، وفى الأولى يرجع انتاج المانيا الهائل من القمح إلى العناية بطرق الزراعة العلمية فى الاجزاء الجنوبية من السهل الالمانى، وفى الثانية والثالثة تشبه الظروف المناخية ظروف أراضي المراعى العظيمة فى العالم، وهما تنتجان محاصيل كبيرة من القمح الصلب الفائق الجودة (شكل ٦).

٦ - توزيع القمح فى العالم .

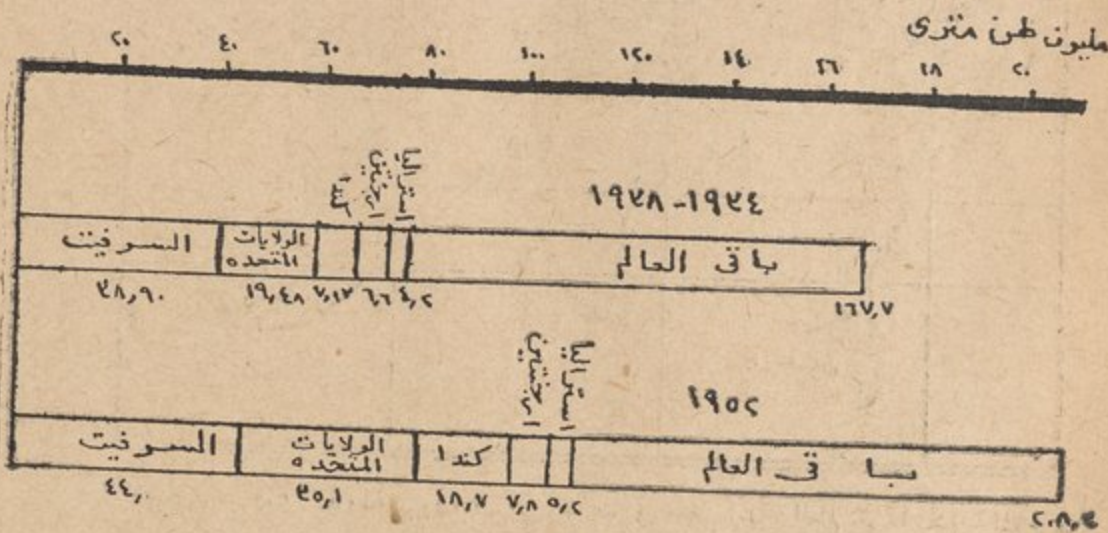


القمح نبات قوى المقاومة، ولذا فيمكن زراعته فى معظم أنحاء العالم تقريبا المتباينة المناخ من عرض ٦٦° شمالا إلى ٤٥° جنوبا، ولا تمنع شدة الحرارة، ولا قسوة البرودة نموه (حتى ٦٠° لشهور الصيف الثلاثة)، ولا يمنع نموه قلة الرطوبة، فهو ينمو فى كندا على ١١ بوصة من المطر فى السنة، ولا يمنع نموه إلا كثرة الرطوبة (فيختفى من الهند بعد ٤٠ بوصة من المطر).

روسيا .

تعتبر أراضي المراعي العظيمة (الاستبس) في جنوب روسيا من أعظم أقاليم القمح في العالم ، وتمتد منطقة القمح من رومانيا غربا إلى جنوب سيبيريا شرقا ، وتشمل الأراضي السوداء (تشرنوزم Chernozem) Black Earth في أوكرانيا وشمال إقليم بحر قزوين الجاف ، وتنتج كل هذه المنطقة حوالي خمس قمح العالم في الظروف العادية ، ويشحن معظمه من موانئ البحر الأسود ، ويجود في هذه المنطقة القمح الربيعي نظرا لقسوة البرد في الشتاء ، بعكس باقي أوروبا حيث يزرع القمح الشتوي ، وبمجال التوسع في هذه المنطقة لا يزال كبيرا ، وفي سنة ١٩٥٢ قدر إنتاج الاتحاد السوفيتي من القمح بأكثر من أربعين مليون طن متري ، بينما كان إنتاج الدولة الثانية في العالم وهي الولايات المتحدة ٣٥ مليون طن (شكل ٧) .

س ٧ - أهم الاقطار المنتجة للقمح في العالم ، مع بيان الإنتاج بملايين الاطنان المتريه ، قبل الحرب الثانية وفي سنة ١٩٥٢



لاحظ التوسع الكبير في الولايات المتحدة وكندا ، مما حدا بحكومة الأولى أن تشتري الفائض من المزارعين وان تحد من الانتاج (راجع ص ٧١) ، ومما جعل الثانية أكبر الدول المصدرة في العالم ، وهي تساهم في ذلك بأكثر من نصف محصولها .

أمريكا الشمالية :

تقع منطقة القمح بأمريكا الشمالية في برارى كندا وفي شمالى الولايات المتحدة ، ولكن هناك مساحات قحبية عظيمة في اقليم مناخ البحر المتوسط في ولاية كاليفورنيا وفي الهضاب التى تتخلل جبال روكى وفي الولايات الشرقية، وفي جنوب ولاية انتاريو ، وفي المدة من سنة ١٩١٣ إلى سنة ١٩٢٣ تضاعف انتاج القمح الكندى واصبحت كندا أولى الدول المصدرة للقمح فى العالم ، ومعظم القمح الذى يزرع فى كندا من النوع الربيعى نظرا لقسوة الشتاء فى برارىها ، ولا يزرع القمح الشتوى إلا فى جنوب غرب ولاية البرتا حيث تسود رياح الشنوك Chinook الدافئة وتقلل من برد الشتاء هناك .

وتنتج ولايات البرارى الثلاث الكندية (مانيتوبا وساسكاتشوان والبرتا) حوالى ٩٢ ٪ من محصول القمح الكندى ، ويتجمع القمح فى ميناء ونج التى هى أكبر أسواق القمح فى العالم ، وتعوق شدة البرد امتداد منطقة القمح فى الشمال ، كما تعوق شدة الجفاف امتدادها فى الجنوب الغربى ، وفى جنوب ولاية انتاريو يزرع القمح الشتوى .

وتمتد منطقة القمح الربيعى فى كندا جنوبا إلى الولايات المتحدة ، وخاصة فى البرارى الواقعة فى غرب النهر الأحمر فى ولاية داكوتا الشمالية ، وجنوب هذه المنطقة توجد منطقة أخرى متسعة من القمح الشتوى فى الولايات المتحدة ، تمتد من شمال شرقى كولورادو إلى نيويورك ونيوجرسى ، والجزء الرئيسى من هذه المنطقة يقع فى جنوب نبراسكا وكنساس واركلاهوما .

وتكوّن هذه الولايات الثلاث منطقة القمح الرئيسية فى الولايات المتحدة (شكل ٨) .

وقد زاد انتاج أمريكا الشمالية سنة ١٩٥٢ بحوالى ٣٥ ٪ عما كان عليه فى سنى قبل الحرب الثانية ، وتمون هذه القارة العالم بأربعة أخماس حاجته من القمح .

٨ - مناطق زراعة القمح في أمريكا الشمالية .



لاحظ انتشار القمح في القارة، وينمو القمح الربيعي في الاصقاع الشمالية والشتوي في الجنوبية،
ولاحظ المناطق الثلاث الهامة في الولايات المتحدة .

ويبلغ نسبة نصيب الولايات المتحدة الأمريكية إلى المحصول الزراعي
العالمي ٢٠ في المائة ، بينما نسبة تعدادها إلى سكان العالم لا تتجاوز سبعة
في المائة .

وقد أخذت الولايات المتحدة في الحد من إنتاجها الزراعي ، فاقنطعت
١٦ مليون أكر ، وستة ملايين من مساحة الحبوب الزراعية الأخرى ،
وخمسة ملايين من زراعة القطن ، فبلغت جملة الرقعة التي منع زرع

ما يزرع فيها الآن نحو ٢٨ مليون أكر .

ولا يخفى أن الولايات المتحدة تجرى على سياسة تقرير أسعار الحاصلات الزراعية مما يضطرها إلى شراء الفائض عن حاجة الاستهلاك من هذه المحاصيل بأسعار محددة ، ومن ثم تكبدت لديها مقادير عظيمة من المحاصيل الزراعية ، فأصدرت قانوناً يبيع ببيع قدر من تلك السلع إلى الدول الصديقة ، على أن تستوفي الثمن بعملة الدولة المشتري ، وليس بالدولار .

آسيا :

يزرع محصول الهند الكبير من القمح في ولاية المديريات المتحدة وولاية البنجاب ، على أنه تزداد زراعة القمح كما يزداد استهلاكه انتشاراً نحو الجنوب إلى هضبة الدكان ، ويجب ملاحظة أن القمح الهندي من الأنواع الصلبة الرائجة في الأسواق الإيطالية دون الانجليزية ، كما أنه محصول شتوي يعتمد على الري الصناعي بالترع وفي السهول الفيضية .

وقبل الحرب العالمية الأولى كان المحصول الهندي من القمح يزيد على الاستهلاك المحلي ، وكان الفائض للتصدير يختلف في كميته من سنة إلى أخرى ، وفي سنة ما بعد تلك الحرب كان الفائض قليلاً ، وأخذ هذا الفائض يقل شيئاً فشيئاً حتى سنة ١٩٢٩ عندما أصبح المحصول الهندي لا يكفي للاستهلاك وأخذت الهند في استيراد كميات مختلفة تزيد في أغلب الأحيان عما يتوفر للتصدير في سنة الوفرة ، وبعد انفصال الهند عن باكستان سنة ١٩٤٧ أخذت تستورد كميات كبيرة منه بمتوسط مليون ونصف مليون طن في العام ، وكانت الهند سنة ١٩٥١ رابعة دول العالم في الاستيراد ، ويزرع قمح

الباكستان في البنجاب ومديرية الحدود الشمالية الغربية ، وفي سنة ١٩٥٣
اضطرت الباكستان إلى الاستيراد .

أما اليابان وكذا الجهات الشمالية من الصين فإنها تنتج كميات كبيرة من
القمح تستهلك كلها محلياً ، وتستورد اليابان كميات هائلة من القمح بلغت
سنة ١٩٥١ مليون ونصف مليون طن وكانت ثالثة دول العالم (بعد إنجلترا
وألمانيا الاتحادية) .

ولعل إمكانيات التوسع في زراعة القمح في منشوريا أكبر منها في أى
قطر آخر من أقطار العالم .

أفريقية .

يزرع القمح في مساحات شاسعة في أراضي البحر المتوسط الساحلية،
في أقطار تونس والجزائر ومراكش .

وفي العصور الخوالي كانت مصر تورد الحنطة للدينيا القديمة ، وما قصة
سيدنا يوسف وقد أتى إخوته إلى مصر يطلبون الحنطة في السنين العجاف
بيعية عن الأذهان ، وتوجد زراعة القمح في مصر في سهول النيل الفيضية
في الوجهين البحري والقبلي ، ولو أن غلة الفدان في مصر أقل منها في بعض
البلدان الأوروبية ، إلا أنها أكبر منها في البلدان التي تقع مع مصر على
خطوط عرض واحدة . . . والموقف في مصر في الوقت الحاضر يختلف
تماماً عما كان عليه في السنين الخوالي ، إذ أخذت مصر في الخمس سنوات
الآخيرة تستورد القمح في كميات متزايدة من كندا وأستراليا لسد حاجة
الاستهلاك المحلي ، بعد أن أخذ عدد سكانها يتزايد بسرعة سنة بعد أخرى ،
(ولزيادة الإيضاح اقرأ الجزء الخاص بمصر في هذا البحث) .

ويزرع قليل من القمح في إقليم البحر المتوسط المناخي

في جنوب إفريقيا ، إلا أن أراضي الأعشاب في الفلد المرتفعة High Veld تصلح لزراعة الذرة أكثر مما تصلح لزراعة القمح .

أستراليا :

يزرع محصول القمح الأسترالي في منطقتين تقعان في الأجواء المعتدلة من القارة ، وتقع المنطقة الأولى في جنوب شرق القارة ، وتبدأ في ولاية أستراليا الجنوبية وتمتد في ولاية فيكتوريا وفي ولاية ويلز الجديدة الجنوبية ، وتقع هذه المنطقة الأولى بين خطي المطر ١٠ ، ٣٠ بوصة سنوياً ، وتقع المنطقة الثانية من مناطق القمح في أستراليا في إقليم البحر المتوسط المناخي في غرب أستراليا ، بين نفس خطي المطر السابقين ، ويجب ألا يغيب عن الأذهان أن القمح الأسترالي — كما هو معروف بمصر — من النوع « الأبيض » ، عكس القمح الأمريكي الذي هو من النوع « الأحمر » .

أمريكا الجنوبية :

تقع منطقة القمح الرئيسية في أمريكا الجنوبية حول نهر بلات وتمتد إلى أورجواي ، كما يزرع كثير من القمح في شيلي ، والأرجنتين إحدى الدول الأربع أو الخمس في العالم التي تحتكر تصدير القمح ، وهي عادة تصدر كميات كبيرة منه ، إلا أنه في سنة ١٩٥٢ اضطرت الأرجنتين إلى استيراد القمح .

٥ — الموقف القمحي الحاضر .

١ — في العالم :

بلغت موارد القمح سنة ١٩٥٢ المتداخلة في سنة ١٩٥٣ حداً مرتفعاً جداً ، وذلك بسبب وفرة المحصول في تلك السنة بشكل غير عادي ، وخاصة

في الدول المصدرة العظمى ، فضرِب المحصول الكندي من القمح الرقم
القياسي بفارق كبير ، وكان انتاج الولايات المتحدة ثالث المحاصيل في تاريخ
انتاج القمح في الولايات المتحدة ، وبلغ محصول الأرجنتين في تلك السنة
أربعة أمثال ما كان عليه في العام الأسبق ، وأكبر بكثير من متوسط
المحصول في سني ما قبل الحرب ، ورغم تناقص مساحة القمح في استراليا
كان الانتاج في السنة الحاضرة مساوياً لما كان عليه قبل الحرب
(شكل ٧) .

وكان من أثر ذلك كل هذه العوامل مجتمعة أن نقصت صادرات العالم
القمحية إلى ٢٥ مليون طن ستة ١٩٥٢ / ١٩٥٣ ، بعد أن كانت ٢٩ مليون
طن في السنة التي قبلها .

وكان من أثر التحسن الكبير في الانتاج في السنة الحالية ان توافر
فائض التصدير وفرة كبيرة .

ومن الناحية الأخرى ارتفعت محاصيل الدول المستوردة مما أدى إلى
نقص وارداتها من القمح ، وزاد إنتاج الدول الأوربية المستوردة عما كان
عليه قبل الحرب ، وفي الهند تناقصت واردات القمح بسبب التحسن في محاصيل
حبوب الغذاء .

أما خارج الدول المصدرة الثلاث العظمى (كندا والولايات المتحدة
والأرجنتين) فلم يختلف مجموع الانتاج كثيراً عما كان عليه في العام السابق ،
وبلغت صادرات تركيا في السنة الحاضرة أكبر مستوى وصلت إليه منذ
الحرب بسبب وفرة محصولها في هذا العام ، إلا أن النقص الكبير في محصول
الباكستان قد أدى إلى ضرورة استيراد القمح من الخارج ، ويغلب على الظن
أيضاً أنه قد تناقص انتاج الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا الضالعة
معه ، ويظهر أن نصيب دول الدرجة الثانية المصدرة لم يختلف كثيراً

عما كان عليه في العام السابق ، وكان من أثر نقص المحصول الاسترالي والارجنتين في النصف الثاني من سنة ١٩٥٢ أن تناقصت صادراتهما ، ومن ثم زاد اعتماد مستوردي العالم على قمح الولايات المتحدة وكندا ، اللتين زودا العالم بـ ٧٥ ٪ من مجموع تجارة القمح الدولية ، بالرغم من أن صادراتهما قد نقصت بمقدار ١٥ ٪ (أى ثلاث ملايين طن) عما كانت عليه سنة ١٩٥١ / ١٩٥٢ .

وكان من أثر زيادة الانتاج ونقص التجارة الدولية ، أن زاد المخزون من القمح في العالم زيادة محسوسة في أواخر يونية سنة ١٩٥٣ ، وكانت أغلب زيادة المخزون في الولايات المتحدة التي نقصت صادراتها كثيراً (٢٢ ٪) ، مما أدى إلى تزايد فضلتها التي بلغت ثمانية ملايين طن ، وهي كمية تساوى مجموع صادرات الولايات المتحدة سنة ١٩٥٢ / ١٩٥٣ ، وتزايدت فضلة القمح في كندا بمقدار أربعة ملايين طن ، وفي الأرجنتين بلغت خمسة ملايين طن ، كذا كان هناك بعض الزيادة في استراليا .

وبهذا بلغ مجموع فضلة العالم من القمح ٣٤ مليون طن ، وهو ضعف ما كان عليه المخزون في السنة السابقة ، كما أنها أكبر فضلة في تاريخ الانتاج العالمى .

وكان من أثر وفرة المحصول هذا العام أن تبدت ظاهرة جديدة في موقف القمح العالمى لم تظهر منذ وضعت الحرب الثانية أوزارها إلا هذا العام ، وهذه الظاهرة هي اطمئنان العالم إلى امكان الحصول على حاجاته من القمح بسهولة مدة من الزمن ، وزيادة على ذلك فإن ما أحرزته بعض الدول المستوردة من زيادة في إنتاجها المحلى كانت نتيجة لسياسة ثابتة طويلة الأجل ووضعت أساسها بعد الحرب ، وهي تهدف إلى التوسع في انتاج القمح ، ولا يزال هناك مجال للتوسع في الانتاج والتصدير في دول الدرجة الثانية المصدرة ، وذلك بسبب

ارتفاع الاسعار، وبسبب تفضيل الدول المشتريّة التعامل مع غير دول كتلة الدولار، وقد زاد نصيب دول هذه المجموعة (الدرجة الثانية المصدرة . أمثال فرنسا وتركيا) من ٥٪ من مجموع صادرات العالم سنة ١٩٤٧ / ١٩٤٨ الى ١٠ ٪ سنة ١٩٥١ / ١٩٥٢ .

ومن ناحية الاستيراد فان الشواهد تدل على استمرار النقص في الحاجة إلى الاستيراد، وخاصة في الدول الاسيوية التي كانت وارداتها بعد الحرب مرتفعة جدا بسبب نكسة محصول الهند وبسبب النقص في الارز .

ب - في القطر المصري

منذ اكثر من نصف قرن بدأت مصر تنعم بفائدة الري المستديم ، بفضل ما انشأت من مرافق هندسية تتحكم في ماء النيل ، فازدادت بذلك مساحة أراضيها المحصولية من ٦٦٧ مليون فدان سنة ١٨٨٦ إلى حوالي ٩٣ سنة ١٩٥٢ ، أي كانت الزيادة حوالي ١٣٧٢ ٪

كما رافق هذه الزيادة ، زيادة أخرى في غلة الفدان تناهز ٢٠ ٪ إلا أن الزيادة في عدد السكان في تلك الحقبة من الزمان كانت أكبر بكثير من الزيادة في المساحة المحصولية ، إذ ارتفع عدد السكان من ٤٥ ، ٨ مليون نسمة سنة ١٨٨٦ إلى حوالي ٢٢ مليون سنة ١٩٥٣ أي كانت زيادة السكان حوالي ٢٦٥ ٪ وكان من اثر عدم ملاحقة زيادة الانتاج الزراعي في حبوب الغذاء الرئيسية (القمح والذرة والارز وهي تشغل حوالي ٤٠ ٪ من المساحة المحصولية) للزيادة في عدد السكان في ثلثي القرن التي نحن بصدددها ، ومن اثر الارتفاع المحسوس في مستوى معيشة سكان مصر في تلك الحقبة ، أن زادت حاجة مصر إلى حبوب الغذاء زيادة مستمرة في الربع قرن الاخير مما أدى إلى زيادة اعتمادها على استيراد القمح ، وهو أهم حبوب الغذاء .

وكان متوسط استيراد مصر من القمح الجيد (اللازم لصناعة الرغيف الأوروبي مما لم تسكر تنتجه مصر) في سنوات قبل الحرب الثانية سنة ١٩٣٤ / ١٩٣٨ هو ٦٤ ألف طن في العام ، ارتفع سنة ١٩٤٩ إلى ٣٦٢ ألف طن وسنة ١٩٥٠ إلى نصف مليون طن ، وسنة ١٩٥١ إلى ٨٧٢ ألف طن ، وسنة ١٩٥٢ إلى ١٠١ مليون طن .

وترجع الزيادة الكبيرة في السنة الأخيرة إلى ضعف المحصول الذي بلغ سبعة ملايين و ٦٠٠ ألف اردب ، وإلى قلة المساحة المنزرعة ، كما يستدل من الجدول الآتي (جدول ٦) .

جدول ٦ — يبين المساحات المنزرعة قمحاً بمصر بملايين الأفرقة .

السنة	المساحة
متوسط ٣٩ / ١٩٣٨	١,٦٥
١٩٤٦	١,٥٩
١٩٤٧	١,٦٧
١٩٤٨	١,٥٢
١٩٤٩	١,٤٢
١٩٥٠	١,٣٧
١٩٥١	١,٥٠
١٩٥٢	١,٤٠

ومن الأرقام السابقة تتضح الزيادة المستمرة في واردات مصر من القمح ، تلك الزيادة التي ألقت عبئاً ثقيلاً على ميزانية الدولة وسببت عجزاً

في ميزانها التجاري في الخمس سنوات الأخيرة ، إذ بلغت قيمة المستورد من القمح بالجنيهات المصرية سنة ١٩٤٨ ١٢٠٦ مليون وفي سنة ١٩٤٩ ١٤٠٣ مليون ، وسنه ١٩٥٠ ١٣٠٨ مليون ، وسنة ١٩٥١ ٣٤٠٠ مليون ، وسنة ١٩٥٢ ٣٩ مليون ، تبلغ في مجموعها في السنوات الخمس الأخيرة حوالى مائة مليون جنيه .

ميزان مصر التجاري .

ولذا كان من أبرز ظواهر ميزان المدفوعات المصرى خلال السنوات القلائل الماضية العجز في الميزان التجاري ، وقد استمر العجز منذ عام ١٩٤٦ باستثناء عام سنة ١٩٤٩ ، ففي السنوات الأولى التي أعقبت الحرب الثانية اشتد الضغط على ميزان المدفوعات نتيجة الحاجة إلى التعمير وتعويض النقص في المخزون المحلى من السلع ، وبسبب عظم المبالغ المحولة للخارج تسديدا لما كان يملكه الأجانب من الدين العام الذى استهلك خلال الحرب أما في السنوات الأخيرة فكان سبب العجز في ميزان المدفوعات كثرة المستورد من الحبوب ، وخاصة القمح ، وغيرها من المواد الغذائية ، فقد بلغ مجموع ما أنفقته الحكومة في هذا السيل مبالغاً كبيراً ، وكذلك كثرة كميات الذهب المستوردة التي بلغت ١٠,١٤ مليون جنيه في هاتين السنتين على التوالي ، مما أدى إلى ظهور عجز في حسابنا الجارى سنة ١٩٥١ مع بعض جهات المنطقة الاسترلينية قدره ١٣٠٥ مليون جنيه ، ويرجع الجانب الأكبر منه إلى واردات القمح من استراليا وكندا وإلى الذهب المستورد من جنوب افريقيا .

والعجز الذى بلغ ٣ ملايين من الجنيهات مع أوروبا الشرقية سنة ١٩٥١

يرجع في معظمه إلى عجز الميزان التجارى مع الاتحاد السوفيتى الذى جاوز ستة ملايين جنيهه بسبب كثرة واردات القمح ، وكان هناك فائض فى الصادرات إلى تشيكوسلوفاكيا قدره ٣,٥ من الملايين من جهة أخرى ، وكان التعامل مع رومانيا والمجر من بلدان أوروبا الشرقية على أساس مقايضة القمح بالقطن فى أغلب الأحيان ، وقد نتج عنه فائض قدره نصف مليون من الجنيهات مع أولى الدولتين وعجز مساو له مع الأخرى .

وفى صيف سنة ١٩٥٣ ، كان محصول القمح فى مصر وافراً ، بسبب زيادة المساحة المنزرعة عن العام السابق ، فارتفع إنتاج الحبوب ، وخاصة القمح بنسبة ٣٥ ٪ عنه فى العام السابق ، أى كان إنتاج القمح حوالى تسعة ملايين أردب ، بدلاً من سبعة ملايين ونصف المليون فى صيف سنة ١٩٥٢ . ويقدر الاستهلاك المحلى السنوى لأهالى المدن المصرية بحوالى مليون و١٢٦ ألف طن . ويمكن أن يقال أن الحكومة تدبر منها كمية تبلغ ٤٠٠ ألف طن من الإنتاج المحلى المستولى عليه بمعرفتها ، والباقى يستورد منه حوالى ٤٠٠ ألف طن من داخل حصص مصر فى اتفاقية القمح الدولية (كما سيأتى بيانه فى هذا الفصل) ، والباقى من السوق الحرة ، ولذا ينتظر أن تكون وارداتنا هذا العام أقل منها فى العام الماضى بكثير .

وسيكون لزيادة محصول القمح هذا العام أثرها فى توفيره للزارعين ، إذ ينتظر أن تستولى الحكومة على أربعة ملايين ونصف مليون أردب ، وتترك باقى المحصول للزارعين ، أى أنها ستترك نحو مليون ونصف مليون أردب زيادة .

٦ — الموقف القمحى فى المستقبل .

١ — فى العالم

تدل الدلائل فى السنة القمحية القادمة أن إنتاج الولايات المتحدة

سيكون أقل بقليل منه هذا العام (سنة ١٩٥٢ / ١٩٥٣) ، وقد يكون في مستوى متوسط السنوات (١٩٤٨ - ١٩٥٢) ، وستكون الموارد القمحية في الولايات المتحدة كافية للاستهلاك المحلي وتكفي لتصدير كمية مساوية لصادرات سنة ١٩٥٢ / ١٩٥٣ ، دون الحاجة إلى السحب من المخزون ، وسيكون الموقف القمحي في كندا في العام القادم حسن جداً ، وفي كل من استراليا والأرجنتين بسبب الظروف المناخية الملائمة وبسبب زيادة المساحة القمحية ، وستكون صادرات كل منهما أكثر من السنة الحاضرة ، وخاصة في الأرجنتين لأن الفضلة من العام الحاضر إلى القادم كبيرة بنسبة غير عادية ، وقد يساهم الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية في تجارة القمح الدولية بنصيب أكبر ، وتحتاج الباكستان إلى واردات كبيرة ، إلا أن تركيا تتوقع محصولاً حسناً آخر ، وينتظر أن يكون هناك بعض النقص في إنتاج العام القادم عنه في العام الحالي ، وفي الهند ينتظر أن تكون وارداتها من القمح أقل بسبب توقع محصول حسن في كل من القمح والأرز .

ب - في القطر المصري :

امكانيات الاكتفاء الذاتي القمحي في مصر :

نستخلص مما سبق أن يبيت القصيد في معالجة حالتنا الاقتصادية هو توجيه الاقتصاد القومي وجهة تكفل له أمن الاستقرار ، بأن تكفل له قدراً من الاستقلال ، وذلك باتباع سياسة زراعية ترد إلى زراعة حبوب الغذاء في بلادنا ما أهدرناه في السنوات الماضية ، فتصبح مصر مكتفية اكتفاء ذاتياً في هذه الجهة الاقتصادية الهامة ، وليس هذا بالعسير ، كما أنه سوف لا يؤثر كثيراً على إنتاجنا من القطن ، إذ تقدر حاجة مصر من القطن بحوالي تسعة مليون أردب ، وهي عبارة عن محصول نحو ١٣ مليون فدان باعتبار

محصول الفدان ٦ أراذب ، ومصر قادرة على انتاج هذه السمية إذا زادت العناية بغلة الفدان ، وقد وصلت هذه في بعض البلاد الأوربية إلى نحو تسعة أراذب للفدان ، وبهذا يمكن أن يزداد إنتاج مصر من القمح ويتمشى مع زيادة السكان إلى وقت ما .

تدابير لمعالجة الموقف .

ومصر كما هو معروف بلاد زراعية ، لذا كان موقفا شاذا أن تضطر مصر إلى الاعتماد في رغيفها على كندا وأستراليا والولايات المتحدة ، لهذا ، ولانخفاض أسعار القطن إبان الأزمة الاقتصادية العالمية في أواخر سنى العشرين وإبان سنى الثلاثين ، ولقيام الحرب العالمية الثانية وصعوبة استيراد القمح من الخارج ، وللحاجة إلى رفع مستوى المعيشة ، ولخطر الاعتماد على محصول واحد هو القطن ، لكل هذه الأسباب مجتمعة عملت مصر في الربع قرن الأخير على زيادة الانتاج المحلى من الحبوب الغذائية بتحديد المساحات التى تزرع قطننا كل عام ، فحددت ما يزرع منه في سنوات ١٩٤٠ - ٤٤ ب ٢٢ ٪ من الزمام فى شمال الدلتا ، و ١٥ ٪ فى غيرها من جهات القطر .

وبذا نقصت مساحة القطن أثناء الحرب الثانية إلى نصف ما كانت عليه قبل الحرب ، إذ انخفضت نسبة مساحة القطن إلى جملة المساحة المحصولية من ١٨,٢ ٪ سنة ١٩٣٨ / ٣٩ إلى ٩,٢ سنة ١٩٤٣ / ٤٤ . وفى سنة ١٩٤٥ حُدِدت مساحة القطن على أساس ٢٧ ٪ فى شمال الدلتا و ٢٠ ٪ فى غيرها ، وفى سنة ١٩٤٧ بالنسبة نفسها فى الشمال و ١٨ ٪ فى جنوب الدلتا وجهات الري الدائم فى الوجه القبلى ، وفى سنة ١٩٤٨ رفعت النسبة الأخيرة إلى ٢٠ ٪ وبقيت الأولى كما هى ، وفى السنة الزراعية ٥٢ / ٥٣ بثلاث الزمام .

أهداف البحوث القائمة بمصر .

وبرامج تربية القمح تقوم بها حالياً وزارة الزراعة المصرية وكنيتا الزراعة بالقاهرة والأسكندرية والجمعية الزراعية ، وهذه البرامج تستهدف إنتاج محصول يتميز بوفرة العلة والتبكير فى النضج ومقاومة الصدأ والرقاد وتحسين صفات الطحن والخبز وزيادة كمية القش للعلف الحيوانى ، وقد تم حتى الآن إدخال ثمار ١٥٠٠ صنف وسلالة من جميع أنحاء العالم ، لاسيما من أمريكا وأستراليا وكينيا ، وقد استخدمت طرق الانتخاب الفردى والنهجين فى التربية .

ونظراً لأهمية تعريف السلالات الفسيولوجية للصدأ حتى يتسنى إنتاج أصناف منيعه ضد هذا المرض ، بدأت وزارة الزراعة تنفيذ برنامج لهذا الغرض ابتداء من سنة ١٩٤٩ ، وقد اكتشف حتى الآن وجود ١٢ سلالة ، ولا يزال البرنامج يعمل على الكشف عن السلالات الهامة الأخرى .

السياسة القمحية المستقبلية .

هذا وتتقدم وسائل الاكثار من انتاج القمح محلياً ، توفيراً لمطالب الاستهلاك ورغبة فى الحد من الاستيراد .

ولذا فقد أعدت الحكومة العدة لتنفيذ ذلك ابتداء من السنة القمحية القادمة (١٩٥٣ - ١٩٥٤) ، فوافقت على استمرار العمل بالقانون الخاص بتعيين مساحة القمح ، الذى يقضى بزراعة نسبة لا تقل عن ٣٠٪ من حيازة الزارع فى المنطقة الشمالية من الوجه البحرى و ٤٠٪ فى باقى الجهات . كما أن وزارة الزراعة تقدمت إلى المجلس الدائم لتنمية الإنتاج ببرنامج لرفع مستوى انتاج القمح ، تمهيداً للبدء فى تنفيذه ابتداء من هذا العام ويشتمل هذا البرنامج على مشروع لنعميم النقاوى المنتقاة فى خلال ثلاث سنوات وذلك بثلاث وسائل :

الوسيلة الأولى هي توفير السلالات الحديثة من أصناف القمح الوفيرة الغلة، وقد وفقت الوزارة إلى الحصول على بعض هذه الأصناف ويجرى إكثارها في مزارع الوزارة، وقد أعد قسم تربية البساتين برنامجا لزيادة هذه السلالات لتعميم التقاوى المحسنة في أقصر فترة ممكنة.

والوسيلة الثانية هي تدبير التقاوى اللازمة لتعميم التقاوى المنتقا، وذلك بتدبير ٢٠٠ ألف أردب تكفي لزراعة ٤٠٠ ألف فدان في سنة ٥٣ / ٥٤ ثم تدبير ٥٠٠ ألف أردب في السنة التالية، و ٨٠٠٠ ألف أردب في سنة ٥٥ / ٥٦، وهي تكفي لزراعة جميع مساحة القمح المنتظر زراعتها في تلك السنة.

وستوزع هذه التقاوى بسعر يتقارب مع سعر القمح التجاري، وتحمل الحكومة الفرق بين التكاليف الفعلية وسعر البيع.

وقد وقع الاختيار على ١٦ مركزا للتوزيع في هذا العام من مراكز القطر.

٧ — تجارة القمح الدولية.

(١) التجارة الحرة والتجارة المقيدة.

بلغت تجارة القمح الدولية ١٩٥٢/١٩٥٣ مستوى أقل مما بلغته في السنة السابقة، وهو ٢٥,٦٠ مليون طن متري، أي بزيادة حوالى ثمانية ملايين طن عن مستوى ما قبل الحرب العالمية الثانية (جدول ٧)، كما تضاعف الصادر من كندا أكثر من مرتين وتضاعف الصادر من الولايات المتحدة عدة مرات، وبذا بلغ نصيب قارة أمريكا الشمالية حوالى ٧٥ ٪ من جملة صادرات القمح وكان في العام الذى سبقه مثل هذا المقدار (شكل ٩).

جدول ٧ - يبين انتاج وصادرات القمح (والدقيق) في العالم

وفي الدول الخمس الأولى قبل الحرب الثانية وفي ١٩٥٢-١٩٥٣ بمطريين

الأطنان المترية :

سنة ١٩٥٢ / ١٩٥٣		متوسط سنة ١٩٢٤-٢٨		الدول المصدرة
الانتاج	الصادر	الانتاج	الصادر	
٢٥,١٦	٨,٧٠	١٩,٤٨	١,٥٢	الولايات المتحدة
١٨,٧٢	١٠,٤٠	٧,١٧	٤,٧٠	كندا
٥,٢٥	٢,٨٠	٤,٢٠	٢,٨٤	استراليا
٧,٨٠	٠,٨٠	٦,٦٣	٣,٣٠	الأرجنتين
٤٤,٠٠	٠,٤٠	٢٨,٠٩	٠,٧٣	الاتحاد السوفيتي
(تقدير)	(تقدير)			
١١٠,٩٣	٢٣,١٠	٧٦,٣٨	١٣,٠٩	بمجموع الدول الخمس
٩٧,٣٧	٢,٥٠	٩١,٣٢	٥,٠٤	دول أخرى
(تقدير)	(تقدير)			
٢٠٨,٣٠	٢٥,٦٠	١٦٧,٧٠	١٨,١٣	بمجموع العالم

يبين الجدول كيف تسأثر أمريكا الشمالية بحوالي $\frac{3}{4}$ تجارة القمح العالمية الصادرة (شكل ٩).

وقد بلغت كمية القمح التي دخلت في التجارة الدولية بمقتضى الايوا (اتفاقية القمح الدولية) ١٩٥١/١٩٥٢ ١٥,٥ مليون طن ، وهي الكمية التي تنص عليها الاتفاقية ، وتلك الكمية التي سيطرت الايوا على تبادلها تمثل ٥٧ ٪ من تجارة القمح الدولية .

ب - اتفاقية القمح الدولية (I W.A.) .

International Wheat Agreement

دخلت هذه الاتفاقية في حيز التنفيذ ابتداء من أول أغسطس ١٩٤٩ ومدة أربع سنوات فقط قابلة للتجديد .

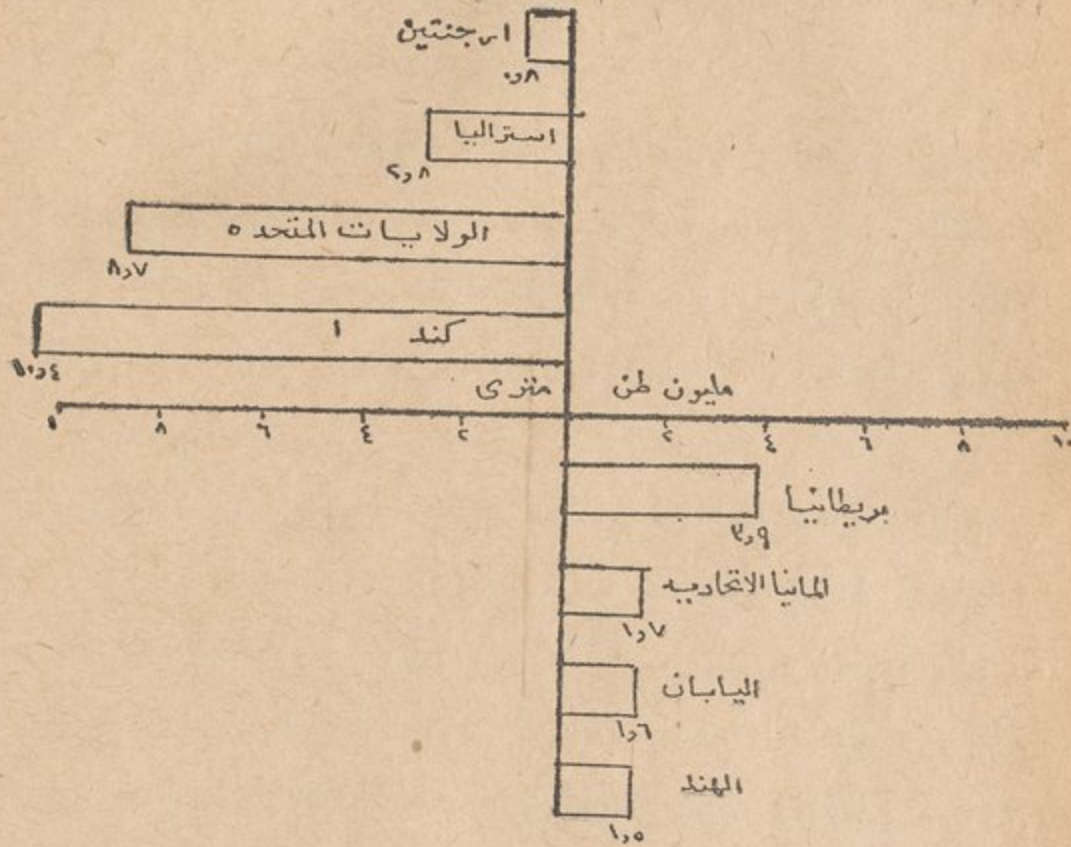
والغرض منها كما جاء بها ، التغلب على الصعوبات الكبيرة التي يلاقيها المنتجون والمستهلكون بسبب الفائض من القمح الذي يصعب التخلص منه والنقص الذي يصعب تداركه وتوفيره ، ، ويكون ذلك بأن تضمن الاتفاقية أسواق الشراء للدول المستوردة وأسواق البيع للدول المصدرة بأسعار مناسبة ثابتة .

وقد اشترك في التوقيع على الاتفاقية ٣٧ دولة مشتريتها أهمها مصر ولبنان والمملكة العربية السعودية والصين والهند وإيطاليا والمملكة المتحدة والبلجيكا والبرازيل واليونان وإيرلندا والمكسيك والنرويج والسويد والبرتغال وسويسرا واتحاد جنوب أفريقية ، كما وقع عليها خمس دول بائعة وهي كندا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وفرنسا وأرجواي وانضمت الأرجنتين (شكل ٩) .

والكميات المحددة لدولة مستوردة هي النهاية العظمى (١) لما يمكن أن يتطلب مجلس القمح من هذه الدولة المستوردة أن تشتريه من الدول المصدرة بالسعر الأدنى المحدد أو (ب) لما يمكن أن يتطلبه مجلس القمح من الدول المصدرة أن تبيع له تلك الدول المستوردة بالسعر الأقصى المحدد . وإذا وجدت دولة مستوردة صعوبة في الحصول على جزء من الكمية المحددة لها بالسعر الأقصى المحدد .

أو إذا وجدت دولة مصدرة صعوبة في التخلص من جزء من الكمية المحددة لها بالسعر الأدنى المحدد فلكل منهما أن يطلب مساعدة المجلس في الحصول على حقه .

س ٩ - تجارة القمح الدولية .



ويرى إلى اليسار الدول المصدرة سنة ١٩٥٢ ، وتقوم أمريكا الشمالية بتصدير معظم قمح العالم ، وإلى اليمين الدول المستوردة (سنة ١٩٥٠) وقد زاد وارداتها سنة ١٩٥٢ كالآتي : إنجلترا ٤.٨ وألمانيا ٢.٦ والهند ٢.٣ والبرازيل ١.٤ وإيطاليا ١.٢ مليون طن مترى .

ج - تجديد اتفاقية القمح الدولية

هذا وقد انتهت مدة الأربع سنوات المقررة لاتفاقية القمح الدولية

في ٣١ يولية سنة ١٩٥٣ .

وكان سعر القمح الأمريكى الحر أثناء فترة الاتفاقية يزيد بكثير على الحد الأقصى للسعر كما قدرته الاتفاقية (١.٨٠ دولار للبوشل) ، وهذا ما حدا

بالحكومة الأمريكية إلى دفع فروق المنتجين تتراوح بين خمسمائة مليون وستمائة مليون دولار من سنة ١٩٤٩ حتى عهد انتهاء الاتفاقية . وكان سعر القمح عامة في السوق الحرة أعلى منه في سوق الاتفاقية .

هذا وقد اجتمعت الدول الموقعة على الاتفاقية الست والأربعين ووافقت على تجديدها ، وإن كانت بريطانيا قد انسحبت منها ، لمدة ثلاث سنوات أخرى .

وتعهد الدول المصدرة للقمح - وهي الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وفرنسا - في هذه الاتفاقية بأن تمد الدول الاثنتين والأربعين المستوردة له - ومن بينها مصر - بنحو ١٦ مليون طن متري من القمح كل عام ، على أن يرفع السعر إلى ٢,٠٥ دولار للبوشل كحد أقصى .

وقد رفض مجلس القمح الدولي زيادة حصة مصر السنوية ، وهي ٤٠٠ ألف طن في العام ، ومصر تستورد سنوياً حوالى ٨٠٠ ألف طن .

د - أثر تدخل الايوا في تجارة القمح الدولية .

يؤخذ من إحصائيات مجلس القمح أن جملة مبيعات القمح التي ضمنها مقدما للدول المنتجة بلغت في السنة الأولى ١٤,٢٩١ مليون طن متري .

وفي السنة الثانية ١٥,٣١ م طن ، وأن المجلس قد قام بتنفيذ تعهداته قبل الدول المنتجة للقمح إلى حدود ٩٤ ٪ ، ولم يكن عدم استكمال تعهداته راجعاً إلى قصور منه أو تقصير من الدول المنتجة بالوفاء بالتزاماتها التقديرية ، بل راجعاً إلى صعوبات خاصة بميزان المدفوعات لدى الدول المستوردة ، وإلى أسباب تمت إلى سياستها التجارية بصفة عامة ، إذ بعضها كان يرتبط من قبل باتفاقات ثنائية متبادلة المنفعة للطرفين لزيادة تبادلها التجاري .

وقد كان لكل من الولايات المتحدة وكندا أكبر نصيب بين الدول

الأربعة المصدرة (الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وفرنسا) من مجموع الصادرات التي نظمتها الإيوا .

أما الدول الواحد والأربعون المستوردة فقد اختلفت نسب ما استوردته ، فبلغت ثلث مجموع قمح الإيوا في حالة المملكة المتحدة ، وبلغت مجموع نسب الدول الخمس المستوردة الكبيرة الأخرى ٦٠٪ (وهي بالترتيب الهند وألمانيا الغربية والأراضي المنخفضة والبلجيكا واليونان) ، بينما الدول المستوردة الباقية لم يزد نصيب كل منها عن ١٪ من تجارة قمح الإيوا .

٨ - أسعار القمح .

طبقاً لقانون العرض والطلب ، ونظراً لزيادة العرض في غضون سنة ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ زيادة كبيرة ، كان المتوقع أن تنخفض أسعار القمح في العالم انخفاضاً أكبر مما كان ، ولكن حال دون مسيرة انخفاض السعر للزيادة في العرض سببان أولهما قوة سيطرة الولايات المتحدة على سياستها القمحية والثاني سبق تحديد الأسعار لهذا العام في اتفاقية القمح الدولية ، وكانت الأسعار في الجزء المقيد من تجارة القمح الدولية الذي يشرف عليه مجلس القمح الدولي (وهو حوالى ثلثا مجموع صادرات العالم) مساوية للنهاية العظمى من مدى الأسعار (وهو ١,٨٠ دولار البوشل) أما الأسعار في الثلث الحر الباقى فكانت تتراوح مع السوق التجارية الحرة في الولايات المتحدة .

الفصل الثاني

الأرز

- ١ - تقدير عام .
- ٢ - الظروف المناخية للأرز :
 - ١ - الحرارة
 - ب - المطر والتربة .
- ٣ - الاقتصاد الأرزى في أهم أقطار الإنتاج .
- ٤ - الإنتاج العالمى للأرز .
- ٥ - تجارة الأرز الدولية .
- ٦ - المنافسة بين الأرز والقمح وأثرها في أسعارهما .
- ٧ - لجنة الطوارئ الدولية للطعام .
- ٨ - مقارنة بين الأرز والقمح .

١ - تقدير عام .

الأرز أهم الحبوب المذاقية بعد القمح ، إذ يبلغ إنتاجه أكثر من ثلاثة أرباع إنتاج القمح ، وما يدخل منه في التجارة الدولية لا يبلغ جزءاً من ثلاثين من إنتاجه ، وذلك لأن معظمه يستهلك في مناطق إنتاجه ، ولأنه غذاء رئيسى للشعوب الصفراء التى تتركز في مناطق شاسعة متصلة في شرق وجنوب شرق آسيا .

وهناك مئات من السلالات الأرزية التى تختلف في لون الحبة وحجمها وشكلها وفي طول ساق النبات ومميزاته المناخية ، ولكنها تنحصر في نوعين

هامين : أرز النلال وأرز المنخفضات ، والآخر أكثر شيوعاً بكثير .
وفي البحث القادم أرقام الانتاج عن الأرز الشعير Paddy ، وأرقام التجارة
الدولية عن الأرز المضروب Milled ، والطن من الأول يقابل $\frac{2}{3}$ طن
من الآخر .

والأرز قبل تبييضه أو ضربه يدعى أرز شعير ، ويقدر في مصر بالضرية
وهي ٩٤٥ كيلوجرام ، ويعد تبييضه يقدر بالآردب وهو ٢٠٠ كيلوجرام .
والأرز أهمية خاصة في اقتصاديات مصر ، إذ أنه ثاني سلع
الصادرات المصرية في القيمة ، ويكون حوالى $\frac{1}{4}$ ٤٪ منها (في سنى
الوفرة) ، ويسبقه القطن بحوالى ٨٢٪ منها ، وقد بلغت حصيلة مصر من
تصدير الأرز حتى سنة ١٩٥١ أكثر من ١٤,٥ مليون جنيه ، وهو بذلك
يسهل الحصول على العملة الصعبة ، لذا سنخصه بقدر من الأهمية ، كما نقايضه
مصر بسلع أخرى كالشاي من سيلان .

وفي الخمس عشرة سنة الأخيرة ، أى منذ بداية الحرب العالمية الثانية حتى
سنة ١٩٥٢ ، تفاقمت أزمة الأرز في العالم ، أكثر مما فعلت أزمة القمح .
فبينما زاد سكان العالم في تلك الحقبة بمقدار ١٥٪ ، وارتفع إنتاج
القمح أيضاً بمثل هذا المقدار ، فإن إنتاج الأرز لم يرتفع عما كان عليه في
سنى ما قبل الحرب ، وفي الوقت نفسه زاد عدد سكان الأرض الذين يعتمدون
على الأرز كطعام أساسى بحوالى ١٣٥ مليون نسمة .

ومما زاد في التفاوت بين الاستهلاك والإنتاج في القمح والأرز التحسن
الكبير في سنة ١٩٥٢ في محصول القمح في كندا والولايات المتحدة والتأثر
الذى أصاب محصول الأرز في بعض جهات الهند من نقص الأمطار
الموسمية في الخمس سنوات المتعاقبة الأخيرة ، وكذلك العجز في حصيلتها
من العملة الصعبة اللازمة لعملية إنشاء وتعمير ما دمرته الحركات الجارية
الكبيرة التى كان جنوبى شرق آسيا ميداناً لها في الحرب الأخيرة وكذا

الحرب في أندونيسيا، والاضطرابات الجارية الآن في الهند الصينية والملايو (وكوريا حتى أخيراً)، لذا سارت برامج الانشاء والتعمير بخطى وثيدة، ولم تتغير مساحة أراضي الارز في اليابان عما كانت عليه قبل الحرب، وفي خارج آسيا زادت مساحة الارز في مصر على حساب القطن، كما انتشرت زراعة الارز أيضاً في عدد من المستعمرات الأوربية، ويبدو أن الانتاج قد وصل إلى أقصاه منذ وضعت الحرب أوزارها في نصف الكرة الغربي، وليس ثمة هناك توسع منتظر.

فقد ارتفعت أراضي الارز في العالم من ٨٥.٨ مليون هكتار، قبل الحرب الثانية (والهكتار ٢,٤٧ أيكرا) إلى ٩٤,٨ سنة ١٩٥٢ (بدون الاتحاد السوفيتي)، وزادت أراضي الارز في آسيا ستة ملايين هكتار، وأراضي الارز خارج آسيا ارتفعت من ٣,٨ إلى ٦,٩ مليون هكتار. والبلاد التي تنتج الارز بكميات كبيرة محدودة العدد، ولكنها في الوقت نفسه تستهلكه بكميات كبيرة.

وفي بعضها لا يكفي الانتاج للاستهلاك المحلي ولذا فهي مستوردة، وهذه الدول بترتيب كميات الاستيراد هي اليابان والهند وأندونيسيا والملايو. وفي البعض الآخر يزيد الانتاج عن الاستهلاك المحلي ولذا فهي تصدره، وهذه الدول بترتيب كميات التصدير هي تايلاند وبرما والولايات المتحدة وإيطاليا والهند الصينية.

٢ — النظر في المناخية للأرز.

١ — الحرارة.

يزرع الارز في الجهات المدارية والاستوائية مرتفعة الحرارة، ويجب لنضوجه أن تبلغ الحرارة ٨٠° ف، ويحد خط الحرارة المنساوية ٧٥° ف

في يولية أقصى مدى لزراعة الأرز في نصف الكرة الشمالى ، وخط ٧٥°ف
في يناير أقصى مدى لزراعته في النصف الجنوبي .

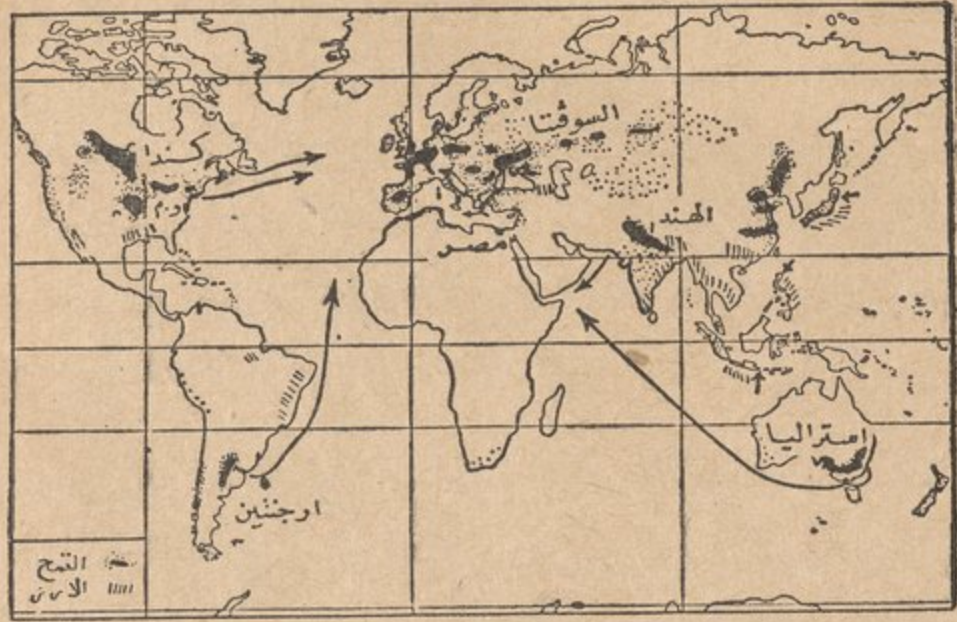
ب - المطر والتربة :

ينمو الأرز في الأسابيع الأولى تحت الماء ، ولذا يحتاج إلى تربة صماء ،
وأما مطار غزيرة حوالى ٨٠ بوصة في السنة ، والنهاية الصغرى ٤٠ بوصة ،
وفي الهند تجود زراعته في الأراضى التى تزيد عن الرقم الأول ، وتكثر
زراعته في الأراضى بين الرقمين ، وحيث تقل الأمطار عن ٤٠ بوصة
يختفى الأرز بسرعة ويحل محله الدخن أو القمح والشعير .

وحيث يتوفر الماء ينمو النبات بسرعة عجيبة ، حوالى ربع متر في اليوم ،
وحيث ترتفع الحرارة ينضج بسرعة ، ولذا قد تعطى الأرض خمسة محاصيل
في السنة ، وفي بلاد الشرق القاعدة محصولان ، وفي الأقاليم الأقل حرارة ،
كما هو الحال في مصر ، يرزح الأرز كمحصول صيفي ، في النصف الجنوبي
(شكل ١٠) .

شكل ١٠ - التوزيع الجغرافي للارز بالقارة مع القمح

في العالم :



يبين الشكل نمو القمح في معظم أنحاء العالم ، لأنه أكثر مقاومة للبرد والجفاف من الأرز الذي يتركز في الجهات شديدة الحرارة غزيرة الأمطار في جنوب شرق آسيا .

٣ - الاقتصاد الأرزى في أهم أقاليم الإنتاج .

كانت أهم أقطار العالم إنتاجاً للأرز سنة ١٩٥٣ بالترتيب هي : الصين والهند والباكستان واليابان وتايلاند وبرما وأندونيسيا والهند الصينية، وهناك مناطق إنتاج جديدة هامة خارج آسيا كالبرازيل والمكسيك وأستراليا وولايات أمريكا الوسطى .

الصين .

الأراضي الزراعية في الصين الرئيسية يمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين متساويين في المساحة تقريباً : أراضي الأرض في الجنوب (والوسط) ، وأراضي القمح في الشمال (والوسط) ، ومعظم الأرض ينمو في الاثنى عشر مديرية جنوبي نهر اليانج تسي ، وحوالى ٤٢ ٪ من أراضي الأرض تروى رياً صناعياً ، وإمكانات التوسع في الأرض محدودة في الصين بعكسها في الهند ، وقد بلغ ضغط السكان على الأراضي الزراعية في الصين درجة دفعت بزراعة الأرض إلى سفوح التلال ومنحدرات الجبال التي تتوفر فيها المصاطب والماء ، وتبدو أن ربع الأراضي المزروعة تقع على المصاطب ، وفي هذا الاستغلال الصين هي أولى دول العالم .

وطرق الزراعة الصينية ، وخاصة فيما يختص بالاستفادة بالمخصبات ، تؤدي إلى ارتفاع كبير في غلة الفدان ، ولا يمكن التوسع في أراضي الأرض إلا بتوفير الري في الأراضي التي تنقصه الآن ، وهذا من الصعوبة بمكان ، إلا أن إمكانات زيادة غلة الفدان كبيرة ، بالاستفادة من سلالات الأرض الممتازة ، وبلاستزادة من المخصبات ومكافحة الآفات ، وقد زاد إنتاج الأرض في الصين (بحكومتها) منذ الحرب الأخيرة بانضمام تايوان (فرموزا) ومنشوريا إليها .

شكل ١١ — أقليم زراعة الارز بالهند وباكستان .



يبين الشكل أن الأرز يزرع في الجهات غزيرة الأمطار والجهات ذات الري الصناعي ، كدلتا الكنج وبراها بوترا والسند والسهول الغربية والساحلية وسيلان .

الهند .

يزرع معظم الأرز في الهند في دلتا الكنج وبراها بوترا ، وفي السهول الغربية الساحلية ، حيث تزيد الأمطار عن ٤٠ بوصة في العام (شكل ١١) ونظراً للتزايد الطبيعي في سكان الهند ، ونظراً لأنه بعد استقلالها وتقسيم شبه القارة الهندية بينها وبين باكستان كان نصيب الهند من السكان ٨٢ ٪ بينما لم يزد نصيبها من أراضي الأرز عن ٦٨ ٪ . لذلك كان إنتاج الهند من الأرز لا يكفي الاستهلاك المحلي مما ركز

عناية الحكومة على سد الثغرة بينهما ، ولذا فهي تشجع التوسع في زراعته على حساب أراضي الألياف ، وكان الارتفاع المستمر الكبير في أسعار الأرز بعد الحرب الثانية وخاصة سنة ١٩٥٢ من الأسباب الأخرى التي أدت إلى توسع الأرز وانتشاره إلى الأراضي الهامشية ومادونها في الهند ، (والأراضي الهامشية هي التي لا تغلب قيمة إنتاجها كل التكاليف بل تغطي التكاليف المنخفضة فقط) .

ولكن كان من أثر تقدم الأرز إلى الأراضي دون الهامشية ، وكذا من أثر العوامل الجوية غير الموفقة ، إن الزيادة في الإنتاج الكلي كانت غير متسقة مع الزيادة في المساحة الأرزية ، وساعد على ذلك الاتجاه اجهاد خصوبة التربة .

إلا أن إمكانيات التوسع كبيرة في الهند ، إذ تدل التقارير أن هناك حوالي ٣٦ مليون هكتار يمكن أن تزرع أرزا وقمحاً ، وهي في الوقت الحاضر بور ، وأهم الصعوبات في تحويلها إلى الزراعة وجود العادات الكثيفة وانتشار الملاريا وصعوبة مواصلاتها وضعف التربة ، أو قلويتها وقلة المخصبات (التي يستعمل نصفها الآن للوقود) ، وقلة مياه الري .

والعامل الأخير أهم عقبة في سبيل انتشار الأرز في الهند ، فربح أراضي الأرز تروى بالري الصناعي ، ونظراً لأن الكثير من أراضيها تعتمد على ترع الفيضان فقط ، فإن النبات لا يحصل على ما يحتاج إليه من الماء في الأوقات التي تشتد حاجته إليه فيها .

الباكستان .

قبل تقسيم شبه القارة الهندية واستقلالها ، كان الفائض من أرز البنغال الشرقية والسند يستهلك في كلكتا وبمباي وغيرهما من بلاد الهند ، ومساحة الأرز وإنتاجه في الباكستان سنة ١٩٥٢ أكبر مهما قبل الحرب ، والجوت

ينازع الأرز على الأرض ، وبعد الحرب زاد انتاج الأول ٤٠ ٪ عنه قبل الحرب ، وكانت تلك الزيادة على حساب الأرز ، إلا أن تناقص الطلب للجوت والقطن الباكستاني وانخفاض أسعارهما ، وزيادة المخزون منهما ، وانخفاض انتاج الأرز والقطن بسبب سوء الأحوال الجوية ، كل هذه العوامل مجتمعة قد حدت بالحكومة الباكستانية إلى حظر تصدير الجيوب وزيادة حصتها مما تستولى عليه من الأهالي ، وعلنت عن قصورها عن تصدير أى كمية من الأرز ، ولو أنها تبادله بالقمح من الهند .

اليابان .

ولو أن الأرز الطعام الرئيسى فى اليابان إلا أن لا ينمو إلا فى ثلثى أراضيها الجنوبية حيث تتوفر الحرارة ، وغلة الفدان بها أعلى منها فى أى مكان خارج أوروبا .

واليابان مثال يحتذى به فى آسيا لا مكان زيادة غلة الفدان كثيراً بوساطة توفير مياه الري واختيار السلالات الممتازة وبالإفادة من الخصبات بطريقة علمية ، ويقدر أنه قد عمت الإفادة من السلالات الممتازة فى كل اليابان ، بينما فى الهند لا تشغل السلالات الممتازة إلا ٥ ٪ من الأرض ، وفى الصين ١ ٪ .

برما .

معظم أراضي الأرز فى برما تقع فى دلتا نهر ايراوادي ويصدر من رانجون ، وقد وضعت الحرب أوزارها منذ سبع سنوات ، ولا يزال ربع أراضي الأرز فى برما مسرحاً للأدغال ، ويرجع بعض عزوف رأس المال عن استعادة أراضي الأرز واستثمارها إلى تأميم الأرض هناك ، كما أن قلة دواب الزراعة تحد أيضاً من الانتاج ، وكان من أثر ذلك أن نقصت صادرات برما من الأرز من ١ و ٣ مليون طن قبل الحرب إلى ١ و ٣

مليون طن سنة ١٩٥٢، ولكنها لا تزال تحافظ على مركزها الثاني بين الدول
المصدرة الأربع، وقد ازدادت مساحة أراضي الأرض سنة ١٩٥٢ .

تايلاند .

كانت سيام قبل الحرب ولا تزال أولى دول العالم الأربع التي تصدر
الأرز بكميات كبيرة ، وهي تسير على سياسة الحذر ، إذ ترغب حكومة تاي
في زيادة مخزونها من الأرز ، ومناطق الانتاج فيها هي السهول الغرينية
الخصبة وميناء التصدير بانسكوك .

أندونيسيا .

وصلت أندونيسيا (وكانت تدعى سابقاً جزر الهند الشرقية الهولندية
واستقلت سنة ١٩٤٩) قبل الحرب الثانية إلى ما يقرب من مرحلة الاكتفاء
الذاتي في الأرز ، إلا أنها الآن تستورد نصف مليون طن سنوياً ، وثلاثاً
أررها يزرع في جاوة ومادورا ، والباقي في الجزر الخارجة ، وباستقلالها
وما أعقب ذلك الاستقلال من الهدوء والاستقرار السياسي زادت أراضي
الأرز أخيراً ، إلا أن التوسع في جاوة ومادورا يكاد يكون متعذراً إذ
يشغل الأرز ٤٥ ٪ من الأراضي المحصولية ، و ٩٠ ٪ من أراضي الأرض
تعتمد على الري ، ولكن امكانيات التوسع في الجزر الخارجة كبيرة ،
ولا يعوق ذلك إلا أخطار الفيضانات وقلة وسائل الري وقلة والأيدي
العاملة وأدوات الزراعة .

وقد وصل انتاج الأرز إلى ما كان عليه قبل الحرب ، إلا أن أسعاره
ارتفعت كثيراً بسبب صعوبة التسويق والمواصلات الداخلية ، مما دفع
الحكومة إلى تشجيع استيراد الأرز بالمساعدات المالية وتحديد أسعاره
لمصلحة المستهلك .

الهند الصينية .

انخفضت صادرات الهند الصينية من ١,٣ مليون طن قبل الحرب إلى خمس المليون سنة ١٩٥٣ ، وبذا انحدرت من المرتبة الثالثة إلى الخامسة، ويرجع السبب في ذلك إلى الاضطرابات السياسية ، إذ تتنازعها السكتلتان الغربية والشرقية منذ سنوات ، ولكن صادراتها من الأرز قد أخذت في الزيادة ، ويزرع الأرز في دلتا نهر ميكونج ويصدر من سايجون ، والزيادة الحديثة ترجع إلى الهدوء نسبياً في فيت نام (التي توسعت فيها زراعة الأرز في سنة ١٩٥٢)، إلا أنه قد توسعت الأعمال الحربية في أواخر سنة ١٩٥٣ مما سيكون له أثر في إنتاج الأرز .

أقاليم إنتاج جديدة .

وترجع الزيادة الكبيرة في إنتاج الأرز في نصف الكرة الغربي إلى زيادة الطلب أثناء الحرب وإلى الانقلاب الذي حدث في إنتاج وتجارة الأقاليم الآسيوية ذات الفائض الأرزى، وأمكانيات الزيادة في نصف الكرة الغرب كبيرة، لكن يحول دون ذلك قلة رأس المال والأيدى العاملة والحيوان وارتفاع تكاليف الإنتاج وندرة العملة الصعبة لدى الدول المحتاجة إلى الأرز، ولذا حدثت البرازيل واكوادور من إنتاجها من الأرز ، وأستراليا والمكسيك ودويلات أمريكا الوسطى (مثل نيكاراغوا والسالفادور) تنتج الأرز أيضاً ، وكان التقدم رائعا في إنتاج الأرز في الولايات المتحدة، وبلغت صادراتها منه ثمان أمثالها قبل الحرب وهي الآن ثانية دول العالم في تصدير الأرز ، وهو يزرع هناك في ثلاث مناطق هامة : سهول خليج المكسيك الساحلية والجهات الدنيا لنهر المسيسي وأجزاء من وادي ساكرامنتو في كاليفورنيا .

كانت مصر قبل الحرب الثانية تستورد الأرز بكميات بسيطة ، ثم أخذت في التصدير .

وفي سنة ١٩٤٨ صدرت مصر من الأرز أربعة أمثال متوسطها قبل ذلك ، وقد وفر النقص في أراضي القطن أثناء الحرب الأرض وماء الري اللازمتين لهذا التوسع في زراعة الأرز ، وستكون العلاقة الثمنية بين سلعتي الصادر في مصر (بسبب تحديد زراعة القطن) في صالح إنتاج الأرز للتصدير ، وفي الوقت الحاضر يتوقف تصدير الأرز على الانتاج المحلي وعلى توفر المستورد من القمح والذره والدخن ، التي هي من حبوب الغذاء الشائعة في مصر .

وقد توسعت زراعة الارز في شمال الدلتا كثيراً بعد الحرب الثانية .

المساحة المزروعة .

كانت المساحة المزروعة من الأرز في عام ١٩٤٨ حوالى ٧٨٦٩٠٠ فدان بلغ محصولها ١٣٤٨٠٠٠ ضريبة من الأرز الشعير ، انتجت من الأرز المبيض ٨٩٩٠٠٠ طن استهلك منها للغذاء ما يقرب من ٥٠٥٠٠٠ طن وصدر الباقي وقدره ٣٩٤٠٠٠ طن .

وفي سنة ١٩٤٩ كانت المساحة المزروعة ٧٠٢٩٨٣ فداناً بلغ محصولها من الأرز الشعير ١٢٣٦٠٠٠ ضريبة ، انتجت ٨٠٣٠٠٠ طن من الأرز المبيض وصدر منها ٢٧٠٨٧٧ طناً واستهلك الباقي .

وفي سنة ١٩٥٠ بلغت المساحة المزروعة ٧٠٠٢٥٨ فداناً قدر محصولها بنحو ١٢٩٦٠٠٠ ضريبة من الأرز الشعير انتجت ٨٤٢٠٠٠ طن من الأرز الأبيض وصدر منها ١٨٦٨٧٣ طناً واستهلك الباقي .

وفي سنة ١٩٥١ بلغت المساحة المزروعة ٤٨٨٨٤٢ فداناً قدر محصولها

بحوالى ٦٥٦ر٠٠٠ ضريبة من الأرز الشعير نتج عنها من الأرز المبيض ٤٢٢ر٠٠٠ طن ولم يصدر من المحصول شيء إذ لم تكن هذه الكمية كافية إلا للاستهلاك المحلى .

وفى سنة ١٩٥٢ كانت المساحة المزروعة ٢٧٣ر٦١٣ وفداناً بلغ محصولها ٥٣٠ر٠٠٠ ضريبة انتجت ٣٤٤ر٥٠٠ طن من الأرز المبيض لم يصدر منها شيء .

ويتضح من ذلك الاحصاء أن صادرات مصر من الأرز عام ١٩٤٨ بلغت حوالى ٣٦٧ر٠٠٠ طن قيمتها حوالى أربعة عشر ملايين جنيه ، ثم أخذت تتضاءل هذه الكمية حتى أصبح المحصول غير كاف للتصدير فى سنة ١٩٥٢ .

ويلاحظ كذلك أن الكميات المخصصة للاستهلاك قد تضاعفت تدريجياً .

أسباب نقص المحصول .

ويعزى النقص فى الانتاج إلى خفض المساحة المزروعة عاماً بعد آخر لقلة مياه الري ، ولأن القائمين برراعة الأرز فى بعض المناطق تعوزهم الخبرة الكافية .

وثمة سبب آخر لهذا النقص هو عدم اقبال المزارعين على زراعة الأصناف الممتازة التى استنبطتها وزارة الزراعة وعدم استعمال الطرق الحديثة كطريقة الشتل التى ثبت بما لا يدع مجالاً للشك إنها أوفر غلة من الطرق العادية المستعملة .

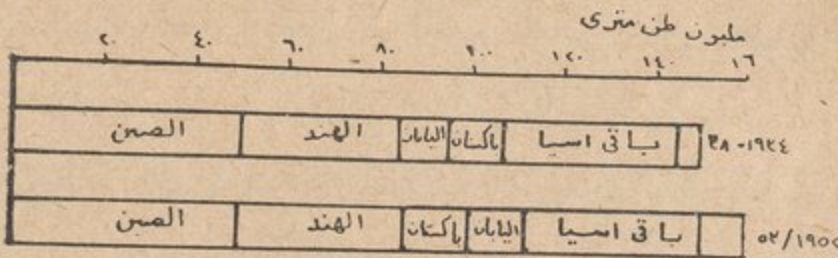
ولاشك أن استمرار هذه الحال سيؤدى حتماً إلى نقص كبير فى المحصول ، على حين إنه يجب ألا تبلغ مصر فى زراعة الأرز مرحلة الاكتفاء الذاتى فحسب بل مرحلة التصدير إلى الأسواق الخارجية .

٤ - الانتاج العالمى للأرز .

تميزت سنة ١٩٥٢ / ٥٣ بزيادة فى الانتاج العالمى للأرز عن السنة السابقة بحوالى ٥ ٪ فبلغ ١٦٠ مليون طن ، التى بزيادة سبعة ملايين طن (شكل ١٢) .

أما بالنسبة لمتوسط ما قبل الحرب فقد كانت الزيادة أكبر من ذلك .

شكل ١٢ - الانتاج العالمى للأرز وتوزيعه



يبين الشكل أن أسيا تنتج ٩٤ ٪ من أرز العالم ، وقد أخذ الأرز خارج أسيا فى الزيادة وأن الانتاج العالمى قد زاد عما قبل الحرب بمقدار ٥ ٪ . مما جعل أزمة الأرز أقل حدة .

ويبلغ إنتاج قارة أسيا وحدها حوالى ٩٤ ٪ من أرز العالم ، وهذه النسبة أصغر مما كانت عليه قبل الحرب ، ويرجع ذلك إلى ظروف الاضطراب فى مناطق الارز فى جنوب شرقى أسيا وإلى توسع الارز فى أقطار جديدة فى العالم ، بحيث تضاعفت كمية الانتاج خارج أسيا بالنسبة لما كانت عليه قبل الحرب الثانية .

وأهم دول انتاج الارز هى بالترتيب الصين والهند والباكستان واليابان وتايلاند وبرما (جدول رقم ٨) .

جدول ٨ - الانتاج العالمى من الأرز الشعير بملايين الأطنان المترية

الإقليم	١٩٣٤-٣٨	٤٧/٤٦	٥٠/٤٩	٥١/٥٠	٥٢/٥١	٥٣/٥٢ مؤقت
الصين	٥٠,٥	٤٦,٣	٤٤,٩	٤٦,٧	٤٨,٣	غير معلوم
الهند	٣٤,٢	٣٠,٣	٣٥,٣	٣٠,٩	٣١,٦	٣٥,٠
الباكستان	١١,٢	١٢,٨	١٢,٤	١٢,٥	١١,٨	١٢,٥
اليابان	١١,٥	١١,٥	١١,٩	١٢,١	١١,٣	١٢,٤
تايلاند	٤,٤	٤,٦	٦,٧	٦,٨	٧,٢	٦,٥
برما	٧,٠	٣,٨	٥,٢	٥,٢	٥,٥	٥,٨
باقي آسيا	٢٦,٠	٢١,٦	٢٥,٣	٢٥,١	٢٥,٥	٢٦,٨
جملة آسيا	١٤٤,٨	١٣٠,٩	١٤١,٧	١٣٩,٣	١٤١,٢	١٤٨,٠
قارات أخرى	٦,٤	٩,٤	١١,٣	١١,٦	١١,٦	١٢,٠
جملة العالم (بدون السوفييت)	١٥١,٢	١٤٠,٣	١٥٣,٠	١٥٠,٩	١٥٢,٨	١٦٠,٠

يبين الجدول كيف زاد إنتاج الأرز في السنة الحالية كثيراً عنه في أى سنة منذ الحرب الثانية ، مما سيخفف من أزمة الأرز العالمية التي استحكمت منذ وضعت الحرب أوزارها .

٥ - تجارة الأرز الدولية :

١ - الموقف الحاضر .

لقد أخذت أزمة الأرز في السير إلى طريق الحل في سنة ١٩٥٣ ، بعد أن استحكمت حلقاتها حقبه من الزمن (شكل رقم ١٣ وشكل رقم ١٤) بسبب التعديلات العامة التي أدخلت على خطط الإنتاج في المدة الأخيرة ، وبسبب تحسن الأحوال الجوية ، إلا أن نصيب التجارة الدولية من الأرز لم يتزايد ، نظراً لأن الزيادة في الإنتاج قد تمت في البلاد التي تعاني نقصاً في محصولها من الأرز ، وقد توقف الارتفاع الذي ساد معظم سنة ١٩٥٢ في أسعار الأرز في السوق الحرة .

س ١٣ - وفرة محصول البطاطس في لونغ ايلاند .



من المتناقضات أن مشكلة الزراعة في عالمنا الصناعي هي مشكلة الوفرة والقلّة معا (ص ٤) ، ففي العالم الغربي يشكو الفلاح من وفرة الانتاج المقترنة بانخفاض الأسعار ، مما يعجز معه عن تصريف حاصلاته فيؤاويل مصيرها إلى الفساد على المزرعة ، كما تبين الصورة الأولى البطاطس المكسمة في لونغ ايلاند بجوار نيويورك حيث يقضى عليها الصقيع .

س ١٤ — المجاعة الارزية في ولاية هونان بالصين الوسطى .



وفي العالم القديم يشكو الفلاح من قلة الانتاج مما تنشأ عنه المجاعات ، كما تبين الصورة بعض سكان مقاطعة هونان بالصين الوسطى وقد حملوا صاعات الأرز الفارغة استجداء للطعام ، وكانت هونان تعرف « بوعاء الارز » Rice Bowl لوفرة انتاجها ، وسكانها ثلاثون مليونا .

والصورتان تمثلان الوفرة والقلّة في الزراعة جنباً إلى جنب في وقت واحد ، وقد أخذت الصورتان في يونية سنة ١٩٤٦ .

جدول ٩ — تجارة الأرز (المبيض) الدولية

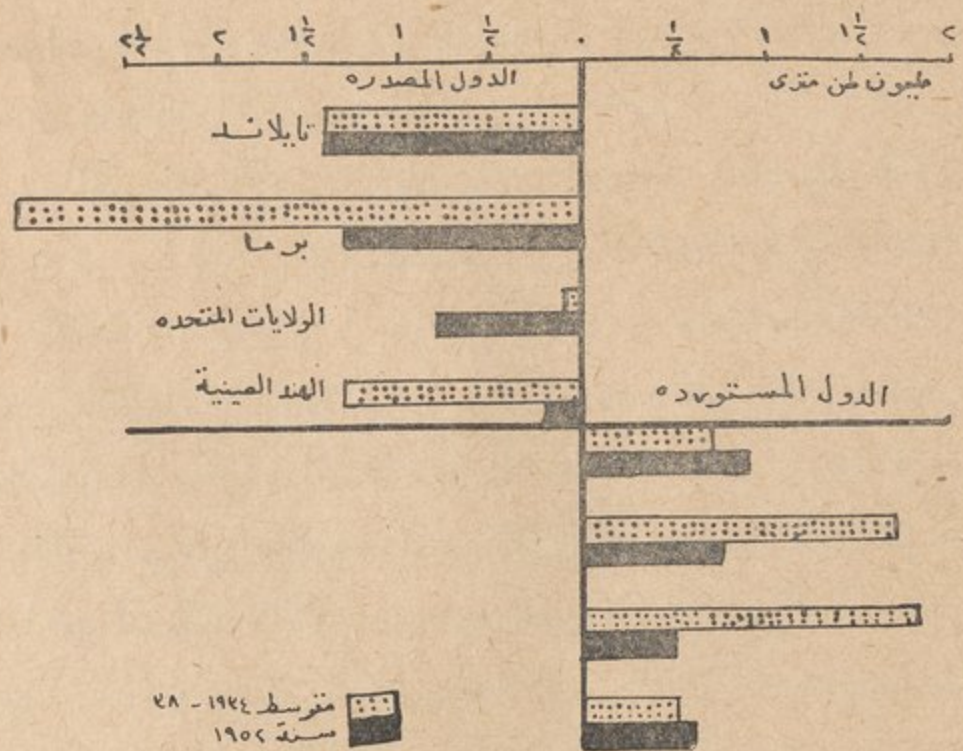
بملايين الأطنان المترية .

الدولة	متوسط ١٩٣٤-٣٨		١٩٥٢		١٩٥٣ (تقدير)	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
تايلاند	١,٤		١,٤		١,٢	
برما	٣,١		١,٣		١,٤	
الولايات المتحدة	٠,١		٠,٨		٠,٨	
الهند الصينية	١,٣		٠,٢		٠,٣	
إيطاليا	٠,١		٠,٣		٠,٣	
الصين	٠,٧		٠,٢		٠,٣	
اليابان	١,٧		٠,٩		١,٠	
الهند	١,٨		٠,٧		٠,٦	
الملايو	٠,٥		٠,٥		٠,٥	
أندونيسيا	٠,٣		٠,٦		٠,٥	
باقي آسيا	١,٧	٠,٩	٠,١	٠,٩	٠,٢	١,٢
باقي العالم	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٩	٠,٢	٠,٩
جملة العالم	٧,٩	٧,٩	٤,٥	٤,٥	٤,٧	٤,٧

يبين الجدول أن تجارة الأرز الدولية لا تزال متخلفة كثيراً عما كانت عليه قبل الحرب الثانية بسبب النقص الكبير في نصيب برما والهند الصينية ، كما يبين الجدول الزيادة الكبيرة في صادرات الولايات المتحدة والصين الشعبية .

ونظراً لأن الأرز أحد الحاصلات الزراعية التي يستهلك معظمها محلياً في جهات الانتاج ، فإن ما يدخل منه في مرافق التجارة الدولية جزء صغير من الانتاج العالمى ، وهو ٣ ٪ أو ما يعادل ٤,٥ مليون طن متري عن سنة ١٩٥٢ . وكان في متوسط الأربع سنوات ١٩٣٤ - ٣٨ ٥,٢ ٪ أو ٧,٩ مليون طن ، وكانت ٩٥ ٪ من صادرات الأرز في سنى قبل الحرب من دول آسيا الثلاث ذات الفائض الأرزى ، كما كانت أهم أسواق التصريف تنحصر في بلاد آسيا المجاورة ذات النقص الأرزى .

س ١٥ - أهم الاقطار المصدرة والمستوردة للأرز ونصيب كل منها .



يبين الشكل أن تجارة الأرز الدولية صادرة والواردة مركزة بوجه عام في قارة آسيا .

وبذا كانت تجارة الأرز الدولية مركزة في آسيا التي كانت بوجه عام من القارات المصدرة (شكل ١٥) .

لكن الحرب العالمية الثانية في المحيط الهادى قد أدت إلى تغير قيم تجارة الأرز المتبادلة بين الدولة الآسيوية ، فأنحدرت صادرات البلاد ذات الفائض ، وبذا أصبحت آسيا على العموم من القارات المستوردة ، ففي سنة ١٩٥٢ بلغت صادرات الأرز الدولية ٤,٥ مليون طن مئى وانحدر نصيب دول آسيا المصدرة من ٩٥ ٪ من صادرات الأرز الدولية قبل الحرب إلى ٧٠ ٪ سنة ١٩٥٢ .

فقد ظهرت دول مصدرة جديدة بعد الحرب هى البرازيل وإكوادور ومصر والمكسيك والولايات المتحدة وبلغت جملة صادراتها ٣٠ ٪ من صادرات العالم سنة ١٩٥٢ ومن جهة أخرى فان نمو السكان فى آسيا زاد من حاجة الدول الآسيوية إلى الأرز .

وقد كان طلب الأرز قويا طيلة عام سنة ١٩٥٢ ، وقد امتص السوق بسرعة كل الكميات التي عرضت للتصدير ، وذلك لأن المحاصيل الجديدة لم تصبح فى متناول الأيدى إلا ابتداء من عام ١٩٥٣ ، وحتى بعد ذلك التاريخ لم يظهر فائض الأرز فى الأسواق بسبب احتفاظ بعض الدول المصدرة بفضلة محاصيلها الأرزية أملا فى تحسن الأسعار ، وقد خاب أمل هذه الدول فى ذلك ، وتعرض بعض مخزونها من الأرز للفساد بسبب طول تخزينه ، ولذا فقد كانت تجارة الأرز سنة ١٩٥٢ محدودة ، ولم تبلغ المستوى الذى بلغته سنة ١٩٥١ ، بالرغم من أن هذا المستوى الأخير كان منخفضا جدا عن سنى ما قبل الحرب الثانية ، ولو أنه كان أحسن بكثير منه فى السنين السابقة لسنة ١٩٥١ .

وكانت أهم البلاد المصدرة الثلاث تايلاند وبرما والولايات المتحدة ، وتحتل ايطاليا والصين (الشعبية) المرتبتين الرابعة والخامسة ، أما الهند

الصينية فقد أخفقت في زيادة صادراتها في سنة ١٩٥٢ ، بالرغم من الآمال التي كانت معقودة عليها في تلك السنة ، وأصبحت السادسة بين المصدرين سنة ١٩٥٢ بعد أن كانت الثالثة فيما قبل الحرب ، وقد حافظت البرازيل على مستواها السابق في التصدير بصعوبة ، أما مصر فقد توقفت صادراتها تقريبا (راجع ص ١٠١) ، ولا ينتظر تغيرا كبير في سنة ١٩٥٣ ، وقد تحتل برما المركز الأول في التصدير مكان تايلاند ، وقد ترتفع الصين إلى المنزلة الرابعة ، وهي التي كانت دولة مستورة للأرز حتى سنة ١٩٥١ .

وبين الدول المستوردة كانت الأولى اليابان سنة ١٩٥٢ ، وتلتها الهند ثم أندونيسيا ، وقد انخفض مجموع ما استورته أوريا .

ب - الموقف في المستقبل .

أما في سنة ٥٣ - ٩٤ فإن من المنتظر أن تحافظ اليابان على مستوى وارداتها من الأرز ، كما ينتظر أن تزيد ما تستورده كوريا زيادة كبيرة ، وهي التي كانت دولة مصدرة كبيرة حتى سنة ١٩٤٣ ، أما الهند وأندونيسيا فقد انخفضت تقديرات استيرادها انخفاضا حادا .

هذا ولا تزال أسباب زيادة الانتاج تواصل عملها ، فتكلفة الانتاج قد توقفت عن الارتفاع ، كما توافرت السلع الرأسمالية ولوازم الزراعة عن ذي قبل ، كما أن غلة عناصر الانتاج كالأرض والأيدي العاملة لا تزال في صالح زراعة الأرز ، إلا أنه يجب من ذلك أن كثيراً من الدول - ما عدا الولايات المتحدة - تسير على سياسية داخلية في الأسعار من شأنها أن تفوت على الزراع فرصة الحصول مباشرة على مزايا أسعار الأرز العالمية ، وقد عينت اللجنة الخاصة بالأرز (المتفرعة من منظمة الأغذية والزراعة) المنعقدة في بانكوك في يناير سنة ١٩٥٣ بمناقشة سياسة الأسعار الداخلية هذه ، وأوصت الحكومات باعادة النظر في هذه السياسة وتعديلها بحيث يحني الزراع المزايا التي تدفعهم إلى زيادة الانتاج .

مردول ١٠ - واردات الأرز والقمح ودقيق القمح والحبوب الأخرى

في سن (١) من دول آسيا المستوردة للأرز بآلاف الأطنان المترية .

١٩٥٢ (تقدير مؤقت)	١٩٥١	١٩٥٠	١٩٤٩	١٩٣٤- ٣٨	واردات الحبوب
٢٤٠١	٣١٤٦	٢٢٧٦	٢٢٣٠	٤٩٨٢	الأرز (المضروب)
٦٨٣٣	٧٥٩١	٤٤١٨	٦٥٣٨	٥٨٩	حبوب أخرى
(٥١٩٤)	(٥٦٣٤)	(٣٧١٤)	(٤٩٧٦)	(٣١٤)	القمح والدقيق (٢)
(١٦٣٩)	(١٩٥٧)	(٧٠٠)	(١٥٦٢)	(٢٧٥)	غيره
					النسبة المئوية إلى مجموع الحبوب
٢٣	٢٩	٣٤	٢٥	٨٩	الأرز
٦٧	٧١	٦٦	٧٥	١١	حبوب أخرى

- (١) سيلان والهند وأندونيسيا واليابان والملايو والفلبين .
(٢) تشمل الشمير والذرة والشيلم والصورجم والدخن والشوفان .

يوضح الجدول كيف تناقص اعتماد بعض الدول الآسيوية على الأرز وزاد اعتمادها على الحبوب الأخرى ، بسبب أزمة الأرز منذ الحرب الثانية ، فتناقصت واردات الأرز من ٨٩٪ إلى ٣٣٪ ، وزادت واردات الحبوب من ١١٪ إلى ٦٧٪ منذ تلك الحرب إلى الآن .

٦ — المنافسة بين الأرز والقمح وأثرها في أسعارهما :

أما فيما يختص بطلب الأرز فقد ساد الاعتقاد في لجنة بانكوك بأن معظم دول آسيا التي أخذت في استبدال الأرز بالحبوب الغذائية الأخرى إبان اشتداد أزمته ستواصل السير في هذا الاتجاه ، مما سيخفض طلب الأرز ويزيد في طلب الحبوب الغذائية الأخرى التي حلت محله .

ويبين الجدول الآتي (جدول ١٠) التغير الأساسي الذي ترتب على النقص العالمي في الأرز في أعقاب الحرب الثانية ، مما زاد في واردات الحبوب الأخرى إلى ست من دول آسيا الرئيسية التي تستورد الأرز عادة . وكان من الضروري أن يحدث تغيير في طلب الأرز وطلب المواد الغذائية الأخرى ، وتؤثر سياسة الحكومات — فيما يختص بالمساعدات التي تدفعها للزراعة لزيادة إنتاج الأطعمة Food Subsidies تأثيرا كبيرا في تغيير الطلب هذا ، فمن جهة قد زادت هذه المساعدات في السنوات الأخيرة من طلب المستهلكين للأرز إلا أنها من ناحية أخرى قد حدثت من استعدادات الحكومات لاستيراد الأرز ، بسبب الأعباء المالية الداخلية .

وفي غضون السنة الماضية خفضت الحكومات من عونها المالي للزراعة ، وفي الهند قضت الحكومة عليها نهائيا ، هذا وستكون أسعار القمح الدولي أكثر ارتفاعا بعد تعديل اتفاقية القمح في صيف سنة ١٩٥٣ (ص ٨٦) ، ولو أنه قد يحد من أثر ذلك زيادة حصة بعض الدول المستهلكة للأرز ، كاليابان مثلا .

هذا وليس من الأمور المؤكدة حصول العالم على ما يحتاجه من الأرز هذا العام ولو أن الإنتاج أكبر وتقديرات التصدير أكبر من تقديرات الاستيراد ، وذلك لأن زيادة الإنتاج هذا العام لا تعدو ٦ ٪ أكثر من إنتاج ما قبل الحرب الثانية ، بينما زيادة السكان قد بلغت ١١ ٪ في البلاد

المستهلكة الأرز ، وهناك زيادة أخرى في استهلاك الفرد منه ، ولا تزال هناك حاجة إلى المزيد من الأرز لاستهلاك البشر ، وقد يضطر مصدرو الأرز في المستقبل إلى زيادة العناية بنسبة أسعار الأرز إلى أسعار الحبوب الغذائية الأخرى .

٧ — لجنة الطوارئ الدولية للطعام IEFC .

International Emergency Food Committee

تخضع تجارة الأرز الدولية لتوجيهات لجنة الطوارئ الدولية للطعام ، (وهي إحدى لجان منظمة التغذية والزراعة التي هي بدورها إحدى منظمات هيئة الأمم المتحدة) .

وللوصول بصادرات الأرز إلى أقصى حد ممكن ، ولضمان توزيعه على الدول المستوردة حسب حاجاتها ، اتفقت دول العالم المصدرة الكبيرة على رقابة مشتريات الفائض المحلي في بلادها وعلى بيعه للدول المحتاجة إليه حسب توصياتها .

٩ — مقارنة بين القمح والأرز .

نقدم الجدول الآتي للمقارنة بين الأرز والقمح من نواحي متعددة (جدول رقم ١١) .

جدول ١١ - مقارنة بين القمح والأرز من نواحي متعددة .

الموضوع	القمح	الأرز
النهاية الصغرى للحرارة (ف)	٥٧°	٨٠°
النهاية الصغرى للمطر بالبوصه	١١	٤٠
المساحة المنزرعة بملايين الايكرات	٤٠٠	٢٠٠
مناطق الزراعة	معظم العالم ماعدا المناطق الباردة والاستوائية	جنوبي شرقى آسيا حيث ترتفع الحرارة والمطر
الانتاج العالمى بملايين الأطنان	٢٠٨	١٦٠
غلة الأيكر بالبوشل	١٤	٢٣
النسبة المئوية الصالحة للطعام بعد طحن القمح وضرب الأرز	٧٥	٥٧
النسبة المئوية لما يستخدم لغير طعام الانسان	٢٠	١٢
النسبة المئوية لما يستخدم للبذور	١٢	٤
الباقى لطعام الإنسان بملايين الأطنان	١٣٥	٧٥
عدد المستهلكين فى العالم بالمليون	٩٧٥	١٠٠٠
النسبة المئوية التى تدخل فى التجارة الدولية	١١	٣
اتجاه المصادر	إلى ٥٠ دولة فى أنحاء العالم	إلى دول قليلة فى جنوب شرقى آسيا

يبين الجدول أن القمح ينمو فى ظروف مناخية متفاوتة ، بينما يتطلب الأرز حرارة مرتفعة وأمطار غزيرة ، ولذا فينمو القمح فى معظم أنحاء العالم ، بينما يتركز الأرز فى جنوب شرقى آسيا ، ولذا فمساحة القمح ضعف مساحة الأرز ، ونتاجه أكبر من انتاج الأرز ، ولو أن عدد مستهلكى القمح والأرز كطعام أساسى متساو تقريباً ، ويصلح من القمح للطعام بعد طحنه ثلاثة أرباعه والأرز نصفه تقريباً ، وتدخل التجارة الدولية من القمح نسبة أكبر من الأرز ، لأن القمح الطعام الرئيسى فى العالم ، بينما الأرز الطعام الرئيسى للأقاليم الموسمية التى تستهلك معظم الانتاج محلياً .

الفصل الثالث

الحبوب الخشنة

- ١ - عرض عام للحبوب الخشنة .
 - (أ) أنواعها .
 - (ب) الانتاج سنة ١٩٥٣ .
 - (ج) التجارة الدولية سنة ١٩٥٣ .
- ٢ - الذرة .
- ٣ - الشعير .
- ٤ - الشيلم .
- ٥ - الشوفان .

١ - عرض عام للحبوب الخشنة.

١ - أنواعها .

الحبوب الخشنة Coarse Grains هي الحبوب التي لا تعتبر صالحة لعمل رغيف الخبز الأساسي في العالم العربي ، بل تستخدم أساسيا لأغراض أخرى كغذاء للحيوان أو لبعض الأطعمة البشرية الاضافية أو لصناعة المشروبات الروحية .

لكن يجب ملاحظة أن الحبوب الخشنة تستهلك كطعام أساسي أيضا في كثير من جهات العالم خارج أوروبا الغربية وأمريكا الانجلو سكسونية ، فالذرة مثلا طعام أساسي في كثير من بلاد الشرق الأوسط والمكسيك

ويوغوسلافيا ، والشوفان يدخل في غذاء الانسان كثيرا في اسكتلندا
واسكنديناوه ، والشعير في اليابان والهند ، والدخن طعام
أساسي في كثير من الجهات المدارية وشبه مدارية التي تميل إلى الجفاف
كما في الهند .

وعلى أساس أن هذه الحبوب لا تصلح لعمل رغيف الخبز
العالمى ، سنعتبر أن الحبوب الخشنة هي الذرة والشعير والشوفان
والدخن .

وقد سبق الإشارة إلى الذرة بين حبوب الغذاء لان له أهمية خاصة
في مصر .

أما الشيلم فيعتبر عادة من حبوب الغذاء الانساني ، لانه لا يستخدم
علفا للماشية كالحبوب الخشنة الأخرى .

وبمجموع إنتاج هذه الحبوب أكثر من إنتاج القمح بمقدار الخمس
تقريبا ، ويبلغ إنتاج الذرة وحدها حوالى نصف إنتاج القمح ، وما يدخل في
التجارة الدولية منها قليل جداً بالنسبة لما يدخل من القمح (ص ٦١ و ٦٢)
ولتوضيح الأهمية النسبية للحبوب الخشنة وللقمح نذكر أن إنتاج القمح
سنة ١٩٥٢ ٢٠٨ مليون طن ، والذرة ١٣٩٥ م طن ، والشوفان ٧٠ م طن ،
والشيلم ٦٧٥ م طن ، والشعير ٦٣٨ م طن .

جدول ١٢ - انتاج الحبوب الخشنة والسيليم والسيمير والشوفان والذرة

بملايين الاطنان المترية

الأقطار	١٩٣٤ - ٣٨	١٩٥١	١٩٥٢
أمريكا الشمالية	٧٩,٧	١١٣,٦	١٢١,٨
أمريكا الجنوبية	١٧,٣	١٢,٠	١٦,٤
(أرجنتين)	(٩,٤)	(٣,٩)	(٧,٣)
أوروبا الغربية ويوغوسلافيا	٤٢,٥	٤٢,٤	٤٠,١
دول أخرى	٧٧,٤	٨٢,٢	٨٣,٢
جملة العالم بدون السوفيت	٢١٦,٩	٢٥٠,٢	٢٦١,٥

يبين الجدول أن أمريكا الشمالية وحدها تنتج أقل من نصف انتاج العالم من الحبوب الخشنة

ب - الانتاج سنة ١٩٥٣ .

بوجه عام في سنة ١٩٥٢ / ٥٣ زاد انتاج العالم من الحبوب الخشنة .
 عن السنة السابقة في جميع قارات العالم ماعدا أوروبا (جدول ١٢) .
 ففي الولايات المتحدة زادت حبوب العلف Feed Grain بمقدار ٧ ٪ بسبب زيادة محصول الذرة ، وبذا زاد المحصول عن حاجة الاستهلاك
 في البلاد ، وظهر بعض الرصيد المخزون في نهاية العام ، وهو عكس ما حدث
 في السنتين السابقتين حين انتقص من رصيد نهاية العام .
 وفي كندا كان المحصول كبيرا جدا لثلاث سنوات متعاقبة ، وكان

إنتاج الشعير والشوفان سنة ١٩٥٢ أكبر من متوسط قبل الحرب بمرتين ونصف مرة ، وبالرغم من أن صادرات كندا قد زادت فإن المخزون في آخر الموسم قد ارتفع أيضا .

وكانت زيادة الإنتاج في الأرجنتين أكثر من هذا بكثير نسبيا ، وينتظر أن يكون محصولها من الذرة ضعف محصولها في الموسم السابق (وهو أقل بكثير من محصول قبل الحرب) ، كما ينتظر أن ترافقه محاصيل جيدة من الشعير والشوفان والشيلم أيضا .

وكانت محاصيل الشعير متوسطة أو فوق المتوسط في جهات التصدير الأخرى كاستراليا وشمال أفريقيا وتركيا والشرق الأوسط .

وفي أوروبا كان هناك بعض النقص في الإنتاج في دول نهر الدانوب ، وخاصة في يوغسلافيا التي اضطرت إلى استيراد كميات كبيرة في غضون العام (سنة ١٩٥٢ / ٥٣) ، وكانت في السنة السابقة من أهم الدول المصدرة ، وفي أوروبا كانت حاصلات سنة ١٩٥٢ من الحبوب الخشنة أقل منها في العام السابق ، ولكنها على العموم كانت أكبر منها في معظم سنوات ما بعد الحرب . وكانت محاصيل الشعير على العموم جيدة في بعض الجهات وفائقة في جهات أخرى من أوروبا ، إلا أن إنتاج الشوفان كان أقل من سنوات بعد الحرب ، والحال فيما يختص بالذرة كانت أسوأ .

ح - التجارة الدولية سنة ١٩٥٣ .

بلغت صادرات العالم من الحبوب الخشنة (الشعير والشوفان والذرة السورجام) في سنة ١٩٥١ / ٥٢ أعلى مستوى بعد الحرب الثانية ، وكانت بذلك تنقص ٨ ٪ عن متوسط السنوات ١٩٣٤ / ٣٨ ، ويرجع الفضل في زيادة صادرات ذلك العام عن العام السابق له إلى كندا وتركيا ويوغسلافيا والاتحاد السوفيتي .

ومن الواضح أن صادرات سنة ١٩٥٢ / ٥٣ لم تسجل تقدما آخر ،
فما شحن من الدول المصدرة الثلاث الكبرى كانت أكثر بقليل منها في
سنة ١٩٥١ / ٥٢ .

جدول ١٣ - صادرات الحبوب الخشنة بما فيها أيضا الدخن والصورجاسم
والشيلم بملايين الاطنان المترية

٥٣ / ١٩٥٢	٥٢ / ١٩٥١	٣٨ - ١٩٣٤	
٠,٩٤	١,١٠	٧,٣٤	أرجنتين
٣,٨٧	٢,٦١	٠,٥١	كندا
٤,١٢	٤,٦٦	١,١٠	الولايات المتحدة
٤,٩٥	٥,٨١	٦,٤٥	دول أخرى
١٣,٨٨	١٤,١٨	١٥,٤٠	جملة العالم

يبين الجدول الانخفاض الكبير في صادرات الأرجنتين بعد الحرب
والارتفاع الكبير في صادرات كندا والولايات المتحدة .

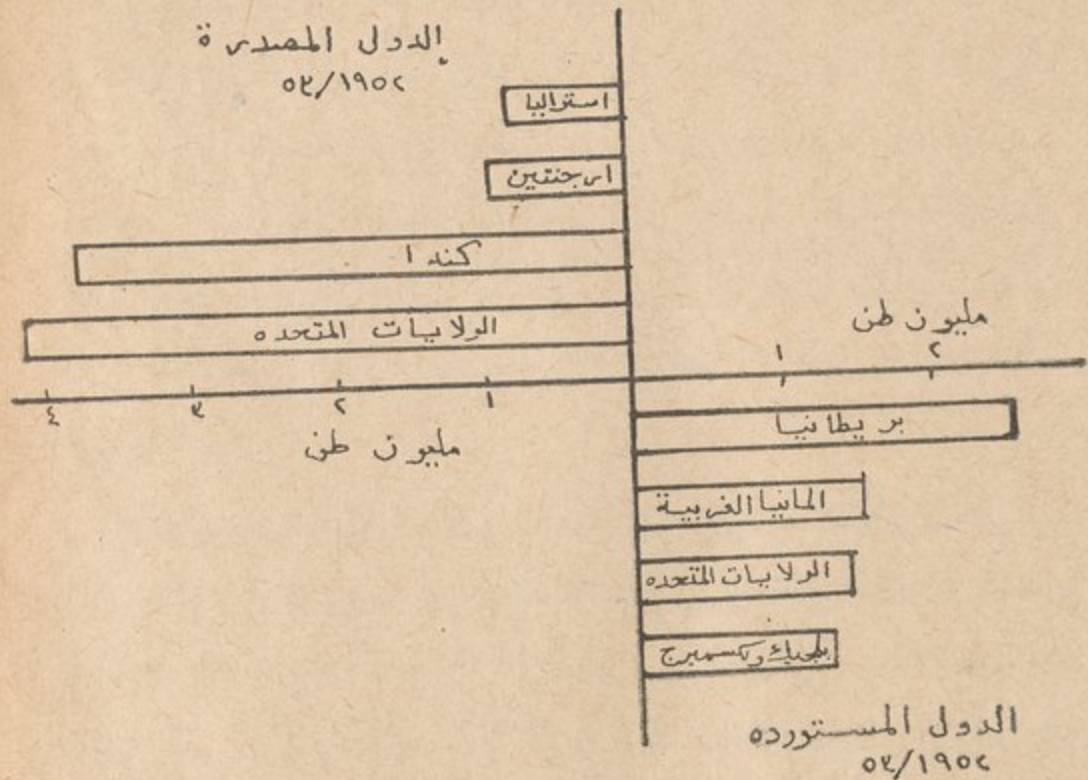
ومن الواضح أن صادرات الارجنتين لم تزل في مستواها المنخفض ،
وربما نقص المصدر من البلاد الأخرى لان في الاتحاد السوفيتي كان
الفائض المعد للتصدير أقل ، وعجزت يوغوسلافيا عن التصدير كلية .

ولم يتغير الطابع العام لتجارة الحبوب الخشنة في سنة ١٩٥٢ / ٥٣ عنه
في السنوات الأربع السابقة ، ففي معظم سنوات ما بعد الحرب الثانية
ساهمت الولايات المتحدة وكندا بنصف أو أكثر من نصف جملة

الصادرات ، وفي هذا كانت صادرات كل منهما أكبر بكثير نسبة واطلاقاً عنها في سنوات ما قبل الحرب ، وصدرت الأرجنتين كميات أقل بكثير مما صدرته قبل الحرب (شكل ١٦) .

أما صادرات غير هذه الدول الثلاث فقد ترايدت إلى حد ما ، إلا أن أهمية بعضها كانت تتغير من سنة إلى أخرى ، فقد تميزت بعض دول أوروبا الشرقية وبعض دول الشرق الأقصى ، وهذه ظاهرات جديدة لم تشاهد قبل الحرب .

س ١٦ - التجارة الدولية في الحبوب الخشنة (ومعها الشيايم) .



يلاحظ أن الولايات المتحدة أكبر الدول المصدرة للحبوب الخشنة ، وإنها ثالث الدول المستوردة في نفس الوقت ، وذلك لأنها استوردت نصف مليون طن من الشعير من كندا وحوالي مليون طن من الشوفان من كندا ، ويرجع ذلك إلى سهولة النقل ورخصه .

٢ - الذرة

الذرة نبات أمريكي الأصل ، وكانت تزرع في أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية عندما اكتشفها الاورييون ، ثم أدخل من أمريكا ، كما أدخل الطباق والكاكارو والبطاطس والفول السوداني وكلها حاصلات أمريكية الأصل أدخلت في أوروبا ، ويدعو الذرة الأمريكيون Corn والانجليز Maize ، والاسم الأخير كان يطلقه الأهالي على الذرة في جزر الهند الغربية ، وهي أهم الحبوب المستعملة في علف الحيوان .

الشروط المناخية للذرة .

تنمو الذرة في أنواع كثيرة من التربة ، ولكن النبات يحتاج إلى الكثير من الغذاء وخاصة النتروجين ، وتتوافر هذه الشروط — بالاشتراك مع الشروط المناخية — في أراضي أعشاب البراري القديمة ، في الولايات المتحدة ، حيث كانت تنمو الأعشاب ذات الجذور الطويلة ، التي أدى تحلل جذورها في التربة إلى غناء التربة بالمواد المغذية للنبات ، كما أن التربة هناك تمتاز بالمواد الجيرية وتمتاز بمساميتها ، مما يجعلها أراضي مثالية لزراعة الذرة .

ولكن تجود الذرة في التربة الخصبة فقط ، ويجب أن يكون تصريف الماء حسنا والتربة عميقة غنية بالغذاء النباتي ، وتحتاج الذرة إلى أمطار صيفية منتظمة في بدء نموها ، ولذا تجود في أراضي الري ، ولا يجب أن تشبع التربة بالماء ، ويجب ألا يكون هناك تفاوت كبير في الحرارة في شهور نمو النبات ، كما يجب أن تتوافر أشعة الشمس ، والصقيع ضار جدا بالنبات ، ولا تنضج الذرة في أراضي يغلب عليها البرد كإنجلترا ، والمطر القليل يحد من نمو الذرة .

سـ ١٧ - التوزيع الجغرافي للحبوب الخشنة والذرة في المعالم .



كل الحبوب الخشنة تحتاج إلى كمية مناسبة من الأمطار وإلى قليل من الحرارة ، ولذا فيجتمع في الجهات الرطبة المعتدلة الباردة . ماعدا الشعير الذي يوجد أيضاً في الجهات المدارية المرتفعة الحرارة قليلة الأمطار ، وما عدا الذرة التي تنفرد في الجهات الموسمية والمدارية الحارة المطيرة ، والدخن يتفق مع الذرة إلى حد كبير .

وأحسن أراضى الذرة تتمتع بأمطار سنوية تتراوح بين ٢٥ و ٥٠ بوصة ، ويجب أن يكون منها على الأقل عشر بوصات في مدة نمو النبات وهي ثلاثة أشهر ، ولا يتوفر هذا المناخ إلا في أراضى قليلة في المناطق المتوسطة (شكل ١٧) ، أما السواحل الغربية في خطوط العرض العليا كسواحل إنجلترا أو مقاطعة وشنجن في الولايات المتحدة فلا تصلح للذرة بسبب انخفاض حرارتها ، والسواحل الغربية في الجهات الأكثر حرارة كسواحل أسبانيا وكاليفورنيا لا تصلح للذرة بسبب نقص أمطارها .

التوزيع الجغرافي للذرة .

في الولايات المتحدة يقع اقليم الذرة جنوب اقليم القمح وشمال اقليم والقطن ، وتمتد أهم أجزاء هذا الاقليم من ولاية ايهيو إلى ولاية نبراسكا ، ولكن تزرع الذرة بكثرة أيضا في أجزاء أخرى ، وهذا الاقليم أوسع أراضي العالم الصالحة لزراعة الذرة من حيث المناخ والتربة ، ولذا فان غلة الفدان مرتفعة وتبلغ ضعف غلة الفدان من القمح ، ولذا فان الذرة في هذه المساحات الواسعة هي أكثر المحاصيل انتشارا في الأراضي الممتدة شرقا وغربا بين شمال غربي نبراسكا وجنوب ايهيو ، حيث توجد ثمانى ولايات تنتج فيما بينها ثلثي المحصول الأمريكى من الذرة ، ويحد منطقة الذرة في الشمال والشرق خط الحرارة المتساوية ٦٨° ف في الصيف ، لانه حيث تقل الحرارة عن هذا لا يبلغ موسم النمو ١٤٠ يوما الضرورية للذرة ، ولذا فان الحبوب الأخرى تحتل مكان الذرة في شمال وشرق منطقة الذرة ، أما في غرب منطقة الذرة فان تناقص الأمطار الصيفية يساعد على أن يحتل القمح مكان الذرة ، والخط الفاصل هنا هو خط ٨ بوصة من أمطار الصيف ، والذرة محصول هام أيضا في جنوب الولايات المتحدة ، إلا أنه هنا محصول ثانوى بالنسبة للقطن الذى يحتل المكان الأول .

ومعظم محصول الذرة الأمريكى يستهلك غذاء للخنازير والابقار ، ومن ولاية إلينويس وفي غرب منطقة الذرة الأمريكية تصدر كميات هائلة من الذرة إلى أسواق شيكاغو وأوماها لاستعماله في الأغراض الصناعية كالإطعمة المحفوظة والنشا والجلوكوز والكحول .

ومما يدل على أهمية الذرة في الولايات المتحدة إنها تحتل نصف الأراضي المحصولية الخاصة بالحبوب ، وأن مساحة أراضي الذرة ضعف مساحة أراضي القمح (١٩٣٤) .

وتزرع الذرة بكثرة في المكسيك وتستعمل لغذاء الانسان هناك

وهو محصول الحبوب الرئيسى ، كما يزرع الكثير من الذرة فى الارجنتين والبرازيل .

وفى أوربا تكثر زراعة الذرة فى جنوبها الشرقى ، وأهم جهات زراعتها رومانيا ويوغوسلافيا وإيطاليا والمجر وروسيا ، وكذا فى الجهات الممطرة من أسبانيا وجنوب فرنسا (شكل ١٧) .

ويزرع الكثير من الذرة أيضاً فى حوض الكنج بالهند وفى شمال وأواسط الصين وفى جاوة .

وتبلغ مساحة أراضى الذرة فى مصر حوالى ١,٨ مليون فدان سنوياً ، وهى تحتل حوالى خمس المساحة المحصولية فى مصر ، وقد زادت مساحة أراضى الذرة بعد تحديد مساحة أراضى القطن ، وزراعة الذرة منتشرة فى كل أنحاء مصر ، وهو يشغل مساحة محصولية أكبر من أى نبات آخر فيها ، وأهم الأسمدة للذرة السماد البلدى ، إلا أن النترات يزداد استخدامها لتسميد الذرة ، وكثيراً ما يجمع بين الاثنين ، ومتوسط إنتاج الفدان حوالى ستة أراذب ونصف ، وقد تناقصت غلة الفدان بمقدار ٧ ٪ فى الأربعين سنة الأخيرة ، ويرجع بعض السبب فى ذلك إلى زيادة مياه الري الصيفية وارتفاع مستوى المياه الباطنية .

الإنتاج العالمى للذرة .

وفى سنة ١٩٥٢ كان إنتاج العالم من الذرة ١٣٩,٥ مليون طن (مقابل ١١٠,٣ قبل الحرب) ، يضاف إليهما ٤,٦ مليون طن إنتاج الاتحاد السوفيتى (قبل الحرب) .

وكانت أولى دول الإنتاج الولايات المتحدة ٨٣,٩ مليون طن ، ثم الصين ٦,٥ ، ثم البرازيل ٦,٢ ، ثم الارجنتين ٣,٦ .

التجارة الدولية في الذرة

كانت صادرات الذرة سنة ١٩٣٤ / ٢٨ ١٠,٢ مليون طن .
ونقصت صادرات الذرة في سنة ١٩٥٢ / ٥٣ إلى ٤,٤ مليون طن
متري ، وساهمت الولايات المتحدة بثلثي هذه الكمية ، والأرجنتين ٠,٦
مليون طن ، وباقي العالم ٠,٧ مليون طن .
وكانت معظم تجارة الذرة مع أوروبا ، إذ استوردت أوروبا أربعة
أخماس هذه الكمية ، أخذت منها إنجلترا أقل من مليون طن بقليل
ثم البلجيكي ولو كسمبرج ٠,٥٤ مليون طن ، ثم فرنسا ٠,٤ مليون طن .

٣ - الشعير

الشعير أقدم الحبوب الغذائية التي زرعها الانسان ، وكان في العالم
القديم أهم حبوب الخبز ، ولعل ذلك يرجع إلى وفرة غلة الفدان منه
(بالنسبة للقمح) في أراضى البحر المتوسط التي كانت موطن الحضارات
القديمة ، ولا يزال الشعير يستعمل لغذاء الإنسان في اليابان والهند
واسكنديناوه وشمال أفريقية ، لكن القمح قد حل محله ، وأكثر ما يستخدم
الشعير الآن في صناعة المشروبات الكحولية كالجمعه ، وكذا يستخدم
كعلف للحيوان .

الشروط المناخية للشعير .

يزرع الشعير في ظروف مناخية متفاوتة لكنها تشبه ظروف القمح إلى حد
كبير ، وهو يفوق في هذا التفاوت كل الحبوب الغذائية الأخرى ، فهو ينمو
في حدود الدائرة القطبية في النرويج وروسيا ، كما يوجد في الأراضى الحارة
الجافة في الجزائر ، والحد الأقصى لنمو القمح في روسيا قرب ليننجراد ،

أما الشعير فينمو شمالاً إلى الأراضي القطبية ، ويجاور الشعير في نموه حيوان الرنة التي يستخدمها الأسكيمو في الصحاري الثلجية ، كما يجاور الشعير في نموه الأبل التي يستخدمها الأعراب في الصحاري الحارة ، وهو في النرويج والسويد ينمو تحت شمس نصف الليل ، وفي مصر ينمو تحت شمس الصحراء الغربية المحرقة ، وينمو في الجهات التي لا ينمو بها القمح لشدة برودتها أو شدة حرارتها ، كما ينمو في الأراضي التي لا تنمو بها الذرة لجفافها ، كـ بعض أجزاء مصر الصحراوية ، وفي أجزاء من السودان والحبشة وأفريقية .
وينضج الشعير في الجهات المنخفضة الحرارة ، ولذا يكفي الصيف القصير فيها لنموه .

الانتاج العالمي للشعير .

وفي سنة ١٩٥٢ كان إنتاج العالم من الشعير ٥٣,٥ مليون طن (يقابلها ٤٠,٨ قبل الحرب) يضاف إليهما ١٠,٢٥ مليون طن إنتاج الاتحاد السوفيتي (قبل الحرب) .

وكانت أول دول الانتاج سنة ١٩٥٢ الصين ٧,٠ مليون طن ، ثم كندا ٦,٣ ، ثم الولايات المتحدة ٤,٩ ، ثم اليابان ٢,٨ مليون طن .

التجارة الدولية للشعير .

بما يلاحظ على التجارة الدولية للشعير أنها صغيرة ، وأن معظمها بين الدول الأوروبية ، وأن أهم الدول المستوردة هي البلاد التي تستهلك كثير من الجعة . وكان متوسط صادرات العالم من الشعير في المدة سنة ١٩٣٤ - ٣٨ هو ٢٧ مليون طن ، وفي سنة ١٩٥٢ / ٥٣ ارتفعت صادرات العالم من الشعير إلى ٦٥ م طن ، وكانت الدول المصدرة بالترتيب كندا ٢٦ م طن ، ثم الولايات المتحدة ٧ م طن ، ثم استراليا ٦ م طن ، ثم الأرجنتين ٢ م طن . وكانت معظم التجارة الدولية مع أوروبا التي استوردت ٤٢ مليون طن ، وكان نصيب إنجلترا منها ١٥ م طن ، ثم ألمانيا الغربية ١٣ م طن ، وخارج

أوربا كانت اليابان أعظم الدول المستوردة بنصيب مليون طن ، وبذا كانت ثالث دول العالم المستوردة للشعير .

٤ — الشيلم

يأتى الشيلم Rye بعد القمح فى الأهمية لحبز الانسان ، وهذا هو الحال فى أوربا التى تنتج وتستهلك معظم الشيلم فى العالم ، أما أمريكا فيغلب استعمال الشيلم كعلف للحيوان أو فى صناعة المشروبات الكحولية ، والشيلم يشبه الشعير كثيرا فى الشكل ، ويعتمد سكان الريف فى نصف قارة أوربا على الشيلم لصناعة الخبز ، فى المناطق الواقعة شرقى نهر الراين وشمال جبال الألب ، وتصنع من الشيلم المشروبات الروحية وخاصة فى روسيا .

الشروط المناخية للشيلم .

يتميز الشيلم بأنه يتطلب مناخا ممطرا يميل إلى البرود ، وهو يجود فى الأراضى التى لا تصلح للقمح بسبب برودتها أو بسبب غزارة أمطارها ، وهو كالقمح يجود فى الأراضى الخصبة ، إلا أنه يزرع فى الأراضى الضعيفة والرملية والملحة وأراضى المستنقعات ، وهنا يغل غلة كبيرة أيضا .

وتكثر زراعة الشيلم فى أوربا فى سهل أوربا الشمالى وخاصة شمال ألمانيا وبولندا ، وتمتد زراعته من الجنوب الغربى إلى شمال الشرقى فى وسط روسيا ، وأهم جهات الانتاج خارج أوربا هى الولايات المتحدة وكندا . و ٩٧ ٪ من الشيلم تنتجه أوربا وروسيا الآسيوية وتستهلكه محليا .

الانتاج العالمى للشيلم .

وفى سنة ١٩٥٣ كان إنتاج العالم من الشيلم ٢١ ر ٧ مليون طن ، (مقابل ٢١ مليون قبل الحرب) يضاف إليهما حوالى ٤٥ ر ٨ مليون إنتاج الاتحاد السوفيتى وحده (١٩٣٤ - ٣٨) ، وكانت أهم دول الانتاج سنة

١٩٥٣ ألمانيا الغربية (٣٣ مليون طن) ، وتليها تركيا (٧٦٠ ألفا) ،
ثم كندا (٧٤٤ ألفا) ، ثم الأراضي المنخفضة (٤٥٠ ألف طن) .
التجارة الدولية للشيلم .

في المدة سنة ١٩٣٤ - ٣٨ كان متوسط صادرات العالم مليون طن .
وفي سنة ١٩٥٢ / ٥٣ كانت جملة صادرات العالم من الشيلم ٧٣٦ ألف
طن ، معظمها من كندا (٢٣٧ ألف طن) ، وتلتها الأرجنتين .
واتجهت معظم هذه الصادرات إلى أوروبا ، التي استوردت منها ٥٨٥
ألف طن ، وكانت أولى الدول المستوردة في العالم ألمانيا الغربية بنصيب
١٩٥ ألف طن ، وثاني دول العالم الولايات المتحدة ١٤١ ألف طن ، وتلتها
النرويج فبلجيكا .

٥ - الشوفان

يستعمل الشوفان Oats أساسيا لتغذية الماشية والخيول ، وهو غذاء
مفيد جداً للإنسان ، غني بالدهن والجلوتين ، وفي اسكتلندا واسكتلندا
الشوفان غذاء محبوب يخلط باللبن ، ومع أن إنتاج الشوفان كبير في العالم
إلا أنه يستهلك محليا ولا يدخل في التجارة الدولية منه إلا القليل .
الشروط المناخية للشوفان .

يتطلب الشوفان مناخا رطبا يميل إلى البرودة ، وهو في هذا يشبه الشيلم ،
إلا أنه يختلف عنه في أنه لا يحتمل شدة البرودة في الشتاء ، ولذا يزرع في
الربيع ، وهو يحتاج إلى مياه أكثر من القمح والشعير ، ولا يتطلب تربة في
خصوصية تربة القمح ، وهو كالشعير لا يتطلب موسما طويلا لنموه ، ولذا يوجد
في اسكتلندا واسكتلندا وشرقي كندا .

والروسيا أكبر جهات إنتاج الشوفان في العالم ، وهو يزرع هناك شمال
منطقة القمح الروسي ، في كل من قارتي أوروبا وآسيا .

وفي أوربا يزرع الشوفان بكثرة حول البحر البلطى، وكذا في الدنمرك وهولندا والبلجيكا، وهو في هذه الجهاد الأخيرة يتصل اتصالاً وثيقاً بصناعة الألبان، ويزرع أيضاً في بريطانيا وفرنسا مع القمح، إلا أنه يمتد شمالاً وغرباً أكثر من القمح إلى جهات أبرد وأغزر مطراً.

والولايات المتحدة أهم بلاد إنتاج الشوفان بعد روسيا، وهو يزرع بها شمال وشرق منطقة القمح الأمريكى، في ولايتى داكوتا الجنوبية ونبراسكا، ويمتد شرقاً جنوبى البحيرات العظمى إلى كندا.

وفي نصف الكرة الجنوبى يزرع الشوفان في الأرجنتين بكثرة. وأهم جهات إنتاج الشوفان، هى: أوربا التى تنتج وحدها النصف تقريباً، يليها الاتحاد السوفيتى بالربع، ثم أمريكا الشمالية بالربع الأخير تقريباً.

الانتاج العالمى للشوفان.

وفي سنة ١٩٥٢ كان انتاج العالم من الشوفان ٥٠,١ مليون طن (يقابلها ٦٥ مليون طن قبل الحرب)، ويضاف اليهما ٢٠ مليون طن انتاج الاتحاد السوفيتى (قبل الحرب).

وكانت أولى دول الانتاج سنة ١٩٥٢ الولايات المتحدة بنصيب ١٨,٤ مليون طن، ثم كندا ٧,٢، ثم فرنسا ٣,٣، ثم بريطانيا ٢,٨ مليون طن.

التجارة الدولية للشوفان.

كان متوسط صادرات العالم من الشوفان في المدة سنة ١٩٣٤ - ٣٨ ٩ ر. مليون طن، وزادت جملة صادرات العالم من الشوفان سنة ١٩٥٢/٥٣ إلى ١,٦ مليون طن، وساهمت كندا فيها بأكثر من مليون، ثم استراليا بخمس مليون وذهب ثلثا هذه الكمية إلى الولايات المتحدة التى تستورد أوربا ثلاثة أخماس مليون طن، منها ربع مليون طن ذهب إلى البلجيكا ولكسمبرج، و٩٠ ألف طن إلى إيطاليا،

الفصل الثالث

القطن

- ١ — مركز القطن بين الألياف النباتية والصناعية .
 - ٢ — أنواع القطن .
 - ٣ — الظروف المناخية للقطن .
 - ٤ — إنتاج القطن في العالم .
 - ٥ — الاقتصاد القطني في أهم دول الإنتاج .
 - ٦ — تجارة القطن الدولية .
 - ٧ — استهلاك القطن في العالم .
 - ٨ — القطن في مصر .
 - ٩ — النزاع بين الألياف الصناعية والألياف الطبيعية .
- ١ — مركز القطن بين الألياف النباتية والصناعية .

تقدير عام .

تصنع معظم المنسوجات في الوقت الحاضر من القطن والرايون (الحرير الصناعي) والصوف والحرير الطبيعي ، وفي سنة ١٩٣٠ كان القطن والصوف مادتي اللباس الأساسيتين ، ولم يكن للرايون شأن كبير إذ كان إنتاجه $\frac{1}{4}$ من إنتاج القطن ، و $\frac{1}{4}$ من الصوف وأربعة أمثال الحرير الطبيعي .

(م ٩ — دعائم الإنتاج العالمي)

وفي سنة ١٩٥٠ أصبح إنتاج الرايون ربع إنتاج القطن ، وأكثر من
الصوف بمقدار مرة وربع مرة (جدول ٢٨ ، ويلاحظ تصحيح الخطأ
المطبوعى بذلك الجدول ويجب وضع كلبة الصوف مكان الرايون وبالعكس) .
وتذكر إحصاءات القطن أحياناً بالباله ، وهى فى العادة ٧٨ لبرة صاف
إلا أن الباله الهندية والباله الامبراطورية أربعائة رطل فقط ، والباله المصرية
٧٢٥ رطلاً ، وزاد استعمال الطن المترى أخيراً ، والطن المترى يساوى
٤٠٤ باله تقريباً وهو يساوى أيضاً $22\frac{1}{4}$ قنطار مصرى .

٣ - أنواع القطن .

هناك أنواع كثيرة من القطن ، وتختلف جودة القطن باختلاف طول
الشعرة وانتظامها ونعومتها وبريقها ورقتها ولونها ونظافتها ومئاتها ، وأهم هذه العوامل
المثانة وهى طول الشعرة (أو التيلة) التى تتراوح عادة بين نصف بوصة وبوصتين
وربع بوصة . وهى تعين نوع القطن ، والعوامل الأخرى مجتمعه تعين رتبته .
وعلى أساس طول التيلة يمكن تقسيم الأقطان إلى ثلاثة أقسام :

١ - الأقطان طويلة التيلة .

وهى التى يزيد طول شعيراتها على $1\frac{1}{4}$ بوصة ، ومنها قطن سى ايلاند
والأمريكى الابلاند طويل التيلة ، والبيروفى ، والكرنك المصرى والمنوفى
المصرى وجيزة ٣٠ المصرى .

ب - الأقطان متوسطة التيلة .

وتتراوح بين $1\frac{1}{4}$ و $1\frac{1}{8}$ بوصة ، ومنها الأمريكى الابلاند من الدرجة
الثانية ، والأشمونى والزاجوراه المصريين .

ح - الأقطان قصيرة التيلة .

وهى أقل من $1\frac{1}{8}$ بوصة ، ومنها الهندى الوطنى والرومى والصينى .

٣ - الظروف المناخية للقطن .

أصلح أنواع التربة التي تلائم القطن ملاءمة تامة التربة الخصبة الخفيفة سهلة تصريف المياه ، ولكنه ينمو بشكل لا بأس به على أنواع من التربة اقل خصوبة نسبياً ، ويجب أن تتميز التربة بمقدرتها على الاحتفاظ بالرطوبة ، وهذه هي الصفة التي تجعل أراضي الهند السوداء اللزجة عظيمة الصلاحية لنموه ، ويحتاج النبات كثيراً من الرطوبة من بدء نموه حتى ظهور الأزهار وكذا مناخ حار متوسط الرطوبة الجوية مع أمطار منتظمة كثيرة ، ومن وقت تكون الأزهار حتى تكون اللوز ونضوجه وخروج القطن منه يجب أن يكون المناخ جافاً مشمساً ، ونبات القطن شديد الحساسية للصقيع ، ولذا فهو عد زراعته هو آخر صقيع الربيع القاتل ، ويجب أن يجمع قبل أول صقيع الخريف القاتل ، والشرط العادي لنموه هو توفر مائتي يوم خالية من الصقيع ، وفي الولايات المتحدة يحدد خط ٢٣ بوصة من المطر المتساوي أقصى مناطق نمو القطن غرباً .

شكل ١٨ - التوزيع الجغرافي للقطن في العالم .



يتركز القطن في العالم في المناطق المدارية والموسمية .

إلا أن معظم منطقة القطن هناك يتوافر مطرها إلى أكثر من ٤٠ بوصة في السنة .

وفي الهند ينمو القطن المحلي على أمطار تتراوح بين ٢٠ - ٤٠ بوصة. ولكن في كل من الهند ومصر تنمو أحسن أنواع القطن في الأراضي الأكثر جفافاً التي تعتمد على الري الصناعي، وتتوافر الشروط المناخية للقطن عادة في المناخ المعتدل الدافئ الجزري (مناخ الخليج والمناخ الصيني)، وكذا في الأنحاء الأكثر جفافاً في المناخين المداري والموسمي، ولذا فأرض القطن الحاضرة والمستقبل في العالم تقع بين خطي ٤٠° شمالاً و ٣٠° جنوباً مع استثناء ما كان منها استوائياً المناخ.

والقطن نبات مجهد للأرض، ولذا فأرضه تحتاج إلى المسمدات وإلى اتباع الدورة الزراعية. والقطن عرضة للآفات وخاصة دودة اللوز، وقد تسربت من المكسيك إلى ولاية تكساس سنة ١٨٩١.

ويجب أن يجمع القطن بمجرد نضوجه، وإلا أتلقت شعره الأمطار والأتربة، ولذا كان الطلب موسمياً شديداً للأيدي العاملة وقت الجمع، كما يجب أن تكون الأجور منخفضة، وهذا شرط أساسي لنجاح زراعة القطن.

جدول ١٤ - إنتاج القطن في العالم بملايين الرطلان.

الدولة	١٩٣٤-٣٨	١٩٥٢/٥٣
الولايات المتحدة	٢,٧٥	٣,٤١
الهند	١,١٥	٠,٦٦
الصين	٠,٦٨	٠,٦٤
الاتحاد السوفيتي	٠,٦٤	٠,٩٩
مصر	٠,٤٠	٠,٤٨
البرازيل	٠,٣٩	٠,٣٤
الباكستان	مع الهند	٠,٣٤
بمجموع العالم	٦,٦٤	٨,٠٠

إنتاج القطن في الوقت الحاضر أكبر منه قبل الحرب، وأهم دول الإنتاج بالترتيب هي الولايات المتحدة ثم الاتحاد السوفيتي فالهند والصين ثم مصر.

ومن بين هذه الدول تنتج الهند قطناً خشناً قصير التيلة غير صالح للحاجة أوروبا، والصين تنتج قطناً خشناً للسوق المحلية، ومصر إنتاجها محدود في دلتا نهر النيل وفي وادي الضيق، والولايات المتحدة تستهلك جزءاً متزايداً من إنتاجها عاماً بعد عام، ومنذ سنة ١٩٠٢ أحس أقطاب صناعة المنسوجات القطنية من الانجليز بالحاجة إلى زيادة إنتاج القطن في أنحاء الدمينيون الانجليزية وعملوا متحمسين نحو هذه الغاية، وهناك أنحاء كثيرة من الامبراطورية صالحة لزراعة القطن، إلا أن الصعوبة الكبرى هي قلة الأيدي العاملة في البعض، وصعوبة المواصلات في البعض الآخر، وارتفاع تكاليف الإنتاج في الكل.

٤ — إنتاج القطن في العالم.

معظم إنتاج القطن في العالم مركز في بضع دول رئيسية قليلة هي الولايات المتحدة والهند والصين والاتحاد السوفيتي ومصر والبرازيل والباكستان (جدول ١٤).

وقد ارتفع إنتاج القطن في العالم من ٣٠,٥ مليون بالة سنة ١٩٣٤ - ٣٨ إلى ٣٥,٣ سنة ١٩٥٢/٥٣ (شكل ١٩).

ويتجه إنتاج القطن في العالم نحو الارتفاع، مما تراوح معه الإنتاج بين ١٤ و ١٦ مليون بالة في الأربع أو الخمس سنوات الماضية، وتشير بعض التقارير غير الرسمية إلى زيادة ملحوظة في إنتاج القطن في الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية.

لكن المكسيك وتركيا قد سجلتا أكبر الزيادة النسبية في الإنتاج حيث بلغ الإنتاج ثلاثة أمثال ما كان عليه تقريباً، وفي الباكستان بلغ مثلين تقريباً في الخمس سنوات الماضية، وكانت الزيادة أقل في البرازيل ومصر والهند، وتزاحم الحاصلات الأخرى (وخاصة البن) القطن في البرازيل، وتزاحم

في مصر والهند المواد الغذائية ، وبما أثر في كمية محصول القطن في مصر أيضا التغير الذي طرأ في نسب الانتاج فيما يخص بالأقطان الطويلة والمتوسطة التيلة (انظر ص ١٤٥) .

وفي موسم ١٩٥٢ / ٥٣ أدى إنخفاض الأسعار إلى الحد من زراعة القطن لكن النقص في الانتاج العالمى كان أقل من النقص في المساحات ، ففي الدول الرئيسية نقص إنتاج البرازيل والهند والصين ، ويرجع النقص في حالة البرازيل إلى تخفيض المساحة المنزرعة ، وفي حالة الهند يرجع النقص إلى الجفاف الذى ترتب عليه نقص غلة الفدان .

أما فيما عدا هذه الدول الثلاث فقد ارتفعت غلة الفدان ، وقد عوض هذا الارتفاع في غلة الفدان النقص في المساحات المنزرعة في الولايات المتحدة ، كما أدى هذا الارتفاع إلى ارتفاع جملة المحصول المصرى ، وقد بلغ الانتاج في كل من تركيا والباكستان رقما قياسيا لم يبلغه من قبل .

ولذا يمكن أن يقال أن المحافظة على إنتاج عالمى مرتفع في القطن هذا العام كان إلى حد ما أمرا عارضا .

ولذا فتتجه سياسة الحكومات والزراع إلى الحد من زراعة القطن في الوقت الحاضر .

وهناك من الدلائل بأن الموسم الحالى (سنة ١٩٥٣) قد يتميز بفضلة قطنية تبلغ ١٨ مليون باله .

إذ يقدر إنتاج هذا العام بـ ٣٥,٣ مليون باله ، والاستهلاك بـ ٣٢,٥ مليون باله ، مما سيبلغ بالفضلة القطنية العالمية إلى ١٨ مليون باله أى ما يكفى للاستهلاك مدة ستة أو سبعة شهور .

وليست هذه أول سنة بعد الحرب تزيد فيها موارد القطن على استهلاكه ، بل هي المرة الثانية ، وكانت الأولى في موسم ١٩٤٩ / ٥٠ عندما ارتفعت الفضلة

القطنية أكبر ارتفاع منذ الحرب (جدول ١٥) .

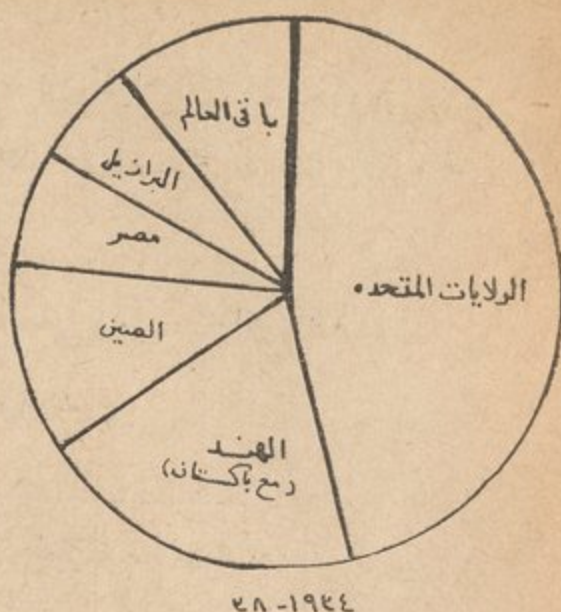
ونظرا لوفرة القطن في الموسم الحالي ، فإن الولايات المتحدة (وهي تفتح حوالى نصف قطن العالم) تعمل على المحافظة على اسعاره بالوسائل المعروفة .

جدول رقم ١٥ — القطن : الانتاج العالمى والاستهلاك والفضلات
(بملايين البالات)

الموسم	الإنتاج	الاستهلاك	الفضلات
١٩٣٤-٣٨	٣٠,٥	٢٩,٥	١٧,٠
١٩٤٨	٢٥,١	٢٨,٩	١٤,٧
١٩٤٩	٢٨,٩	٢٨,٦	١٥,٠
١٩٥٠	٣١,١	٢٩,٦	١٦,٦
١٩٥١	٢٨,٢	٣٣,٢	١١,٦
١٩٥٢	٣٥,٧	٣٢,٣	١٥,٠
١٩٥٣	٣٥,٣	٣٢,٥	١٧,٨

تتميز السنة الحاضرة بوفرة موارد القطن الخام ، وهي في هذا تختلف عن كل السنوات منذ قيام الحرب الثانية فيما عدا سنة ١٩٥٠ .

ويلاحظ من الجدول ارتفاع الانتاج المستمر في معظم السنوات منذ انتهاء الحرب ، حتى بلغت تلك الزيادة في كل من سنتي ١٩٥٢ و ١٩٥٣ ١٦ في المائة من متوسط قبل الحرب ، هذا بالرغم من أن مساحة أراضي القطن لا تزال أقل مما كانت عليه قبل الحرب (شكل ١٩) ، ويرجع ذلك (زيادة الانتاج ونقص المساحة) إلى الارتفاع الكبير في غلة الفدان ، ذلك الارتفاع الذى بلغ في متوسط الخمس سنوات الأخيرة ١٦ في المائة أكثر منه في الخمس سنوات السابقة للحرب الثانية ، وترجع زيادة غلة الفدان إلى انتشار الري الصناعى (كما هو



شكل ١٩ توزيع الإنتاج العالمي للقطن .

بمقارنة الشكلين تتضح زيادة الانتاج العالمي للقطن في الوقت الحاضر عنه قبل الحرب الثانية كما تتضح أهمية الولايات المتحدة .

الحال في بلاد الشرق الأوسط)، وإلى انتقال زراعة القطن إلى أراضي الرعي حيث تتوفر الرطوبة وحيث يقاوم المناخ آفات القطن وأمراضه (كما في الولايات المتحدة)، وإلى ادخال أنواع القطن وفيره الغلة (كما في باكستان والشرق الأوسط)، وإلى زيادة استخدام الأسمدة، وكذا المواد الكيماوية، لمقاومة آفات النبات وأمراضه، وإلى زيادة استخدام الماكينات في زراعة القطن وفي جمعه .

وفي الولايات المتحدة في الوقت الحاضر تقوم الماكينات بجمع ما يقرب من خمس محصول القطن، مما يؤدي إلى انخفاض في تكلفة الأيدي العاملة .

٥ - الاقتصاد القطني في أهم دول الانتاج .

الولايات المتحدة - يتفق اقليم القطن في الولايات المتحدة مع مناخ الخليج

تقريبا ، فيحده غربا خط المطر المتساوي ٢٣ بوصة ، ويحده شمالا خط المثلثي يوم الخالية من الصقيع (شكل ٢٠) ، والخط الأخير يتفق تقريبا مع خط الحرارة المتساوية ٧٧° ف صيفا ، ويحده جنوبا خط ١٠ بوصة من امطار الخريف .

وحيث يقل المطر السنوي عن ٢٠ بوصة تعتبر زراعة القطن نوعا من المغامرة .



شكل ٢٠ — منطقة القطن في الولايات المتحدة

يحد منطقة القطن في الولايات المتحدة من الغرب خط المطر المتساوي ٢٣ بوصة وشمالا خط المثلثي يوم الخالية من الصقيع .

والقطن هو الأول بين محاصيل النقد، وتحتل الولايات المتحدة مكانا أساسيا في العالم فيما يختص بتزويد العالم بالقطن ، وفي فجر زراعة القطن كانت مناطق نموه في ولايات السهل الساحلي الاطلنطي ، الا أن زراعته أخذت تهاجر رويدا رويدا إلى الغرب حتى أصبحت تكساس الآن أكبر مناطق إنتاجه، وكان ذلك بفعل دودة اللوز التي غزت مناطق الانتاج شمالا وشرقا ، ومعظم الانتاج الأمريكي من النوع الأبلاند قصير التيلة ، وينمو الأبلاند طويل التيلة في دلتا يازو وجنوب كارولينا ، والأنواع المصرية تزرع في جنوب كاليفورنيا

ووادى نهر سولت فى أريزونا بوسائل الرى الصناعى ، وأهم مناطق الانتاج فى الولايات المتحدة هى أراضى البرارى السوداء فى ولاية الباما وفى شمال شرقى المسيسيپى ، وأرضى اليازو على طول المسيسيپى ، وأراضى البرارى السوداء فى ولاية تكساس ، والعامل المهم فى نجاح الإنتاج فى كل هذه الأقاليم الهامة هو عامل التربة .

وقبل الحرب العالمية الأولى كانت تصدر أمريكا ثلثى إنتاجها من القطن ، والآن تصدر أكثر من النصف بقليل . وقد أخذ نصيب إنجلترا من القطن الأمريكى فى التناقص فى السنين الأخيرة كما زاد نصيب اليابان وكندا .

الهند . بانفصال الباكستان عن الهند ١٩٤٧ كان نصيب الهند من سكان شبه القارة الهندية ٨٥٪ بينما كان نصيبها من أراضى الرى ٦٩٪ ، كما كانت معظم مصانع الصناعات القطنية من نصيب الهند ، ونشأ عن ذلك وضع شاذ كان من شأنه أن شعرت الهند بأن إنتاجها من القطن الجيد بعد التقسيم لا يكفى لتغذية مصانعها ، فعملت من جانبها على زيادة إنتاج هذه المادة الهامة من المواد الخام الصناعية . وأهم أقاليم زراعة القطن فى الهند تقل أمطارها عن ٤٠ بوصة وهى ثلاث :

١ - أقليم أراضى القطن السوداء فى الجزء الشمالى الغربى من شبه جزيرة الدكن المحيطة بمدينة بمباى ، وهنا تصلح التربة للزجة القادره على الاحتفاظ بالرطوبة لزراعة أنواع القطن المحلية قصيرة التيلة .

٢ - أقاليم حوض الكنج ذات التربة الغرينية الخصبة ، وتجود بها زراعة الأنواع الأمريكية حيث يتوفر الرى الصناعى .

٣ - أقاليم جنوب الهند حيث تتوافر التربة الحديدية ، فى أجزاء ولاية مدارس (شكل ٢١) .



شكل ٢١ - مناطق القطن في الهند وباكستان .

ينمو القطن في الهند في أراضي الري وحيث تتراوح الامطار بين ٢٠ و ٤٠ بوصة في السنة.

وقد أخذت الهند في السنوات الأخيرة في أستيراد مقادير كبيرة من القطن المصري .

وفي سنة ١٩٥٣ أستوردت ٢١٪ من مجموع صادراتنا من القطن ، وبذلك أصبحت ثانية أسواق العالم للقطن المصري .

مصر . يزرع ٦٩٪ من القطن المصري في دلتا النيل (١٩٥٣) ، و ٢٠٪ في مصر الوسطى ، وامكانيات التوسع محدودة جدا ، ويمكن زيادة غلة الفدان ولو أنها الآن مرتفعة جدا ، وقد أختفى النوع الكالاريدس سنة ١٩٤٣ ، وأصبح ٣٥٪ من قطن مصر من النوع المتوسط التيلة (الاشمونى والزاجوره) وأكثر من ٦٠٪ من طويل التيلة (الكرنك وجيزة ٣٠ والمنوفى شكل ٣٢) .

أفريقيه . إمكانيات التوسع في افريقية كبيرة وقد تضاعف تقريبا إنتاج أفريقية سنة ١٩٥٢ بالنسبة لما كان عليه قبل الحرب (من ١٣٧ ألف الى ٢١٣ ألف طن) ، وخاصة في أراضي الاعشاب المداريه في هضاب أفريقيه ، ويتوقف التقدم في الانتاج في أفريقية على عوامل الاقتصاد أكثر من عوامل المناخ ، وهناك احتمالان :

١ - تشجيع المنتجين من أهالى البلاد .

٢ - إنشاء المزارع الكبيرة المنتظمة التى يملكها ويشرف عليها الاوريون (ص ١٦) .

والسبيل الثانى كثير الصعاب التى أهمها صعوبات النقل وقلة الأيدى العاملة وكثرة النفقات العامة ، وخاصة نفقات الإشراف الأوربى ، وبعد بحث الاحتمال الثانى وجد أن إمكانيات النجاح قليلة به ، وفى الوقت الحاضر أهم مناطق التقدم هى أوغندا والسودان ونيجيريا وتنجانيقا وروديسيا واتحاد جنوب أفريقيه ، وقد دخلت الأولى مضمات التصدير أخيراً (جدول ١٦) .

٦ - تجارة القطن الدولية .

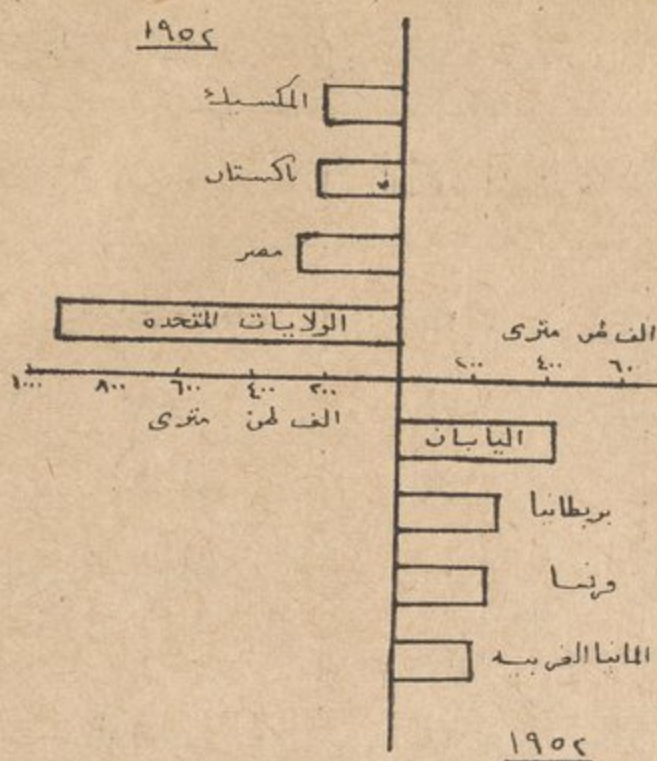
يتضح (من الجدولين) المركز الممتاز الذى تتمتع به الولايات المتحدة فيما يختص بالقطن ، اذ هى تنتج على وجه العموم حوالى نصف قطن العالم ، كما أنها تصدر حوالى ثلث صادرات العالم منه .

وفى سنة ١٩٥٢ كانت مصر ثمانية دول العالم تصديرا للقطن وتليها باكستان ثم المكسيك .

جدول ١٦ - أهم الدول المصدرة للقطن سنة ١٩٥٢/٥٣
بملايين البالات - ٤,٤ بالة = طن متري

الدولة	الكمية المصدرة
الولايات المتحدة	٣,١٥
مصر	١,٧٤
باكستان	١,٢٦
المكسيك	١,٠٠
الهند	٠,٣٠
أوغندا	٠,٢٩
بمجموع العالم الغربي	١٠,٣٧
دول الكتلة الشرقية	١,٠٠
بمجموع صادرات العالم	١١,٣٧

وكانت أهم الدول أستيرادا للقطن سنة ١٩٥٢ اليابان فبريطانيا ففرنسا فألمانيا الغربية (شكل ٢٢).



شكل ٢٢ - تجارة القطن الدولية سنة ١٩٥٢

يلاحظ زيادة واردات اليابان من القطن عن بريطانيا ، وبما يذكر أن أوغندا كانت خامسة الدول المصدرة ، والهند خامسة الدول المستوردة سنة ١٩٥٢ .

٧ - استهلاك القطن في العالم.

سبق القول أن إنتاج القطن في العالم أخذ في الازدياد ، أما اتجاه الاستهلاك فاقبل وضوحا من ذلك (راجع مميزات الزراعة ص ٢٤) ، مما أدى إلى تراكم الفضلات في بعض السنوات ، ومن المعلوم أن مستوى المعيشة العالمي في ارتفاع مستمر مما ينتظر معه أن يزداد استهلاك الألياف النباتية ازديادا متناسبا (على الأقل) مع ازدياد سكان العالم .

واستهلاك الفرد من ألياف الملابس الأساسية بعد الحرب لم ينقص عنه قبل الحرب ، بل كان في زيادة مستمرة في السنوات الخمس الماضية (كما يوضح

جدول ٢٨ بعض هذه الحقيقة (فيما عدا القطن الذي لم يزد طلبه بعد الحرب عنه قبلها، إلا في سنة ١٩٥١ عند ما زادت الطلبات الحربية للقطن، كما زادت المضاربات بسبب الحرب الكورية.

وقد انخفض نصيب استهلاك القطن بالنسبة لمجموع استهلاك الألياف النباتية من ٧٨٪ إلى ٧٢٪، وذلك راجع إلى التقدم الفني في صناعة الألياف الصناعية، وإلى ظهور الريون الذي يصنع منه ملابس أرخص من الملابس النباتية.

وقد أعقب الانتعاش الكبير بسبب النزاع الكوري انحدارا عام في استهلاك القطن، ظهرت آثاره في كل فروع المنسوجات القطنية وفي كل نصف الكرة الغربي، بما في ذلك أوروبا والبلاد المتصلة بها اتصالا وثيقا.

هذا وقد ظهرت في موسم ١٩٥٢/١٩٥٣ أمارات نشاط جزئي في صناعة المنسوجات في الأمريكتين وأوروبا.

أما في بلاد الشرق فهناك مجال لازدياد الطلب ولتوسع أسواق التصدير بسبب الرخص النسبي في أسعار المواد الخام وانخفاض تكلفة الصناعة.

هذا وتعانى تجارة القطن من الركود منذ مدة طويلة بسبب التصنيع الحديث في بعض البلاد وبسبب ما يتبع ذلك من نقص في واردات المنسوجات، وحتى في سنة ١٩٤٩/٥٠ عندما كان هناك عجز في محصول القطن وكانت الأسعار في ارتفاع مستمر لم تصل صادرات القطن إلى مستوى قبل الحرب وهو ١٣ مليون بالة، فلم تزد عن ١٢ مليون بالة، ولا ينتظر أن تصل إلى هذا المستوى في السنة الحالية.

أما نصيب الولايات المتحدة من تجارة القطن فقد ينكمش في الموسم الحاضر، بسبب توفر الاقطن خارج الدول المتعاملة بالدولار بأسعار أقل من أسعار القطن الأمريكي لأول مرة منذ أربع سنوات.

٨ - القطن في مصر .

عرض .

القطن عماد الثروة في مصر ، إذ هو محصول النقد ، وهو يكون حوالى ٨٠ ٪ من قيمة صادراتنا ، وشجرة القطن كانت معروفة في مصر أيام الفراعنة ، وفي سنة ١٨٢٠ استرعت إحدى شجيراتہ نظر جومل المهندس الفرنسى بجودة قطنها ، فعنى باستنباتها ، كما أدخل إلى مصر أنواع أخرى من القطن الحريرى الاميركى ، ومجنت الانواع وظهر النوع الاشمونى سنة ١٨٦٠ ، وهو لا يزال مع الزاجوراه يشغل حوالى ثلث مساحة الاراضى القطنية في مصر (وهو متوسط التيله + $1\frac{1}{8}$ بوصة) ، وهو جد الأقطان المصرية .

واستنبطت مصر أنواعا أخرى بعد ذلك ، وكان لا يلبث الواحد منها أن ينتشر فى طول البلاد وعرضها ، حتى يظهر نوع أجود وتنتشر زراعته وتحل محل النوع السابق بسرعة فائقة ، مما يشهد للابحاث القطنية فى مصر بالتفوق ، وللصلاح المصرى بالتمشى مع التقدم ، ففي سنة ١٩١٠ كان النوع الميت عفيف (وهو طويل التيله + $1\frac{1}{4}$ بوصة) يشغل ثلاثة أخماس المساحة القطنية فى مصر ، وما حلت سنة ١٩٢٠ حتى كان السكلاريدس (طويل التيله + $1\frac{3}{8}$ بوصة) يشغل ٧٠ ٪ من أراضى القطن فى مصر ، وفى سنة ١٩٣٠ تناقصت مساحة السكلاريدس الى ٤٠ ٪ وارتفعت مساحة الزاجوراه والاشمونى الى ٤٥ ٪ ، وفى سنة ١٩٤٣ اختفى السكلاريدس تماما وارتفع الاشمونى والزاجوراه الى ٦٨ ٪ من اراضى القطن وظهر إلى عالم الوجود النوع الجديد الممتاز وهو الكرنك (طويل التيله + $1\frac{3}{8}$ بوصة) .

وفى سنة ١٩٥٢ كان محصول مصر من القطن ٩,٩٢ مليون قنطار كالآتى :

كرنك ٤,٢٩٧ مليون قنطار

اشمونى ٣,٦٦٣

جيزة ٣٠ ١,٢٩٣

زاجوراه ٢٥٨ الف قنطار

منوفى ١٦

والكرنك وجيزة ٣٠ والمنوفى من الاقطان طويلة التيلة .
ومن حيث المساحة هى تمثل أكثر بقليل من نصف مساحة قطن مصر
سنة ١٩٥٣ ، والباقي متوسط التيلة الاشمونى والزاجوراه (جدول ١٧) .

جدول ١٧ - النسب المئوية لمساهمات اهم انواع القطن المنزوع في مصر .

السنة	كرنك	منوفى	جيزة ٣٠	زاجوره	أشمونى
١٩٤٨	٢٥,٩	٤,٦	٩,٧	٢٥,٢	٣٢,٩
١٩٤٩	٤٤,٨	٨,٦	٩,٤	١,٣	٣٣,٦
١٩٥٠	٣٤,٦	٢,٩	١٩,٥	٤,٨	٣٨,١
١٩٥١	٣٦,٤	٧,٢	١٧,٤	٣,٦	٣٥,٢
١٩٥٢	٤٧,٥	١,٦	١٣,٨	٢,٧	٣٤,١
١٩٥٣	٣٥,٩	١,٣	٢٧,٥	٣,٤	٣١,٥

يلاحظ تفاوت أهمية الكرنك والأشمونى ويليها جيزة ٣٠ .

وكل أقطان مصر طويلة التيلة تزرع فى الوجه البحرى فقط . دون الوجه
القبلى الذى لا يزرع به الا الاشمونى متوسط التيلة ، وتغلب زراعة الكرنك

(١٠ - دعائم الانتاج العالمى)

سياسة الحد من الإنتاج.

وابتداء من سنة ١٩٤١ أهتمت مصر جدياً بالحد من زراعة القطن
للاسباب الآتية :

١ - اضطراد الازدياد في المساحة القطنية (جدول ١٧)

جدول ١٧ - اراضى القطن في مصر عمالين الافدنة .

متوسط المساحة	السنة
١,٥١	١٩٠٩ - ١٩٠٥
١,٦٨	٢٤ - ١٩٢٠
١,٦٨	٣٤ - ١٩٣٠
١,١٢	٤٤ - ١٩٤٠
١,٩٦	١٩٥٠
١,٩٨	١٩٥١
١,٩٧	١٩٥٢
١,٣٢	١٩٥٣

ب - قامت الزيادة في مساحة القطن على حساب مساحة الحبوب ، وهذه
الآخيرة كان أستيرادها قبل الحرب العالمية الثانية ميسورا واسعارها منخفضة ،
إلا أن الحال تبدل مع قيام الحرب مما حتم تقييد زراعة القطن .
ج - اخطار ازدياد اعتماد مصر على محصول نقدي واحد ، مما يهدد
الاقتصاد القومي في سنى الكساد ، كما حدث أبان الازمة الاقتصادية التي عمت
العالم في أوائل سنى الثلاثين .

د - ازدياد المنافسة للقطن المصرى ، بسبب ازدياد زراعة القطن في
اقاليم جديدة كالبرازيل والاتحاد السوفيتى وأمريكا اللاتينية .

هـ - أنتهاج مصر لسياسة الأكتفاء الذاتى فى إنتاج مواد الطعام .

و - قلة الطلب للقطن المصرى بسبب النزاع الثانى العالمى المسلح وانصراف القوة الإنتاجية عن السلع الاستهلاكية إلى المواد الحربية .

وسياسة تقييد الإنتاج التى سارت عليها مصر ليست سياسة جديدة ، فقد سبقتها إليها بعض الدول عندما زاد العرض على الطلب لبعض السلع وخاصة المطاط والسكر والقطن ، وعندما تتبع هذه السياسة فى بلد ما لرفع سعر السلعة ، تنهز الدول الأخرى غير المرتبطة بالقيود فرصة ارتفاع سعر السلعة وتزيد من إنتاجها منها .

فمثلا الولايات المتحدة فى المدة من سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٣٥ (وكانت تعين الحكومة الأمريكية الفلاح عن كل فدان لا يزرع قطناً) كان نتيجة ذلك إن هبط إنتاجها من ٣,٢ مليون طن فى السنة الأولى إلى ٢,١ مليون طن فى السنة الأخيرة ، وأرتفع إنتاج باقى العالم من ٢,٥ إلى ٣,٠ مليون طن، وحدث مثل هذا الموقف فى المطاط (انظر الفصل التالى) .

وكان من أثر القيود التى وضعتها الحكومة المصرية على زراعة القطن أبان الحرب (أنظر ص ٨١) إن نقصت مساحة أراضي القطن كما نقص إنتاجه كثيراً ، فنقصت المساحة من ١,٦ مليون فدان سنة ١٩٣٩ إلى ٠,٧ م ف سنة ١٩٤٣ ، كما نقص الإنتاج من ٨,٧٠ مليون قنطار إلى ٤,٢ م ق .

خصائص المركز القطنى فى مصر .

هناك أربعة عوامل أساسية تحكم أسعار القطن المصرى وترسم الخطوط العليا للسياسة القطنية :

١ - القطن المصرى قطن ممتاز والطلب عليه كبير ولذا تتمتع أسعاره بعلاوة فوق أسعار القطن الأمريكى ، ويبلغ متوسط هذه العلاوة فى الأوقات

العادية نحو ٣٠٪ بالنسبة للأقطان طويلة التيلة ، ونحو ١٠٪ بالنسبة للأقطان متوسطة التيلة .

ب — الألياف الصناعية أخذت تنافس القطن المصرى فى بعض الصناعات التى كانت مقصورة على الأقطان الممتازة كصناعة إطارات السيارات وملابس السيدات ، وتهدد هذه الألياف القطن المصرى إذا ما ارتفع سعره ارتفاعاً مبالغاً فيه .

ج — نسبة محصول القطن المصرى لا تتجاوز عادة ٨٪ من المحصول العالمى لذلك كان تأثيره فى الأسعار العالمية محدوداً ، أما القطن الأمريكى فان محصوله يبلغ نحو ٥٠٪ من المحصول العالمى ، ولذا كان تأثيره كبيراً فى الأسعار العالمية ولهذا أصبح القطن المصرى بحكم ضآلة كميته رهناً بأسعار الأمريكى هبوطاً وصعوداً .

وتحرص حكومة الولايات المتحدة على حماية بعض المحاصيل الأساسية كالقطن ، فتحدد سعراً أدنى له حتى لا تهبط الأسعار دون مستواه ، وإن كان تتركز فى الوقت نفسه على ألا يترتب على تحديد هذا السعر الأدنى تعطيل التعامل فى السوق أو صعود الأسعار إلى مستوى صورى كما حدث فى مصر فى أوائل سنى الخمسين ، فتراعى فى تحديد السعر الأدنى ثلاثة شروط هامة أولها أن يكون السعر الأدنى مناسباً لسعر السوق ، وثانيها أن يكون ثابتاً من بداية الموسم إلى آخره ، وثالثها أن تتعهد الحكومة بالتسليف على القطن أو شرائه على أساس السعر الأدنى مهما تغير السعر فى السوق .

أسواق القطن المصرى .

وفى سنة ١٩٥٠/٥١ أُمْتُورِدَت أنجلترا حوالى ٣٠٪ من صادرات قطن مصر ، خمسها من الأشمونى وربعها من الكرنك ، وكانت أهم عملاء مصر ، وتبعها الهند فى المرتبة الثانية بنصيب ١٥٪ (معظمه كرنك) ، ثم إيطاليا بنصيب ١١٪ (معظمه من الأشمونى وكثير من الكرنك) ، ثم فرنسا بـ ٨٪ ،

وهذه الدول الأربعة تستورد عادة ثلاثة أرباع صادرات مصر من القطن وهناك أسواق أخرى في اليابان والولايات المتحدة وتشك سلوفاكيا والمانيا واسبانيا، وكان نصيب كل منها ٤٪ في تلك السنة.

وتبذل الحكومة الآن جهدا مشكورا لفتح أسواق جديدة للقطن المصري، ومقايضته بالقمح من الاتحاد السوفيتي والمجر، وبالسكر من تشكوسلوفاكيا وبولندا وقد سجلت مصر نجاحا كبيرا في المدة الأخيرة في تصريف القطن المصري في هذه الانحاء من شرق أوروبا، وكذا بالسكر من الصين.

وكان من أثر طبيعة العلاقات الخاصة بين مصر وبريطانيا، ومن أثر هذه السياسة الجديدة الناجحة أن حدث تغير أساسي في توزيع القطن المصري، فلم تعد انجلترا أولى الدول المستوردة له كما كان الحال منذ سنين عديدة وإلى ما قبل سنتين، وأصبحت أولى الدول المستوردة فرنسا سنة ١٩٥٢/٥٣ اذ استوردت في تلك السنة ١٧٪ من صادراته.

كما أصبحت الهند من أكبر أسواق القطن المصري، وقد زادت صادرات مصر من القطن إلى دول الكتلة الشرقية وأصبح الاتحاد السوفيتي ثالث عملاء مصر في تلك السنة (جدول ١٨).

جدول ١٨ - صادرات مصر من القطن .

المصدر في الثلاث سنوات الأخيرة (بآلاف البالات)

الدولة	٥١/١٩٥٠	٥٢/١٩٥١	٥٣/١٩٥٢
فرنسا	١٠٠,٤	١١٣,١	٢٨٩,٩
الهند	٢٢٢,٢	١١١,٤	٢١٤,٥
إيطاليا	١٨٧,١	١١٣,٢	١٧٠,٨
ألمانيا الغربية	٥٦,٩	٧٠,٠	١٣٣,٨
الاتحاد السوفيتي	صفر	٣٨,٧	١٠٤,٦
الولايات المتحدة	١٤٦,٠	٩٢,٧	٨٦,٨
بريطانيا	٣٨٤,٢	٦٨,٥	٧٨,٢
مجموع صادرات مصر	١٥٣٨	٩١٢	١٧٣٦

يلاحظ انحدار بريطانيا إلى المرتبة الثامنة أخيراً ، وتليها اليابان ثم سويسرا ثم أسبانيا .

الاستهلاك المحلي .

وقد زاد استهلاك مصر أخيراً لقطنها ، فارتفع من ١ ٪ من محصولها في سنة ١٩٣١ إلى ٨ ٪ سنة ١٩٤١ و ٢٢ ٪ سنة ١٩٥٠ و ٣٢ ٪ سنة ١٩٥٢/٥٣ (وأربعة أخماس الاستهلاك المحلي من الأشموني) ، وذلك بسبب تقدم الصناعة القطنية في البلاد (انظر موضوع الصناعات القطنية) .

تصريف القطن المصرى فى الوقت الحاضر .

وفى الوقت الحاضر تستهلك مصر ثلث انتاجها من القطن ، والباقي يعد للتصدير ، ويبين الجدول القادم (رقم ١٩) تصريف القطن المصرى النهائى فى السنوات الثلاث الأخيرة .

جدول رقم ١٩ — تصريف القطن المصرى بالآلاف الرطلان الدولية .

٥٣/١٩٥٢	٥٢/١٩٥١	٥١/١٩٥٠	
١٧٣٦,٠	٩١٢,٠	١٥٣٨,٠	المصدر للخارج
٣٢٠,٠	٣١١,٧	٢٨٠,٦	المستهلك محليا

مدى اعتماد بريطانيا على قطن مصر .

ويلاحظ أن واردات إنجلترا من القطن المصرى قد انخفضت كثيرا جدا ، ولعل بعض السبب فى ذلك يرجع إلى انكماش الصناعة القطنية فى إنجلترا والبعض الآخر إلى طبيعة العلاقات بين البلدين فى الوقت الحاضر .

ويقلق بال بريطانيا اعتمادها على مصر فى القطن وخاصة طويل التيلة الذى لا يمكن استبداله بالأقطان الأمريكية ، وهو يعادل ربع ما تستورده بريطانيا من الأنواع المصرية ، وتستورد لانكاشير حوالى ثمن ما يلزمها من مصر ، إلا أنه يستعمل فى صناعة الأنسجة الممتازة التى تساهم بقسط وافر فى صادرات إنجلترا .

ومن العبث أن تحاول إنجلترا الاستخفاف بنتائج وقف وارداتها من قطن مصر ، وترى الدوائر الانجليزية أن الحل الطويل الأمد لمشكلة احتكار مصر

للقطن الطويل التيلة هو تشجيع زراعة هذا القطن في اقطار أخرى من العالم ولكن هذا الحل يقبل المناقشة .

فالقطن السودانى يمكن أن يحل محل القطن المصرى إلا أن المحصول صغير ولا يمكن زيادة أراضى القطن فى السودان إلا بعد إنشاء مشروعات رى هائلة للتحكم فى ماء النيل ، ولم تنجح إلا قليلا تجارب زراعة الأقطان المصرية فى الباكستان . وفى الحرب العالمية الثانية زرع من القطن المصرى كميات كبيرة فى ولايات اريزونا وكاليفورنيا (لاحظ تشابه المناخ) ، لكن تكاليف الانتاج كانت مرتفعة جدا بحيث أصبح الثمن ضعف ثمن الابلاند ، ولم تسفر بعد عن نجاح تجارب زراعة الأقطان المصرية فى المستعمرات الفرنسية بافريقية ، وامكان نجاح مثل هذه المشروعات فى المستعمرات الانجليزية محدود .

ومن هذا نرى أن مركز مصر الاحتكارى - على الأقل فى الوقت الحاضر - قوى جدا ، وقد حازت مصر هذا المركز فى عالم القطن الطويل التيلة لسببين : الأول انخفاض تكاليف الانتاج لنبات تحتاج زراعته وجمعه إلى تكاليف كثيرة ، وهى فى مصر اقل منها فى أى بلد آخر منافس ، والثانى تقدم الابحاث القطنية فى مصر تقدماً رائعا ، ومساريتها لتطورات صناعة القطن الحديثة .

السياسة القطنية الجديدة فى مصر .

وقد قررت الحكومة الحاضرة اتباع سياسة قطنية جديدة نظرا للامور الآتية :

١ - بما سبب اضطراب الاقتصاد القومى فى مصر أوائل سنى الخمسين فرض سعر مصطنع دون أى تعهد من الحكومة بشراء القطن بهذا السعر ، كما فعلت الحكومة الأمريكية (ص ١٤٩) .

ب - رغبة الحكومة فى إيجاد نظام يكفل للزارع ثمنا مجزيا من ناحية ،

كما يكفل من الناحية الأخرى حصول الغزالين على طلباتهم من القطن بأسعار تتناسب مع الأسعار العالمية .

ح - فشل الجهود المتواصلة التي بذلت لإصلاح السوق المحلية « التي عجزت عن تحقيق الأغراض التي رمت إليها الحكومة بتيسير التسليف على القطن إلى أوسع مدى مستطاع حتى يتوازن العرض والطلب وتستقر أسعار السوق » .

وأساس هذا النظام أن تقوم الحكومة بشراء كل ما يقدم لها من القطن بأسعار محددة (حوالى ٦٧,٥ ريال للكرنك و ٦٠ ريالاً للأشموني) وتقوم هي ببيعه وتوزيع بعض أرباحه على المنتجين .

ولا تأل الحكومة جهداً في سبيل استكمال حلقات الرقابة على محصول القطن في جميع المراحل التي يمر بها من انتاج وتسويق وتصدير ، كما أنها أوفدت في مستهل هذا العام إلى مختلف البلدان المشتريّة لأقطاننا بعثات للوقوف على طلبات الغزالين والتحقق من شكوايهم وتعريفهم بخطوط السياسة الجديدة القطنية بعد اغلاق بورصة العقود ، وبما أعزمت من إرساء المعاملات في سوق القطن على قواعد ثابتة من الاستقرار والاستقامة .

ولقد أجمع أعضاء هذه البعثات على أن سياسة الحكومة تلاقى تأييداً تاماً في الخارج ، فاستردت السوق بذلك الثقة واتسمت أسعارها بالاستقرار ، وظهرت أثار ذلك واضحة جلية في نشاط حركة الصادر من القطن .

نشاط حركة التصدير .

وكان من أهم الأغراض التي استهدفتها الحكومة من وراء هذه السياسة تنشيط حركة الصادر التي بلغت جملتها خلال الموسم ١٩٥٢/٥٣ حوالى ٧,٣ مليون

قنطار أى فوق الموسم الاسبق بزيادة قدرها ١,٥ مليون قنطار .

وقد بلغ المستهلك محليا ١,٥ مليون قنطار تقريبا، وبلغت جملة المحصول خلال الموسم الاسبق ٨,٨ ملايين قنطار، وبذلك تبقى فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٣ حوالى ٣,٣ مليون قنطار ، مقابل ٢,٢ مليون قنطار فى نهاية الموسم الاسبق بزيادة قدرها ١,١ مليون قنطار ، ويرجع السبب فى هذه الزيادة على الرغم من نشاط حركة الصادر خلال الموسم المنقضى إلى زيادة المحصول والمعروض من موسم ٥٢ / ١٩٥٣ عن الموسم الاسبق بحوالى ٢,٦ مليون قنطار .

وابرز ظاهرة أود تسجيلها فى هذا المقام هى حلول بعض الدول الأجنبية مثل فرنسا والمانيا محل بريطانيا فى مضمار الصادرات .

وقد استطاعت الحكومة الحاضرة استعادة الثقة بسوقنا القطنية ، بعد أن ضعفت الثقة بها وقل الاقبال على قطننا بسبب المضاربات العنيفة فى سنتى ١٩٥٠ و ١٩٥١ .

وأهم الصعاب التى تواجه قطننا سنة ١٩٥٣ / ٥٤ ثلاث : انخفاض المحصول الحالى وعدم احترام قانون تحديد زراعة القطن وزيادة نسبة البذرة الهندية فيه ، وانخفاض نسبة التصفية فى الأشمونى .

المشكلة الرئيسية

وقد جاء محصول عام سنة ١٩٥٣ أقل كثيرا من سابقه وخاصة الأصناف متوسطة الثيلة ، التى لم يكن بالبلاد مخزون منها فى أول هذا الموسم ، وترجع هذه القلة إلى انكماش المساحة المزروعة نتيجة لتطبيق القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الذى ينص على عدم زراعة قطن فى الأراضى التى سبق زراعتها قطننا فى العام الذى يسبقه وتحديد المساحة القطنية بمقدار ٣٠ ٪ فقط من الحيازة حتى سنة ١٩٥٦ .

ولا ينتظر - مع بقاء تحديد المساحة الحال - أن يزيد محصول سنة ١٩٥٤ من الأشمونى كثيرا على مليونين ونصف مليون قنطار ، يلزم للاستهلاك المحلى منها حوالى مليون ونصف مليون قنطار ، ويتبقى للتصدير حوالى مليون قنطار فقط ، وهو لا يكفى لتلبية طلبات عملائنا . على أن هذه وإن كانت مشكلة فإن علاجها ميسور عن طريق التصريح بزيادة المساحة المنزرعة فى الوجه القبلى .

ولكن المشكلة الرئيسية هى ارتفاع نسبة الأقطان الهندية فى محصول الأشمونى ، وهى مشكلة قديمة ظهرت نتائجها بشكل واضح فى محصول سنة ١٩٥٣ إذ أخذ معدل تصفية الخليج فى الهبوط ، فبعد أن كان معدل تصفية القنطار الزهر ١١٠.١ من الأارطال (وقنطار القطن الزهر ٣١٥ رطلا) ، انخفض حتى بلغ ١٠.١ رطلا فى سنة ١٩٥١ .

بذلك يظهر مدى الخسارة من اختلاط القطن الهندى بالأشمونى ، وهى خسارة تقدر بنحو ١٠ ٪ من الأشمونى ، بما يقدر بنحو مليونين و ٧٥٠ ألف جنيه .

وكان من أثر عناية الحكومة بفتح أسواق جديدة للقطن المصرى وعقد المعاهدات التجارية مع الكثير من دول العالم ومحاربة انجلترا لمصر اقتصاديا بالإعراض عن شراء القطن المصرى ، ان تغيرت أسواق القطن المصرى تغيرا اساسيا ، فأنحدرت أهمية انجلترا ولم تعد أولى أسواقنا بل أصبحت فى المركز الثامن تقريبا ، واستوردت فرنسا - وقد أصبحت أولى أسواقنا - أكثر من ٦٠٠ ألف قنطار فى موسم ١٩٥٢ / ٥٣ ، وتلتها ايطاليا بحوالى ٤٠٠ ألف قنطار ، ثم الهند بحوالى ٣٢٥ ألف قنطار .

ويبادل القطن المصرى بمنتجات البترول المختلفة من شرق أوروبا ، وبالسجاد

من تشيكوسلوفاكيا والمجر وشيلي والارجنتين، وبالشاي من سيلان، ومواد الصباغة والألوان، والخشب من وسط أوروبا والسويد.

وبما يلاحظ أن الصين أصبحت من مستوردي القطن المصري، وكانت الرابعة.

كما أخذت إنجلترا في شراء القطن المصري، بعد أن كانت محجمة عن شرائه، بعد أن أعلن الغزالون الانجليز نفاذ المخزون من القطن المصري بإنجلترا.

٩ - النزاع بين الألياف الصناعية والألياف الطبيعية

أَسْعار القطن.

هذا ومن الصعب التكهن بما ستكون عليه أسعار القطن بسبب عدم وجود سوق دولية للقطن بعد الحرب، وبسبب الأنظمة المختلفة الكثيرة التي تسير عليها الحكومات في تجارة القطن.

الموقف القطني العالمي في المستقبل.

سيكون الموسم القادم سنة ١٩٥٣ / ٥٤ موسماً تتفاقم فيه أزمة القطن، وتعمل الحكومات على تخفيض إنتاجها من القطن بسبب انحدار أسعاره إلى أدنى مستوى بلغته في السنوات الأربع الماضية، رغم ما تبذله الحكومات من أعانات لتوطيد أسعاره، وقد أوصى المختصون في الولايات المتحدة الاميركية بضرورة تخفيض الانتاج في سنة ١٩٥٤ عنه في سنة ١٩٥٣ بمقدار ٢١ مليون بالة، ولكن المساحة المنزرعة للموسم القادم وهي ٢٤,٦ مليون فدان تنبئ بان النقص

في الإنتاج سوف يكون مليوناً واحداً أو مليوناً ونصف المليون باله ، وتحدد
الحكومات مساحة أراضي القطن في الباكستان ومصر وسوريا ، كما ينتظر
أن تقل مساحته أيضاً في المكسيك وتركيا ، وعلى هذا فينتظر أن يكون هناك
نقصا محسوسا في الإنتاج العالمي .

ويجب أن ينقص الإنتاج الكلي بمقدار ٣ مليون باله حتى يعادل الاستهلاك
الا أنه ليس من اليسير الحكم على استهلاك القطن في المستقبل ، وذلك لان
هناك عاملان متعارضان : الاول ازدياد منافسة الالياف الصناعية للقطن
وغزوها لأسواقه ، مما ينبئ معه أن القطن يحارب معركة خاسرة ، والاخر هو
اضطراد ارتفاع مستوى المعيشة في البلاد الفقيرة المكتظة بالسكان الذين
يعتمدون على القطن في لباسهم الاساسي ، وليس من السهل الموازنة بين هاذين
العاملين المتعارضين .

وفي المستقبل القريب سيتوقف استهلاك القطن وأسعاره على المحاصيل
القادمة وعلى سياسة الحكومات فيما يختص بالاسعار

أما في المستقبل البعيد فانه من غير المنتظر أن تزداد منافسة الالياف
الصناعية للقطن عما كانت عليه ، بل ربما ضعفت هذه المنافسة بسبب التقدم
العظيم العلمي الذي تم في ميدان هذه الالياف الصناعية في السنوات الماضية وصعوبة
مواصلة هذا التقدم على النطاق الواسع السابق ، أما الأمل في زيادة استهلاك
القطن الناشئ عن ارتفاع مستوى المعيشة في البلاد المتخلفة فيتوقف على ما ستقوم
به حكومات تلك البلاد من جهود في هذا الميدان .

ومنذ وضعت الحرب الاولى أوزارها أخذت الالياف الصناعية تظهر الى
عالم الوجود ، وكانت في الاول مرتفعة التكاليف ، وبعد أن انخفضت تلك
التكاليف ، أخذت منافستها للحريير الطبيعي والصوف والقطن تشتد مع زيادة
إنتاجها وإقبال المستهلكين على طلبها ، وكان نجاحها عظيما ، ونجاحها في

المستقبل غير معروف، كما أن هذه المواد التي يصنعها الانسان على غرار ما تفعل الطبيعة ستنافس غير المنسوجات .

وفي الوقت الحاضر قد أنتصر الرايون — وهو والنايلون أهم هذه المواد المصنوعة — تماماً على الحرير الطبيعي في هذه الموقعة ، والصوف الآن في حالة دفاع عن النفس ، أما القطن فيتقهر شيئاً فشيئاً الى خطوطه الدفاعية .

والرايون نسج نباتي ومنتج كيميائي أيضاً ، ويصنع من القطن ولب الخشب الذي يهضم كيميائياً ويضغط خلال فتحات ضيقة ثم يجفف ، وهذه العملية على غرار ما تفعله دودة القز .

ولقد سحرت دودة القز ذهن الانسان منذ القدم ، وحاول تقليدها في عملها الميكانيكي الكيماوي حيث تستمد مادة السليلوز من أوراق التوت وتهضمها ثم تدفع بها على هيئة خيطين متواصلين من مقدمة رأسها .

وقد واصل العلماء أبحاثهم في هذا الطريق في غضون القرن التاسع عشر بتركيب الفسكوز (وهو من السليلوز) في سنة ١٨٩٢ ، ومن مادة الفسكوز يصنع معظم الرايون الآن وكذا يصنع ورق السلوفان (وهو ورق اللف الزجاجي الشفاف) .

الانتاج العالمي للرايون .

وقد أدى الاستعداد للحرب الثانية في سني الثلاثين إلى تقدم أنتاج الرايون تقدماً كبيراً في دول المانيا وايطاليا واليابان .

ويلاحظ أن هذه الدول تستورد القطن بكميات كبيرة ، ونظراً لحاجتها الشديدة قبل الحرب للعملات الاجنبية لشترى بها المعادن وغيرها .

من الخامات الاستراتيجية ، فقد زادت من إنتاج الرايون لتخفيض من استيرادها للقطن .

وقد أدى تخريب المصانع في تلك البلاد أثناء الحرب الثانية الى انخفاض إنتاج العالم من الرايون كثيرا ، أما الآن فهو آخذ في الصعود .

وفي سنة ١٩٢٩ كان إنتاج الرايون في العالم ٤٤١ مليون رطل .

وقد تضاعف إنتاج الرايون في العالم منذ سنة ١٩٣٨ وأصبح الآن حوالي مليون وثلاثة أرباع مليون طن (وهو أكبر من الصوف) ، تنتج ثلثه الولايات المتحدة وحدها وتليها ألمانيا الغربية فبريطانيا فاليابان ، وكانت الأخيرة أولى دول العالم إنتاجا للرايون قبل الحرب الثانية .

ونظرا لان الرايون منتج صناعي بحت فان نسبة تجارته الدولية إلى إنتاجه كبيرة ، وهي تبلغ حوالي ثمن إنتاجه ، ومعظم إنتاج الولايات المتحدة من الياف الرايون ومشتقاته الاخرى يستخدم في صناعات محليه .

وأهم الدول المصدرة للرايون في الوقت الحاضر هي ايطاليا التي تصدر حوالي خمس صادرات العالم ، معظمها في شكل خيوط . والباقي في شكل خام ، وكانت ايطاليا أولى الدول المصدرة أيضا قبل الحرب ، وتلي ايطاليا في الوقت الحاضر بريطانيا وفرنسا فألمانيا الغربية فاستراليا (جدول ١٨)

وأهم الدول المستوردة الآن هي ألمانيا ، وهي تستورده كما تصدره أيضا ، وهي تستورده لصناعات خاصة ، وبلغت وارداتها منه سنة ١٩٥٠ ١٤٠ ألف طن ، وتليها الهند ١٣٠ ألف طن ، ثم مصر ٨٠ ألف طن ، وتستورده مصر لصناعات الحرير الصناعي ، وثلاثة أرباع ما تستورده مصر من الخام ، والباقي من خيوط الرايون ٢٠ ألف طن وتأتي بعد مصر بولندا والبلجيكا .

جدول ٢٠ - الإنتاج والتجارة الدولية في الرايون .

(بالآف الأطنان)

الإنتاج		الصادر		
١٩٣٨	١٩٥٠	١٩٣٨	١٩٥٠	
١٣٠,٣	٥٨٦,٤	١,٠	٧,٠	الولايات المتحدة
٢١٩,٦	١٨١,٨ (غ)	٦,١	٢٠,٢ (غ)	ألمانيا
٦١,٣	١٧٤,٢	١٠,١	٢٣,٠	بريطانيا
٢٤٥,٤	١٦٧,١	١٤,٨	٤,٨	اليابان
١٢١,٧	١٣٠,٦	٣٩,٤	٤١,٥	إيطاليا
٣٢,٩	١٠٦,٨	٥,٨	٢٣,٠	فرنسا
١,٠	٤٣,٣	—	١٩,٦	أستراليا
٨٦٧	١٧٥٠	٩٦	٢٠٧	العالم بدون السوفيت

يلاحظ تركيز إنتاج الرايون في دول العالم الصناعية الكبرى ، وأولى الدول المنتجة الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا ، والمصدرة إيطاليا وبريطانيا وفرنسا .

وبالرغم من أن المواد الأساسية التي يصنع منها الرايون هي لب الخشب والقطن ، فإن مراكز صناعته لا تقع بقرب مصادر هذه المواد الأساسية ، بل تقع بقرب مراكز الصناعات الكيماوية .

م ١٢ دعائم الإنتاج العالمي

والولايات المتحدة أكبر دول العالم إنتاجاً للرايون، وأهم مراكز إنتاجها في جنوب شرق ولاية بنسلفانيا وولاية ماري لاند وفرجينيا وبقر ببحيرة أيري، وفي كل هذه الولايات تتوفر لوازم صناعة الرايون وهي وفرة المياه النظيفة غير العسرة ووفرة المواصلات الحديدية والقوى المحركة الرخيصة والأيدي العاملة.

وتنتج ولاية فرجينيا حوالي ثلث الرايون في الولايات المتحدة. وقد تضاعف إنتاج خيوط الرايون في العالم عشرة مرات في عشر سنوات، وينتظر أن يتقدم الإنتاج كما ونوعاً بسرعة، وقد أصبح في الولايات المتحدة أربعة أمثال الحرير المستورد، مما أدى إلى نقص واردات الحرير الطبيعي إلى الولايات بمقدار الربع وإلى انخفاض ثمنه بمقدار الثلث مما كان عليه سابقاً. منافسة الرايون للحرير والقطن والصوف.

في سنة ١٩٢٠ كان القطن يمثل ٨٤٪ من مجموع الياف المنسوجات، والصوف يمثل ١٥٪ منها، والحرير الطبيعي ١٪.

وفي سنة ١٩٣٠ كان الرايون قد دخل ميدان المنافسة بعد الحرب الأولى، فانتزع ٣٪ من نصيب القطن، ولم يمس الصوف في أول الأمر. وفي سنة ١٩٤٠ بلغت نسبة الرايون ١٣٪، أنتزع ١١٪ منها من نصيب القطن فنزل الأخير إلى ٧٣٪، كما أنتزع ٢٪ من الصوف الذي أنخفض إلى ١٣٪ (جدول ٢٠ (١))

ومن ناحية أخرى ارتفع إنتاج القطن في سنة ١٩٥١/٥٢ بمقدار ٥٪ مما كان عليه سنة ١٩٣٨/٣٩ بينما ارتفع إنتاج الرايون بمقدار ٧٧٪ مما كان عليه قبل الحرب الثانية.

ومن حيث منافسة الرايون للقطن، فقد فقد القطن ٦٪ من جملة الياف المنسوجات منذ قبل الحرب.

جدول ٢٠ (١) - الياف ملابس

الاستهلاك العالمى للفرد (بالكيلو جرام).

السنة	القطن والصوف والرايون	القطن	نسبة القطن المئوية
١٩٣٨	٣,٧	٢,٩	٧٨
١٩٤٨	٣,٧	٢,٧	٧٣
١٩٤٠	٣,٦	٢,٦	٧٢
١٩٥٠	٣,٨	٢,٧	٧١
١٩٥١	٢,١	٣,٠	٧٣
١٩٥٢	٣,٩	٢,٨	٧٢

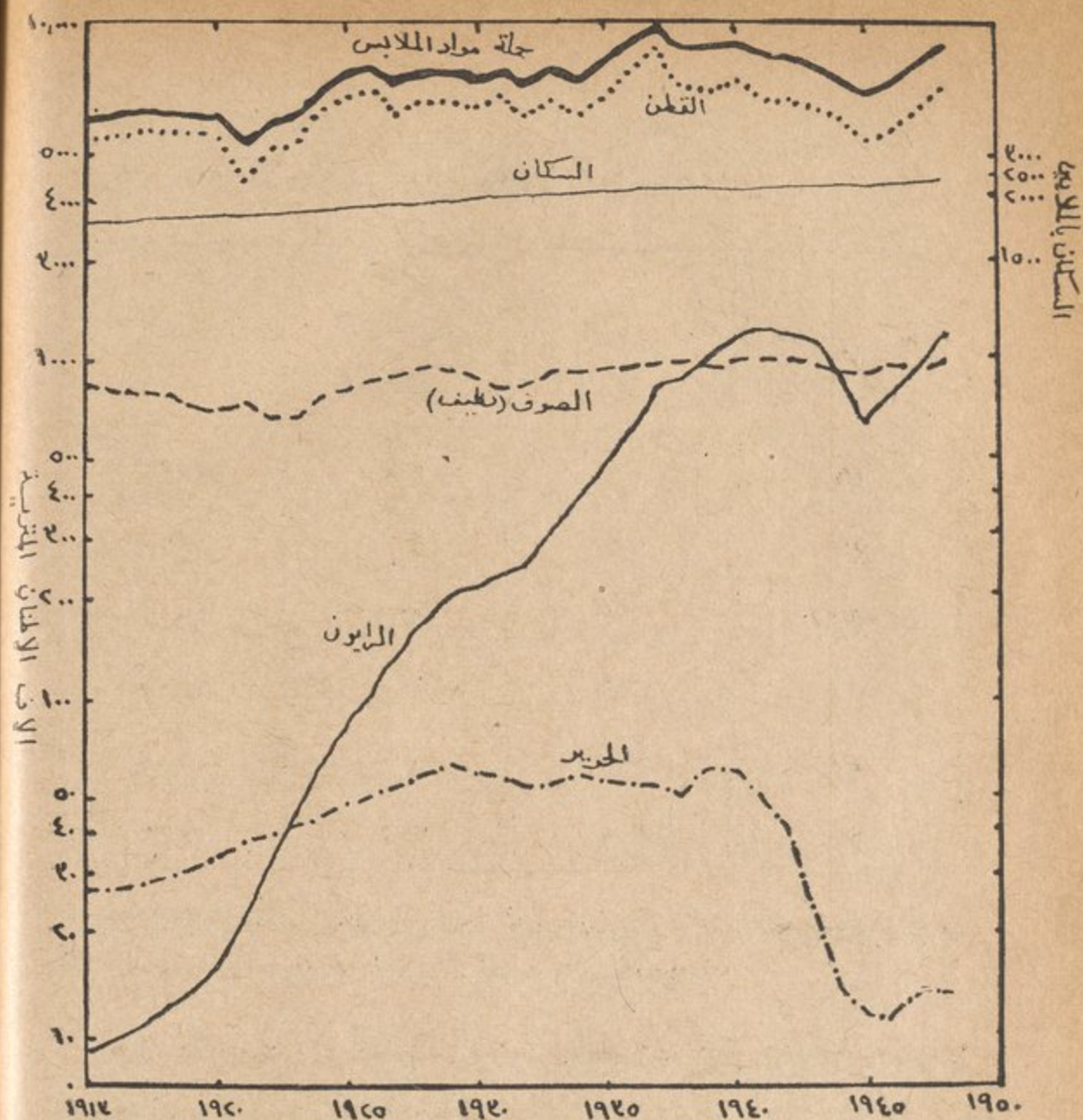
يبين الجدول ازدياد نصيب الفرد من الياف الملابس مع ارتفاع مستوى المعيشة في العالم ، كما بين أهمية القطن اذ يبلغ استهلاكه ثلاثة أمثال الصوف والرايون مجتمعين .

وفي سنة ١٩٤٠ زاد إنتاج الرايون عن الصوف فبلغ ١٦٪ من مجموع خيوط المنسوجات بينما كان الصوف ١٤٪ .

وفي سنة ١٩٥٠ كان إنتاج الرايون ١,٨ مليون طن بينما كان إنتاج الصوف ١,٣ مليون طن (جدول ٢٨) ويجب تصحيح الخطأ المطبعي في ذلك الجدول بوضع كلمة الصوف مكان الرايون وبالعكس) ، ومن حيث نصيب الفرد من استهلاك الرايون فقد تضاعف تقريبا عنه قبل الحرب (ص ٢٠٣) ، ويصور شكل ٢٤ تطور هذه المنافسة الى الوقت الحاضر .

النائيلون .

والنائيلون يمثل الالياف الصناعية العلمية أحسن تمثيل ، إذ هو منتج كيميائي



شكل ٢٤ - منافسة الرايون للقطن والصوف والحرير

يبين الشكل كيف هزم الرايون الحرير الطبيعي وتغلب على الصوف وزاحم القطن الذي لا يرتفع إنتاجه إلا أرفاعاً وئيداً.

بخت، توصلت إلى إنتاجه في سنة ١٩٣٧ معامل أبحاث دي بونت بالولايات المتحدة، وهو يتكون أساساً من الكربون والايديروجين والاكسجين والنيتروجين وهي مواد تتوافر في الفحم والماء والهواء، وبلغ إنتاج النايلون في سنة ١٩٤٨ ٦ مليون رطل، وأهم مراكز إنتاجه في العالم شتاتونوجا بولاية نيفس واورانج بولاية تكساس بالولايات المتحدة.

الفصل الخامس

المطاط

- ١ — نظرة عامة .
- ٢ — مصادر المطاط .
- ٣ — الظروف المناخية للمطاط الطبيعي .
- ٤ — مشكلات الاقتصاد المطاطي .
- ٥ — الانتاج العالمى للمطاط بنوعيه الطبيعى والصناعى والمنافسة بينهما .
- ٦ — التجارة الدولية للمطاط

١ — نظرة عامة .

فى مستهل هذا القرن كان كل مطاط العالم من النوع الطبيعى النباتى من أشجار الغابات ، وهو ما سنشير اليه باسم المطاط البرى ، وكان أنتاجه ضئيلا (حوالى ٥٤ الف طن فى سنة ١٩٠٠) ، لأن الاغراض التى يستخدم فيها المطاط كانت محدودة جدا ، إذ لم تكن السيارات قد ظهرت بعد الى عالم الوجود .

أما الان فقد بلغ أنتاج المطاط الطبيعى فى العالم ١٧٨٥ مليون طن (فى سنة ١٩٥٣) ، وكله ينتج فى مزارع واسعة منتظمة تملكها شركات أمريكية وبريطانية كبيرة ، وقد تضاعل أنتاج المطاط البرى رويدا رويدا حتى أختفى نهائيا سنة ١٩٣٩ ، وفى نفس هذه السنة كان قد أخذ أنتاج المطاط الصناعى فى التزايد حتى بلغ فى سنة ١٩٥٣ ٩٨٩ الف طن أى أكثر من نصف المطاط الطبيعى ،

٩٠٪ من المطاط الصناعي تنتجه الولايات المتحدة الاميركية ، وتستهلكه كله محليا .

ومن هذا نرى أن إنتاج المطاط . بانواعه في العالم قد ارتفع من ٥٤ ألف طن في سنة ١٩٠٠ إلى ٢٧٧٤ ألف طن في سنة ١٩٥٣ بسبب نشأة صناعة السيارات وتوسع الاغراض الاخرى التي يستخدم فيها المطاط . (شكل ٢٥) .

ويستخرج السائل اللبني - الليتكس - من قشور شجرة المطاط . بأعمال فجوة أو عدة فجوات يضاوية الشكل حول نصف الشجرة تقريبا في الصباح الباكر ، يسيل منها السائل اللزج إلى وعاء فخاري أو زجاجي معد لهذا الغرض ، ثم يجمع هذا السائل بعد ساعتين ، وينقل إلى حيث يعالج بقليل من حامض الاسيتيك (الخل) الذي يغير لونه إلى البياض ، ويغير شكله إلى التجمد الجبني ، ثم يعصر ما بقي فيه من ماء بضغطه بين اسطوانات ، فيصبح على شكل شرائح ، ثم تجفف هذه الشرائح وتعالج بالدخان ويضرب لونها إذ ذاك إلى السمرة ، وعلى هذا الشكل الأخير يدخل المطاط في التجارة الدولية ويصدر إلى الدول الصناعية الكبيرة حيث يحول إلى الأشكال الصناعية المعروفة .

وتبدأ شجرة المطاط في الإنتاج عادة في السنة السابعة من عمرها الطويل وتواصل الانتاج إلى الثالثة عشر حيث يبلغ انتاجها الذروة ، ويجب الحذر عند أعمال الفجوات في قشر الشجرة بحيث لا تصل إلى عمق كبير يضر بالطبقات الداخلية الحساسة للجذع وهو اللب ، والا أضر ذلك بالشجرة ضررا بليغا وعجل بها إلى الشيخوخة .

تطور أغراض استخدام المطاط .

والمطاط لم يكن معروفا بالعالم القديم ، وكان كولمبس مكتشف أمريكا أول من نقل هذه السلعة إلى أوروبا ، حيث لوحظ أنها تمحو آثار القلم الرصاص ،

ومن ثم نشأ الاسم الانجليزى « رابر » ، وظل يستعمل لهذا الغرض سنين طويلة حتى سنة ١٨٢٣ عندما أكتشف الاسكتلندى ما كنتوش أنه يصلح لتبطين الملابس فيمنع تسرب الماء خلالها ومن هنا نشأ الاسم الذى يطلق على المعاطف التى يكثر ارتداؤها فى الجو الممطر ، لكن لوحظ أنه عند ارتفاع درجة الحرارة يصبح المطاط لزجا ، وعند انخفاضها يتفتت ويصبح سهل الكسر .

وفى سنة ١٨٤٢ أكتشف الأمريكى جودير (والاسم لا يزال معروفا فى صناعة اطارات السيارات فى الوقت الحاضر) طريقه لعلاج هذه العيوب ، وذلك بمزج المطاط بالكبريت ، وتدعى طريقة الفلكنة وبذلك لم يعد المطاط يتأثر كثيرا بالتفاوت البسيط فى درجات الحرارة .

ولذا شاع استخدامه اصناعة الأحذية ثم دخل فى صناعة إطارات الدراجات ثم إطارات السيارات ثم فى صناعة الأسلاك الكهربائية والأنايب .

ويستخدم المطاط الآن لغرضين رئيسيين : صناعة إطارات السيارات والأنايب .

٢ - مصادر المطاط .

معظم مطاط العالم الطبيعى فى الوقت الحاضر ينتج من نوعين أساسيين من الأشجار :

١ - شجرة مطاط الهيفيا البرازيلية ، وموطنها الأصلى البرى فى البرازيل ، ولكن الهيفيا فى البرازيل فى الوقت الحاضر قليلة الإنتاج العالمى (وهو لم يزد فى سنة ١٩٥٣ عن ٢٠ ألف طن) ، لكن أشجار الهيفيا قد هاجرت زراعتها الرئيسية الآن إلى دول جنوب شرق آسيا ، وهى تمد العالم بمعظم إنتاجه من المطاط فى المزارع العالمية المنتظمة فى تلك الأرجاء .

هجرة المطاط.

ولهجرة أشجار الهيفيا من البرازيل إلى جنوب شرق آسيا قصة ، إذا نقل بذورها انجليزى اسمه هنرى ويكام.

ففى سنة ١٨٧٨ تسلل بها خلسة من البرازيل ، وقد أخفاها فى جوف عصى أعدت خصيصا لهذا الغرض ، رغم قوانين الحكومة البرازيلية إذ ذاك التى كانت تحرم خروج بذور الهيفيا من البلاد ، وقد استنبطت هذه البذور فى حدائق كيو النباتية الشهيرة فى لندن ، فى مزارع زجاجية كبيرة مكيفة الهواء ذات حرارة مرتفعة كحرارة المناطق الاستوائية التى تتطلبها أشجار المطاط ، ومن ثم نقلت الأشجار الصغيرة إلى جزيرة سيلان ، حيث اكتملت النمو فى الظروف المناخية الطبيعية هناك وانتشرت فى الجزيرة . ومن ثم انتشرت إلى جنوب شرقى آسيا حيث قام نظام المزارع المنتظمة ، وأصبح كل إنتاج المطاط الطبيعى الآن مركز فى هذه الجزر السحيقة ، وقد كافأت ملكة بريطانيا هنرى ويكام على هذا العمل بأن رفعتة إلى مرتبة الأشراف الذين يحملون الألقاب .

ب — شجرة مطاط الفيكاس ، وهى محدودة الانتشار فى جنوب شرقى آسيا وخاصة فى بورنيو والهند الصينية وبرما ، وإنتاجها محدود بالنسبة لشجرة الهيفيا .

ونظرا لشدة حاجة الولايات المتحدة إلى مادة المطاط (وخاصة لصناعة السيارات) ، ونظرا لأنها لا تنتجها زراعىا فى بلادها ولا تحصل عليه من بلاد تابعة لها ، زاد اهتمامها بإنتاجها صناعيا ، فقفزت هذه الصناعة الجديدة إلى عالم الوجود بسرعة عجيبة أبان الحرب الثانية ، بعد أن انقطعت موارد المطاط الطبيعى من جنوب شرقى آسيا بدخول اليابان الحرب واحتلالها لتلك الأرجاء .

وقد زاد اعتماد الولايات المتحدة على هذا المطاط الصناعى شيئا فشيئا حتى بلغ إنتاجها منه سنة ١٩٥٣ ضعف وارداتها من المطاط الطبيعى ، أى أنها

نتج من المطاط الصناعي ما يكفي لسد ثلثي حاجتها من مادة المطاط ، وكان إنتاجها منه سنة ١٩٥٣ ٨٧٢ ألف طن ، وكانت كندا ثانية دول العالم في إنتاج المطاط الصناعي بنصيب ٧٨ ألف طن ثم ألمانيا .

وهناك مصدر آخر للمطاط . وهو المطاط المسترجع الذي يصنع من القديم بعد صهره ، وقد بلغ إنتاج هذا المطاط المسترجع ٤٢٣ ألف طن في سنة ١٩٥٢ ، أنتجت منه الولايات المتحدة حوالى ٤٠٠ ألف طن ، والباقي أنتجته ألمانيا والأرجنتين .

٣ - الشروط المناخية للمطاط الطبيعي .

موطن المطاط الطبيعي في الغابات الاستوائية في البرازيل ، وينمو أيضا في حوض الكونغو في أفريقيا .

وتحتاج مزارع المطاط إلى مناخ من النوع الاستوائي أو ما يقرب منه ، وإذا طال الموسم الجاف كان ذلك ضارا بالأشجار ، أما إذا قصر كما هو الحال في جنوب برما ، أو كان هناك موسمان جافان قصيران كما هو الحال في سيلان ، سمح ذلك للشجرة بفرصة الراحة التي تنفعها ، ويجب أن تكون الأمطار غزيرة تتراوح بين ٥٠ و ٢٠٠ بوصة في السنة ، كما يجب أن تكون التربة غنية مسامية تحسن صرف الماء ، ولضمان هذا الصرف كثيرا ما تنشأ المزارع على سفوح التلال ، أما في الأراضي المستوية فتقام عادة الجسور وتحفر المصارف ، وتحتاج مزارع المطاط إلى تنقية الأعشاب ، كما أنه لا يزرع بهذه المزارع غير أشجاره .

٤ - مشكلات الاقتصاد المطاطي .

ان فترة الانتظار لشجرة المطاط (ص ٢٨) أطول بكثير منها لشجرة البن ، فشجرة الهيفيا لا يجب أن يستدر سائلها المطاطي قبل أن تبلغ السادسة أو السابعة من عمرها ، وتصل إلى أقصى مراحل الإنتاج في سنتها الثالثة عشرة ، وهذه

الحقيقة وحدها توضح صعوبة التوفيق بين العرض والطلب في المستقبل
ويزيد من هذه الصعوبة طبيعة طلب المطاط .

والولايات المتحدة أهم أسواق المطاط في العالم كما سبق البيان . ومعظم ما تستورده
من المطاط يستخدم في صناعة إطارات السيارات ، وعلى ذلك فتصرف المطاط
يتوقف إلى حد كبير جدا على دولة واحدة وغرض واحد ، وزيادة على ذلك فطلب
المطاط غير مرن إلى درجة كبيرة ، أى أنه لا يتجاوب إلا قليلا مع التغير في
الأسعار ، فمن الأمور المعروفة أن ثمن الإطار الواحد قد يتضاعف ، ومعنى
هذا أن ثمن المطاط الخام قد يرتفع بسرعة كبيرة دون أن يحد ذلك من رغبة
المستهلك في شراء سيارة جديدة على شريطة أن يبقى ثمن السيارة فيما عدا
ذلك ثابتا .

ومن المعروف أنه في حالة ارتفاع ثمن المطاط الخام قد يضطر صاحب
الصناعة إلى خلطه بمواد أخرى أو بمطاط مسترجع ، أى أنه يجب التمييز بين
مستويين من مستويات الطلب : الأول طلب صاحب الصناعة للمطاط الخام
والثاني طلب المستهلك للإطار المطاطي .

وإن حدثت صناعة الاطارات تضيف صعوبة أخرى إلى الصعوبات
السابقة ، فهي صناعة تتعرض للتغيير المستمر الناشئ عن التقدم الفني ، وفي
الوقت الحاضر قد أمكن زيادة عمر الاطار عشرة أمثال ما كان عليه في سنة ١٩١٠ ،
والسرعة الفائقة تقصر من عمره والطرق الجيدة تزيد منه .

وبجمل القول أن هناك عوامل متعددة تؤثر في طلب صاحب السيارة
للإطارات في السنة ، ولهذا يتعذر كثير تقدير ما سيكون عليه الطلب للإطارات
مستقبلا ، ولهذا يصعب الموازنة بين عرض المطاط وطلبه .

ومن ناحية أخرى يتمتع منتج المطاط الخام بحرية في تكيف انتاجه لا
يتمتع بها زارع الحاصلات الزراعية الأخرى كزارع شجرة البن مثلا . فمحصول

اللينكس (السائل المطاطي) ليس محصولاً عادياً ، فيجمع على مدار السنة وليس محصولاً موسمياً كالبن ، كما أن شجرة المطاط لا تتأثر بالتغيرات الجوية أثناء العام كما تتأثر شجرة البن ، ولذا فزراع المطاط لا يتراوح إنتاجه كثيراً مع ترواح الأحوال الجوية ، كما أن عمله موزع بالتساوي على مدار السنة ، وليس عملاً موسمياً كما في جمع البن ، وإن كانت هناك أسباب تحد من هذه الحرية .

والتكلفة العامة لمزرعة المطاط مرتفعة ، فعندما تنخفض الأسعار يميل صاحبها إلى زيادة إنتاجه منه ليعوض فرق ثمن الوحدة الذي انخفض .

وإذا عمت هذه السياسة في أنحاء كثيرة زاد الإنتاج بشكل يجعل الأسعار تهوى بسرعة (راجع مميزات الزراعة ص ٢٤) ، وقد حدث هذا بعد الحرب الأولى بوضع سنوات (شكل ٢٥ (١)) .

مشروع أستيفنسون لتحديد إنتاج المطاط .

ولمواجهة هذه الحال اتفقت كلمة منتجي المطاط من أصحاب الشركات الإنجليزية على الحد من الإنتاج إلى نسبة مئوية خاصة من الحد الأقصى لكل مزرعة ، وهذا نظام ستيفنس للتحديد .

ومن شأن هذا النظام أن اجتمعت كلمة الموقعين عليه أن يتراوح إنتاجهم من سنة إلى أخرى تبعاً لترواح الطلب وتذبذب الأسعار .

وقد أنقذ هذا التكتل مؤسسات زراعة المطاط البريطانية إلى حين لم يطل ، لأن البلاد الأخرى غير البريطانية غير المشتركة في نظام التحديد أتهزت هذه الفرصة — فرصة ارتفاع الأسعار الذي تبع تناقص الإنتاج — فزادت من إنتاجها كثيراً وخاصة أندونيسيا (وكانت إذ ذاك تدعى جزر الهند الشرقية الهولندية) ، مما أدى إلى انهيار التكتل البريطاني وفشل مشروع ستيفنسون والتغاضي عن قيود الإنتاج سنة ١٩٢٩ فانخفض سعر المطاط كثيراً (شكل ٢٥ (١)) ، حتى بلغ في أغسطس

سنة ١٩٣١ عشرة مليات للرطل كنتيجة للزيادة العظيمة في الإنتاج ، (وثمان الرطل الآن ثمانون مليا للمطاط الطبيعي وستون للصناعي) .

ومما يزيد في صعوبات الاقتصاد المطاطي مشاكل الأيدي العاملة في أقطار كثيرة في جنوب شرق آسيا ، فجزء كبير من الأيدي العاملة في مزارع الملايو المنتظمة قوم رحل يفدون للعمل من الصين والهند ، ولا يمكن الاعتماد عليهم بسهولة ، وكل هذه الأسباب مجتمعة تحد من حرية زارع المطاط .
ولا يجب أن ننسى أن مهنة زراعة المطاط تختلف في كثير من الأمور من مكان إلى آخر .

فهناك فارق كبير بين المزارع المنتظمة التي تملكها الشركات الكبيرة وبين الحيازات الأهلية والحدائق الخاصة التي يزرعها الأفراد .

ومعظم المزارع المنتظمة تقع في الملايو ، ومعظم الحيازات الخاصة تقع في أندونيسيا ، وفي الأولى أشجار المطاط من نوع مشترك موحد ، وهي في الثانية مختلفة الأنواع .

وكل أوجه الاختلاف هذه تؤثر في عرض المطاط وفي طلب المطاط .

١ - فمن حيث مرونة العرض (وخاصة في الامد القريب) ، فإن زارعي المطاط من أبناء البلاد يملكون زمام الموقف لان تكلفة الانتاج العامة لديهم منخفضة ، ولأنهم يزرعون المطاط كحصول للنقد وكحصول أضافي بالنسبة لحاصلات الغذاء ، فيمكنهم التجاوب مع تذبذب الاسعار ، فإذا ارتفعت الاسعار فإنهم يزيدون من كدهم بالارض وقد يستعينون بأيدي عاملة أخرى بالاجر ، وإذا انخفضت الاسعار أستراحوا من عناء العمل واهملوا جمع المطاط ، وبلى الحيازات الخاصة هذه من حيث مرونة العرض المزارع المنتظمة مختلفة الاشجار

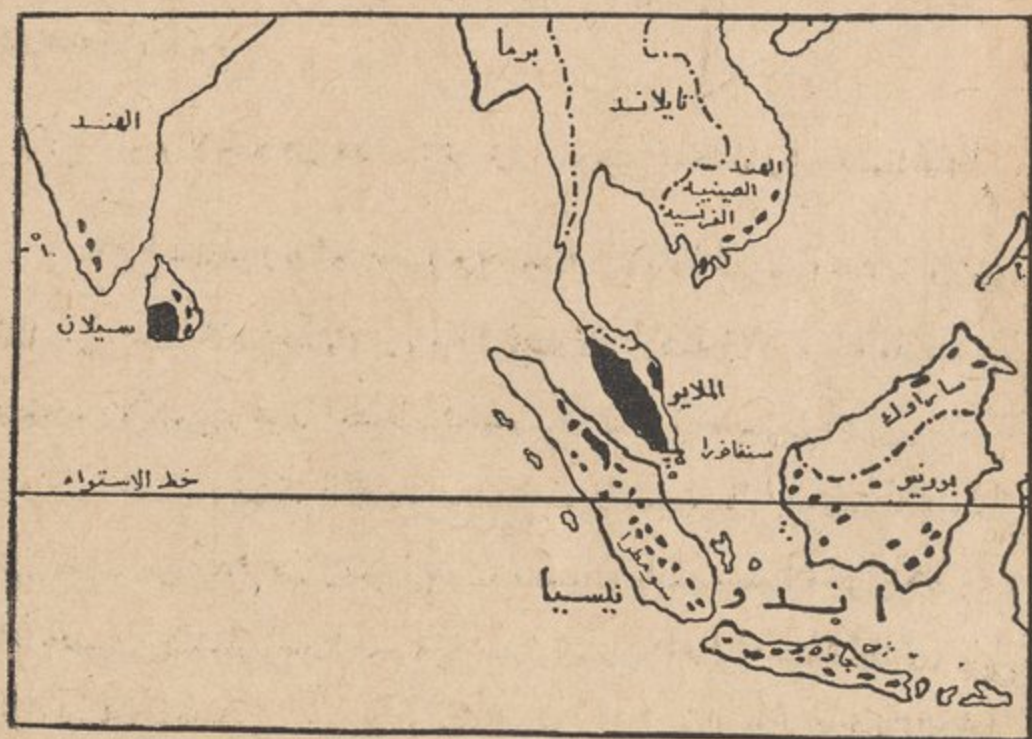
باندونيسيا، وبلى هذه من حيث مرونة العرض المزارع المنتظمة التي يملكها الصينيون في الملايو وفي اجزاء أخرى.

واقول المجموعات مرونة في العرض هي المزارع المنتظمة التي يملكها الاوربيون حيث ترتفع التكلفة العامة للانتاج وتنحتم زيادة الانتاج في حالة انخفاض الاسعار لتغطية التكلفة الثابتة.

ب - أما من حيث مرونة الطلب، فإن زراعة المطاط تقاسى من صعوبتين أساسيتين :

الاولى أنه نظراً لطول فترة الانتظار فإنه يصعب توجيه المقـدرة الانتاجية للأشجار بحيث تتفق مع الطلب الذي لا يعلم مداه في المستقبل، ولهذا يؤدي ارتفاع الاسعار الى زيادة التفاؤل وزرع الأشجار.

شكل ٢٦ - أهم اقليم انتاج المطاط الطبيعي.



يبين الشكل تركيز زراعة المطاط في الملايو وأندونيسيا وسيلان وساراواك.

والثانية أن انخفاض الاسعار لا يؤدي إلى انخفاض الكفاية الانتاجية
لاشجار المطاط .

٥ - لانتاج العالمى للمطاط بنوعيه الطبيعى والصناعى والمنافسة بينهما .

فى سنة ١٩٥٣ بلغ أنتاج المطاط بنوعيه الطبيعى والصناعى فى العالم ٢,٧٧
مليون طن ، ثلثها تقريبا من المطاط الصناعى (جدول ٢١) .

وكان أنتاج المطاط فى تزايد مستمر خلال الاربع سنوات الاخيرة .

ونظراً لهذه الزيادة الكبيرة فى الانتاج أخذ إنتاج المطاط بنوعيه فى العالم
يزيد عن حاجة الاستهلاك فى السنوات الأخيرة (جدول ٢١) .

مردول ٢١ - المطاط : الانتاج العالمى

بآلاف الأطنان الطويلة .

السنة	الطبيعى	الصناعى
١٩٣٧	١٢٢٦	--
١٩٤٠	١٤٣٧	٤٣
١٩٤٣	٤٧٢	٣٥٦
١٩٤٧	٨٥١	٨٢١
١٩٥٠	١٨٩٠	٥٤٣
١٩٥١	١٩١٠	٩٢٣
١٩٥٢	١٨١٥	٨٧٧
١٩٥٣	١٧٨٥	٩٨٩

يلاحظ التقدم الكبير فى انتاج المطاط الصناعى فى العالم فى الخمس عشرة سنة الأخيرة حتى أصبح
إنتاجه نصف المساط الطبيعى .

مردول ٢١ (١) - المطاط : الانتاج والاسهلاك العالمى سنة ١٩٥٢
بآلاف الطن المترى

	الانتاج			الاستهلاك		
	طبيعى	صناعى	المجموع	طبيعى	صناعى	المجموع
الولايات المتحدة	—	٨٣٨	٨٣٨	٤٧٢	٨٠٣	١٢٧٥
العالم	١٧١٧	٩٢٥	٢٦٤٢	١٤٧٣	٨٨٩	٢٣٦٢

يلامظ أن الولايات المتحدة تستهلك ربع المطاط الطبيعى فى العالم و ٩٠ ٪ من المطاط الصناعى .

ومعظم إنتاج العالم من المطاط الطبيعى مركز فى دول جنوبى شرقى آسيا (جدول ٢١ ب) . وخاصة أندونيسيا والملايو اللتان تنتجان حوالى ٨٠ ٪ من المطاط الطبيعى فى العالم (شكل ٢٦) ، وذلك للمزايا الآتية التى انفردتا بها :

١ - ان مناخها يشبه ما يتوفر فى المناطق الطبيعية الأصلية لنمو المطاط فى البرازيل .

ب - عظم رؤوس الأموال وكفاية المهارة الفنية فى الادارة التى تتوفر لشركات الانتاج .

ج - وفرة الأيدى العاملة ورخصها وإمكان الاعتماد عليها بانتظام .

د - قرب مناطق الانتاج من البحر من كل جهة ، بحيث لا تبعد المزارع المنتظمة عن ميناء تصدير المطاط الخام أو الساحل إلا بأميال قليلة (شكل ٢٦) .

ونظراً لزيادة إنتاج المطاط عن حاجة الاستهلاك فى العالم خلال سنوات عديدة فى نصف القرن الأخير ، فان حالة عدم الاستقرار هذه فى سوق المطاط الطبيعى قد ازدادت خطورة بقيام صناعة المطاط الصناعى على نطاق واسع فى

جدول ٢١ (ب) - المطاط الطبيعي : أهم أقطار الإنتاج سنة ١٩٥٣

بآلاف الأطنان المترية

المقدار	القطر
٧٢٤	اندونيسيا
٥٩١	الملايو
١٠٢	سيلان
٩٧	تايلاند
٦٣	الهند الصينية
٣٢	ليبيريا
٢٦	ساراواك
٢٤	البرازيل

يلاحظ أن حوالي ٨٠ ٪ من مطاط العالم تنتجه دولتان فقط في العالم هما أندونيسيا والملايو.

غضون الحرب الثانية ، وكذلك بقيام الحرب الكورية وما اتخذته الحكومات على أثر ذلك من إجراءات لتخزين مستلزماتها الاستراتيجية ، ثم العدول عن ذلك والتخلص من المخزون بعد توقف الأعمال الحربية في كوريا .

وقد ازدادت الطلبات العارضة من المطاط الطبيعي للتخزين ، بينما قامت صناعة المطاط غير الطبيعي بسد حاجة الاستهلاك المدني إلى حد بعيد .

وفي سنة ١٩٥٢ اجتمع عاملان هامين : الأول وصول مزاحمة المطاط الصناعي للطبيعي إلى أقصى حد ، والثاني انخفاض مشتريات المواد الاستراتيجية .

وقد كان الانتعاش كبيرا في إنتاج المطاط الطبيعي حتى سنة ١٩٤٩ عندما بلغ مليون ونصف مليون طن ، أي ٥٠ ٪ أعلى من متوسط ما قبل الحرب

(م ١٢ - دعائم الإنتاج العالمي)

الثانية ، وقد قامت الزيادة في بلاد جنوب شرق آسيا ، أما في غيرها من أجزاء العالم فكان الانتاج في تناقص ، ولو أنه مع ذلك كان أعلى من مستوى ما قبل الحرب .

وفي سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥١ بلغ إنتاج المطاط الطبيعي الذروة وهي ١,٩ مليون طن تقريبا ، وكان منبع الزيادة في أندونيسيا حيث تضاعف انتاج الحيازات الخاصة التي تزرع المطاط .

وفي سنة ١٩٥٢ انخفض طلب المطاط الطبيعي وانخفضت أثمانه فانخفض انتاجه العالمي إلى ١,٨ مليون طن ، وقد ساهمت جميع دول الانتاج الكبيرة في هذا النقص في الانتاج ، وكان معظم النقص في الحيازات الخاصة ، أما انتاج الاقطاعيات في الملايو وأندونيسيا فقد كان مرنا جداً .

وقبل ظهور الطلبات الاستراتيجية ، كان استهلاك المطاط الطبيعي في تزايد معتدل ، وكان هذا التزايد أكثر وضوحا في أوروبا منه في الولايات المتحدة ، فقد بلغ الاستهلاك في أوروبا في سنة ١٩٥٠ ١,٧ مليون طن وهو رقم قياسي ، وفي غضون سنتين بعد ذلك كان متوسط الاستهلاك في أوروبا ١,٥ طن ، وهو يعادل تقريبا مستوى الإنتاج قبل النزاع الكورى .

وكان لابد من تعادل الإنتاج والاستهلاك ، وقد قامت الولايات المتحدة بالنصيب الأوفر في ذلك ، حيث أدت القيود التي وضعتها على استهلاك المطاط إلى رواج المطاط الصناعي المنتج محليا ، بينما كانت تستخدم مشتريات المطاط الطبيعي لزيادة المخزون منه .

وفي غير هذه البلاد كان استهلاك المطاط بمعدل مليون طن في كل من الثلاث سنوات الماضية .

وفي غضون سنة ١٩٥٢ حدثت حكومة الولايات المتحدة من تدخلها في صناعة المطاط الأمريكية فتمتعت هذه الصناعة بحرية كبيرة ، ففي أوائل تلك

السنة ألغت الحكومة الأمريكية القيود التي كانت تحدد من استهلاك المطاط بنوعيه ، كما خففت من القيود التي كانت تسيطر بها على إنتاج المطاط الصناعي وعلى المطاط الطبيعي وتحتكر بها استيراده من الخارج ، وبذا تخلصت تجارته من التدخل الحكومي وعادت إلى أيدي الأفراد والشركات ، فيما عدا ٥١٠ ألف طن من المطاط الصناعي أصرت الحكومة على وجوب استهلاكها محليا لاعتبارات وطنية ، وكان المستهلك فعليا من المطاط الصناعي في الولايات المتحدة سنة ١٩٥٢ هو ٨٠٧ ألف طن .

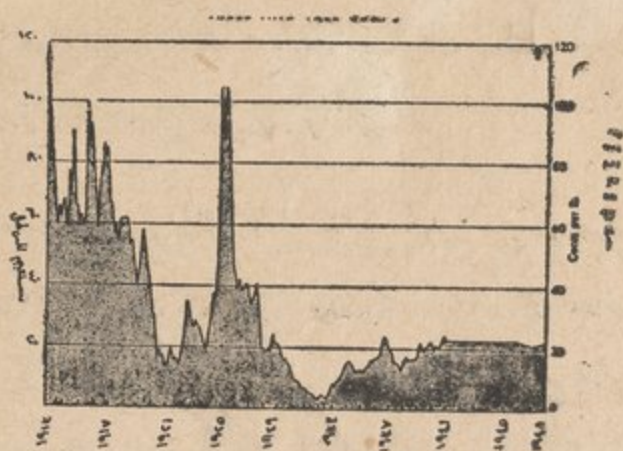
وبعد أن ارتفعت أسعار المطاط ارتفاعا كبيرا من منتصف سنة ١٩٥٠ حتى أوائل سنة ١٩٥١ أخذت تنخفض بعد ذلك ، وزاد الانخفاض سنة ١٩٥٢ ، ووصل مستوى الأسعار إلى ما يقرب من مستواها قبل الحرب الكورية بحيث أصبحت أسعارها تنافس أسعار المطاط الصناعي (شكل ٢٧ (١)) .

وتملك الحكومة الأمريكية معظم مصانع المطاط الصناعي في أمريكا ، ويعتقد بعض الاقتصاديين أن تكلفة الإنتاج الحكومي أقل منها في الإنتاج الأهلي الفردي ، ولكن هذا لا يبدو صحيحا فيما يختص بأسعار المطاط الصناعي ، وعلى كل فالحكومة الأمريكية الآن في صدد إعادة هذه الصناعة إلى ميادين النشاط الأهلي .

وفي الولايات المتحدة يفضل المطاط الطبيعي من الوجهة الفنية في ٣٥ ٪ من جملة أغراض المطاط ، والصناعي يفضل في ٦٥ ٪ منها ، والباقي وهو ٤٠ ٪ يمكن أن يستعمل فيه أي النوعين .

وعلى ذلك فإذا تساوت أسعار النوعين كان مجال المطاط الطبيعي ٧٥ ٪ ، ويتوقف فوزه على سياسة حكومة الولايات المتحدة نحو المطاط وعلى مستقبل أسعار النوعين .

شكل ٢٦ (١) - أسعار المطاط الطبيعي .



يبين الشكل التذبذب الكبير في أسعار المطاط الطبيعي بسبب طول فترة الانتظار (٢٨)
والظروف المالية .

٦ - تجارة المطاط الدولية .

نظرا لأن ٩٦٪ من إنتاج المطاط الطبيعي في العالم مركز في جهات جنوب

شرق آسيا (كإنتاج الأرز) وهي بلاد لا تستهلكه ، اذ أن استهلاكه مركز في أقطار العالم الصناعية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، لذا كان كل إنتاج المطاط الطبيعي يدخل في التجارة الدولية .

وأهم الدول التي تصدر المطاط الملايو (سنغافورا وهي مركز جمع وتصدير) وأندونيسيا وجزيرة سيلان وجزيرة ساراواك (من أعمال بورنيو البريطانية) .

والدول المستوردة بالترتيب هي الولايات المتحدة التي تستورد حوالى ثلث مطاط العالم الطبيعي ، وتليها المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية .

وتجارة المطاط تجارة حرة الآن ، إلا أنه نظرا لبلوغ انتاجه سنة ١٩٥٣ ضعف ما كان عليه قبل الحرب تقريبا ، فان هناك تفكيرا في تقييد الإنتاج العالمى بقصد موازنة الإنتاج والاستهلاك ، وموازنة الأسعار وتثبيتها (على غرار تجارة القمح) .

لهذا عقد مؤتمر هافانا منذ بضع سنوات ، كما اجتمع مؤتمر آخر منبثق من منظمات هيئة الأمم المتحدة في أواخر سنة ١٩٥٣ ، الا أن الأخير رأى أن الوقت لم يحن بعد لعقد اتفاق دولي ينظم انتاج المطاط وتجارته على نطاق طويل الأمد .

الفصل السادس

الجوت

- ١ - نظرة عامة .
- ٢ - الشروط المناخية للجوت .
- ٣ - إنتاج الجوت .
- ٤ - تجارة الجوت الدولية .
- ٥ - صناعة الغرائر في العالم .

١ - نظرة عامة .

هناك عدة آلاف من أنواع النباتات التي تحمل اليافا على جذوعها، ولا يعوق أستفادة العالم منها إلا عدم توفر الايدي العاملة الرخيصة، واذا أمكن مكنكة زراعتها فانها تمدالعالم بموارد وفيرة من الياف الجذوع .

ويوجد في الوقت الحاضر عشرات من هذه النباتات يستفيد الانسان من اليافها كالكتان والقنب والاباكا (قنب مانلا) والسيسال والجوت .
والأول يستعمل للملابس منذ قبل التاريخ، وأجداث قدماء المصريين وجدت مدثرة به .

أما الأخير الجوت فلا يستعمل الا لعمل الغرائر (الزكايب والأشولة) للمنتجات الزراعية وغيرها كالقطن والقمح والأرز، ولو أن بعضه يدخل في صناعة الأبسطة .

هذا ويمكن مكنكة إنتاج الجوت، الا أن رخص أجور العمال بالجهات التي

تتج الجوت تخفض سعره كثيرا، ومن هنا كانت ممكنة أنتاجه من الأمور التي لا جدوى منها لأنها لا تخفض تكلفة أنتاجه .

٢ - الشروط المناخية للجوت.

وتنمو بذور الجوت إلى ارتفاع يبلغ أكثر من ثلاثة أمتار، وتوجد زراعة الجوت في التربة سهلة تصريف المياه، كما أنه ينمو في أراضي المستنقعات الموحلة، وهو نبات مداري يتطلب الماء والحرارة، وهي ظروف تتوافر في دلتا نهر الكنج المقسمة بين باكستان والهند، وخاصة في أجزاء الدلتا الشمالية والشرقية، وفي دلتا نهر الكنج ينمو تسعة أعشار الجوت في العالم، وهو نبات سريع النمو فيزرع في الربيع ويقطع في الصيف، وبعد قطعه يعالج كالكتان فيعطى في الماء ثم تنزع اليافه باليد.

٣ - إنتاج الجوت.

يزود العالم بما يحتاجه من الجوت دولتان هما باكستان والهند، وبعد تقسيم شبه القارة الهندية سنة ١٩٤٧، وقع عبء تزويد العالم بالجوت الخام على أكتاف دولة واحدة هي باكستان، بينما أصبحت الهند أكبر الدول المستوردة للجوت من جارتها باكستان، وذلك لأن التقسيم قد أضاف أكثر من نصف مساحة أراضي الجوت إلى باكستان، بينما بقيت مصانعها مع الهند (شكل ٢٧).

وفي المواسم الثلاث الأخيرة كان إنتاج الجوت في زيادة متواصلة، فقد زادت كل من الهند وباكستان من مساحات الجوت بها، لكن الهند تعنى الآن بزيادة غلة الفدان منه (جدول ٢٢).

وبدأ الجوت يتدفق إلى الأسواق العالمية ابتداء من سنة ١٩٥١/٥٢، بعد أن عانى العالم نقصا طويلا في الجوت، وكان هذا النقص في بعض السنين شديدا.

وقد أخذت منتجات الجوت التي تستخدم في صناعات خاصة في استرداد ما فقدته من مكانة في الأسواق إبان فترة النقص وارتفاع أسعار الجوت ، إلا أن طلب الجوت الخام لا يزال في قصور مما أدى الى تراكم المخزون منه في السنتين الماضيتين ، مما دعا حكومة باكستان الى اتخاذ الاجراءات للمحافظة على أسعاره ، وإلى تشريع القوانين للحد من زراعته كثيرا في الموسم القادم سنة ١٩٥٣/١٩٥٤ .

وكان النقص المشار إليه في إنتاج الجوت العالمي حتى سنة ١٩٥٢/١٩٥١ يرجع الى القصور في انتاج المواد الغذائية في شبه القارة الهندية بعد الحرب الثانية لظروف مناخية، كما يرجع الى تقسيمها السياسي بين الهند وباكستان في سنة ١٩٤٧ ، وبتقسيم شبه القارة الهندية كانت أهم مناطق زراعة الجوت من نصيب باكستان بينما أهم مناطق صناعته كانت من نصيب الهند ، على مثال ما حدث في القطن تماما (ص ١٣٨) إذ ضم الكثير من أهم مناطق انتاج القطن الخام الى باكستان وأهم مناطق صناعته الى الهند .

وقد دفع هذا الوضع الجديد الشاذ حكومة الهند الى تشجيع زراعة الجوت محليا حتى تتمكن من الاكتفاء الذاتي بما تنتجه من جوتها ، كما أنها اضطرت الى الحد من منتجات الجوت الصناعية نتيجة للنقص الذي كان سائدا ، كما أن القيود التجارية كان لها أثر في اشتداد أزمة الجوت .

وبتزايد انتاج العالم فيما بعد الحرب من المواد الزراعية والسلع الصناعية زادت الحاجة الى مواد التغليف الجوتية وغيرها من المنتجات التي يدخل الجوت في تكوينها ، مما أدى الى ارتفاع أثمان الجوت ومنتجاته ارتفاعا غير عادي ، وإلى زيادة حكومة باكستان وحكومة الهند لضريبة الصادر على الجوت الخام وعلى منتجاته (بالتوالي) ، ونظراً لعمل كل من الحكومتين على توفير

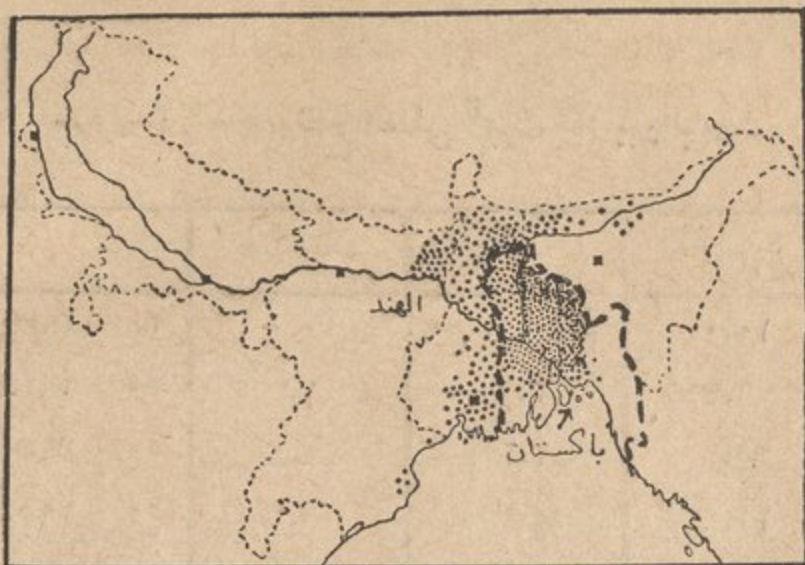
العملة الصعبة فقد فرضنا نظام الحصص (الكوتا) على تصدير الجوت ومنتجاته إلى غير دول العملات الصعبة .

جدول ٢٢ - الإنتاج العالمي للجوت بملايين البالات

المجموع	الهند	باكستان	
١٠,٠	مع باكستان	١٠,٠	٣٨ - ١٩٣٤
٦,٤	٣,١	٣,٣	٥٠ / ١٩٤٩
٩,٣	٣,٣	٦,٠	٥١ / ١٩٥٠
١١,٠	٤,٧	٦,٣	٥٢ / ١٩٥١
١١,٥	٤,٧	٦,٨	٥٣ / ١٩٥٢
٦,٣	٣,٥	٢,٨	٥٤ / ١٩٥٣
			(تقدير)

عانى العالم أزمة في إنتاج الجوت بعد الحرب الثانية بسبب تقسيم شبه القارة الهندية التي تزرع أغلب جوت العالم ، وقد أخذ الإنتاج في التفوق على الاستهلاك مما دفع باكستان أكبر دول إنتاجه إلى تحديد مساحته في سنة ١٩٥٤ لزيادة إنتاج المواد الغذائية .

شكل ٢٧ - مناطق زراعة الجوت بشبه القارة الهندية .



المنطقة الرئيسية في العالم لزراعة الجوت شمال وشرق البنغال ، وقد أصبح أكثر من نصفها من نصيب باكستان (الشرقية) بعد تقسيم الهند في ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ .

وقد بدأت دلائل الفيض في انتاج الجوت تظهر في سنة ١٩٥١ عند ما توسعت الهند في زراعته بحيث يكفي ثلثي استهلاكها المحلي منه ، وعندما انخفض مستوى الطلبات المتضخمة الناشئة عن النزاع الكورى ، حذ ذلك من سوق الجوت الخام ومنتجاته الباكستانية-الهندية في الأسواق الأوروبية والأميركية وغيرها .

وقد توسعت زراعة الجوت خارج شبه القارة الهندية توسعاً كبيراً في البرازيل فقط ، إلا أن المحاولات لاستبدال الجوت بألياف نباتية أخرى لم تنجح بعد كثيراً ، وقد حدث نقص نسبي في وسائل التغليف التي كان يستخدم فيها الجوت من قبل وخاصة في الولايات المتحدة حيث شاع استخدام غرائر الورق بدلا من الجوت .

٤ - تجارة الجوت الدولية .

باكستان الدولة الوحيدة التي تصدر الجوت الخام للعالم ، ولو ان ولاية نبال بشمال الهند تصدر القليل منه .

وأهم الدول المستوردة للجوت في العالم هي الهند التي تستورد حوالى ثلث صادرات باكستان منه ، وذلك لأنها تصنعها الى غرائر على نطاق واسع ، وتليها بريطانيا والولايات المتحدة بما يقرب من مليون طن لكل منهما (جدول ١٢٢) واستهلاك الجوت كان أقل من الانتاج في موسم ١٩٥١/٥٢ ، مما أدى الى فضلة من الجوت بلغت ١,٥ مليون بالة أضيفت الى محصول ١٩٥٢/٥٣ .

ومع أن الطلب قد زاد بالولايات المتحدة لغرائر العيس ، إلا أن أثره لم يظهر بعد في التخفيض من أرصدة الجوت ، ومع أن باكستان قد خفضت الحد الأدنى لأثمان جوتها كثيراً ، كما خفضت ضريبة الصادرات عليه بحيث أصبحت أسعار جوتها على مقربة من أسعار قبل الحرب الثانية ، فإن المطلوب منه لم يزد إلا قليلاً .

لهذه الأسباب ، وبسبب شدة الحاجة في باكستان الى انتاج مواد الطعام قررت الحكومة الباكستانية الحد من انتاجها من الجوت بمقدار الثلث تقريباً في سنة ١٩٥٣ / ١٩٥٤ ، على غرار ما فعلت الحكومة المصرية فيما يختص بالقطن لنفس السبب .

وبالرغم مما نتوقعه من الانخفاض في محصول الجوت الباكستاني في الموسم القادم (١٩٥٣/١٩٥٤) بحيث يتراوح بين ثلاثة وأربعة مليون بالة (وكان ٦,٨ مليون بالة في الموسم السابق) ، فسيرتفع هذا الرقم بسبب إضافة المخزون إليه وهو يبلغ حوالى ٢,٥ مليون بالة .

جدول ٢٢ (١) - الجوت : أهم الدول المستوردة

بآلاف الأطنان المترية

الدولة	١٩٥١	٣٨/١٩٣٤
الهند	٣٤٩,١	—
بريطانيا	١١٥,٨	١٩٠,٥
فرنسا	١١٤,٨	٩٣,٨
الولايات المتحدة	١٠٧,١	٧٣,٢
المانيا	٧٢,٦ (ع)	١٠٨,٦
البلجيكا	٧٢,٥	٥٤,٢
ايطاليا	٦٣,٧	٤٨,٥
جملة العالم	١١٠٠,٠	٨٤٠,٠

يلاحظ أن الهند بعد انفصالها عن باكستان تستورد الكثير من الجوت لباكستان والهند أعظم الدول التي تصنعه .

أما في الهند فيظهر أن التوسع في زراعة الجوت قد وصل الى أوجه ، وربما زادت غلة الفدان في المستقبل ، إلا أن انخفاض الأثمان قد يترتب عليه نقص في الانتاج ، وبإضافة المخزون الى الانتاج سيبلغ ما يعرض من الجوت في الأسواق في موسم ١٩٥٣/١٩٥٤ حوالى ١٠ مليون بالة على فرض أن غلة الفدان لم تتغير .

فإذا ما بقي الطلب للجوت حسناً ، فإن الحاجة إليه سترتفع في موسم سنة ١٩٥٣/٥٤ ، وانخفاض الأسعار ، مضافاً إليه الحد من انتاج باكستان ستكون من الأمور التي تدفع الى شراء الجوت ، كما أن من الأمور التي ستساعد على

انتعاش التجارة في الجوت تخفيض الباكستان لضريبة الصادر عليه والاتجاه السائد الآن نحو إزالة القيود على الصادرات والواردات ، وقد عقدت باكستان معاهدات تجارية عديدة مع كثير من الدول تضمن تصريف جزء كبير من جوتها ، على غرار ما فعلت الحكومة المصرية في شأن قطنها ، والمعاهدة التجارية بين باكستان والهند تضمن شراء الهند للجوت الباكستاني بمقدار ١,٨ مليون بالة كل سنة مدة ثلاث سنوات .

وفي المستقبل ينتظر أن يزيد طلب الجوت الخام بسبب ارتفاع أهميته في مراحل الصناعة وبسبب تخفيض الهند لضريبة الصادر على المصنوعات الجوتية وبسبب إلغاء نظام الحصص التي يصرح بالتصدير في حدودها إلى الدول الخارجية .

جدول ٢٣ - الجوت الخام : الإنتاج والصادر والاستهلاك بملايين البالات .

الإنتاج والصادر والدولة	٣٨/١٩٣٤	٥٢/١٩٥١	٥٣/١٩٥٢
الإنتاج	١٠,٠	٦,٣	٦,٨
		٤,٧	٤,٧
المجموع	١٠,٠	٩,٣	١١,٥
الصادر إلى ما وراء البحار	٤,٢	٣,٢	٤,٠
		—	—
المجموع	٤,٢	٤,٢	٤,٠
استهلاك الهند	٦,٤	٥,٧	٥,٦

باكستان أولى دول العالم في إنتاج الجوت والوحيدة في تصديره في السنين الأخيرة .

٥ - صناعة الغرائر في العالم .

وصناعة الجوت صناعة هندية قديمة تؤدي باليد ، وقبل تقسيم شبه القارة الهندية كانت هذه تستهلك نصف جوتها في عمل الغرائر والنصف الآخر يعد للتصدير ، وبعد التقسيم في ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ أصبح أكثر من نصف أراضي الجوت بشبه القارة في حدود الباكستان (الشرقية) في البنغال ، بينما بقيت مراكز صناعة الجوت وأهمها في شمال مدينة كلكتا مع الهند ، والأخيرة أهم دول العالم صناعة للجوت (شكل ٢٧ (١)) .

وتلى الهند في هذه الصناعة بريطانيا ، ومراكز صناعتها إندى (وبرنسل) ، وكانت قبلا تصنع الكتان وتحولت إلى الجوت منذ قرن ونصف ،

جدول ٢٣ (١) - إنتاج أهم صناعات الجوت في أولى الدول التي تصنع بأرف الأطنان .

النسيج		الخياط		الدولة
١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥١	
٩٩٩	٩٠٦	٠٠٠	١٢٠٠	الهند
٧٠	٦٦	١٠٧	١١٤	بريطانيا
٦٧	٧٩	٨٤	١٠١	فرنسا
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٧٥	ألمانيا الغربية
٠٠٠	٤٤	٠٠٠	٦٨	البلجيكا
٥١	٤٥	٤٥	٥٠	إيطاليا

الهند وبريطانيا أهم الدول التي تصنع الجوت إلى غرائر .

شكل ٢٧ (١) - صناعة الفراير منه الجوت بمدينة كلسكتا بالهند .



تصنع الهند كثيراً من الجوت مما يضطرها إلى شراء ثلث صادرات باكستان منه .

بعد أن انتقلت أهم مركز زراعة السكتان إلى روسيا ، وتصدر داندی غراؤها من الجوت إلى الولايات المتحدة لاستخدامها في احتواء القطن والقمح والذرة ، وإلى البرازيل للبن ، وإلى الأرجنتين للقمح ، وإلى استراليا للصوف (جدول ٢٣ (١))

ومن المعروف أن مصر تستهلك الكثير من منتجات الجوت وخاصة الغرائر اللازمة لتعليق القطن والارز وغيرها ، وقد بلغت قيمة ما استوردته

مصر من منتجات الجوت لهذه الاغراض سنة ١٩٥١ ٢,٢٥٩ مليون جنيه .

ولذا تعنى الحكومة الحاضرة بانشاء مصنع للجوت في مصر ليسد حاجة البلاد إلى هذه السلع الضرورية ، وتساهم حكومة باكستان مشكورة في إخراج المشروع إلى حيز الوجود .

وفي المستقبل البعيد ينتظر أن يزيد طلب الجوت الخام بسبب ارتفاع أهميته في مراحل الصناعة وبسبب تخفيض الهند لضريبة الصادرات على المصنوعات الجوتية وبسبب الغاء نظام الحصص التي يصرح بالتصدير في حدودها إلى لدول الخارجية .

الباب السادس

الغلات الحيوانية

الصوف واللحوم ومنتجات الالبان

تتميز الغلات الحيوانية في الوقت الحاضر بالظواهرات الست الآتية :

- أ - الزيادة المطردة التدريجية في إنتاج الصوف .
- ب - النقص في انتاج الزبد في العالم ، مصحوباً بنقص اكبر في تجارته الدولية .
- ج - الزيادة الكبيرة في انتاج الدهن الصناعي (المارجرين) .
- د - الزيادة في استخدام اللبن للغذاء . سواء كان سائلاً أو معبأً أو مجففاً .
- هـ - النقص في لحم البقر والضأن .
- و - الزيادة في لحم الخنزير ، نظراً لزيادة تربيته في اوربا .
- ر - الزيادة في عدد الماشية والخننازير والاعنام عما قبل الحرب الثانية .

وعدد الماشية في العالم يقرب من عدد الاغنام ، وهو أكثر بكثير من عدد الخنازير (بدون الاتحاد السوفيتي) ، كما يبين جدول ٢٤ .

(م ١٣ - دعائم الانتاج العالمى)

جدول ٢٤ - الحيوانات في العالم بملايين الرؤوس

(بدون الاتحاد السوفيتي)

٥١/١٩٥٠	٣٨ - ١٩٣٤	
٧٠١	٦٣٠	الماشية
٢٨١	٢٦٢	الخنازير
٦٧٦	٦٦٠	الأغنام
٦٠	٧٤	الخيول

يبين الجدول أهمية الماشية كما يبين زيادة عدد الحيوانات عن قبل الحرب الثانية.

الفصل الأول

الصوف

١ - عرض عام .

٢ - الظروف المناخية لأغنام الصوف .

٣ - التوزيع الجغرافي للأغنام .

٤ - الانتاج العالمى للصوف .

٥ - التجارة الدولية فى الصوف .

١ - عرض عام .

الأغنام كالمماشية تربي لأغراض متعددة أهمها الصوف واللحم واللبن، ولكن فى معظم أنحاء العالم تربي الأغنام عادة على نطاق تجارى واسع لغرض أساسى واحد فقط، أى لصوفها أو للحومها، والأغنام التى تنتج أحسن الأصواف لا تنتج أحسن اللحوم، والعكس صحيح، هذا ولأن هناك بلاداً تربي الأغنام للغرضين معاً، كما فى إنجلترا وإلى حد ما فى استراليا.

وتنتج مراعى نصف الكرة الجنوبي حوالى ٧ ٪ من صوف العالم، وأولى دول الإنتاج استراليا وتليها الأرجنتين، ونيوزيلندا.

وفى نصف الكرة الشمالى يبلغ انتاج روسيا رقماً كبيراً للاستهلاك المحلى، لكن الإنتاج فى الولايات المتحدة أقل، والأغنام فى بريطانيا أهم منها فى أى دولة أخرى من دول أوربا.

وبعض الماعز يمتاز بجودة شعره ، إلا أنه يدخل التجارة بين أنواع الصوف الرديئة ، ويصدر اتحاد جنوب افريقية شعر الماعز الممتاز المسمى موهير ، وكانت تشتهر به تركيا من قبل وتزود العالم به ، وصوف كشمير الناعم الجيد من شعر الماعز التي تربي في أقاليم كشمير الجبلية والتبت وجنوب الصين ، ويرد معظم شعر الجمل من الصين والتركستان ، وفي أمريكا الجنوبية تنتج اللاما والألباكا التي تعيش في جبال الأنديز المرتفعة أنواعا متعددة من الصوف .

ويمكن تقسيم أغنام الصوف إلى ثلاثة أنواع رئيسية :

١- السلالات الانجليزية الأصلية ، وقد انتشرت الآن في جنوب أفريقية وأستراليا ونيوزيلندا ، وتمتاز بجودة أصوافها ولحومها معاً .

ب- أغنام المارينو ، وأصلها من شمال أفريقية ، وقد أدخلت إلى أسبانيا والجهات الجافة من أوربا في القرون الوسطى ، كما أدخلت بعد ذلك إلى أمريكا الجنوبية وإلى جنوب أفريقية وأستراليا ونيوزيلندا .

ج- السلالات المختلطة ، وهي نتيجة التهجين بين النوعين السابقين ، وهي تربي لأصوافها ولحومها ، وهي تكون جانباً من أغنام أستراليا ونيوزيلندا .

وكان انتاج العالم من الصوف ١,٧٠ مليون طن (خام) سنة ١٩٤٩/٥٠ ، منه أقل من الثلث (٦٠٢ ألف طن) من صوف المارينو الممتاز ، وأقل من نصفه (٧٥٤ ألف طن) من صوف السلالات المختلطة ، فيكون مجموع صوف الملابس ١,٣٦ مليون طن أو حوالي ٨٠ ٪ ، والباقي من صوف السجاد .

وقد تذكر أرقام الصوف في الاحصاءات على أساس خام مشحم ، أو على أساس نظيف ، والفرق بينهما كبير ، إذ أن الثاني ينقص عن الأول في

الوزن بمقدار الثلث تقريبا ، بسبب ما يكون عائقاً بالنوع الأول من المواد الدهنية الكثيرة التي تحول دون تداخل وحداته الصغيرة .

ومتوسط ما تنتجه الرأس الواحدة من الصوف في استراليا ستة أرطال ، وفي بعض الأحيان يصل الرقم إلى ٣٠ أو ٤٠ رطلا .

٢ - الظروف المناخية لأغنام الصوف .

ولانتاج الصوف على نطاق واسع ، تتطلب أغنام الصوف مناخا جافا يميل إلى البرودة ولكن لا تشتد به البرودة ، وتوجد أغنام الصوف بشكل فائق في المراعاة المعتدلة أو الشبه معتدلة في نصف الكرة الجنوبي حيث لا يشتد البرد ، أما أراضي الأعشاب في نصف الكرة الشمالي فتشتد بها البرودة ولذا فهي أقل صلاحية ، ويجب ألا تربي الأغنام على مراعى كثيرة الرطوبة لأن ذلك يؤدي إلى انتشار أمراض الأقدام بينها ، إلا أن الأغنام توجد في مراعى التلال في اسكتلندا وويلز وبريطانيا وغرب أيرلندا حيث تعزز الأمطار ، وذلك بسبب سهولة صرف المياه .

وفي أمثال هذه الجهات الرطبة تربي الأغنام للغرضين معاً : اللحم والصوف ، لكن أغنام الصوف توجد في المراعى الفقيرة جداً حيث يقل المطر إلى ١٠ بوصات في السنة .

وفي استراليا وجنوب أفريقيا وأمريكا الجنوبية تكثر الأغنام حيث يتراوح المطر بين ٢٠ و ٤٠ بوصة في السنة ، والأغنام كثيرة جداً في الهند والصين ، إلا أن الصوف الهندي والصيني رديء النوع ويستعمل فقط في صناعة البسط .

٣ - التوزيع الجغرافي للأغنام .

ويبلغ عدد الأغنام في العالم في سنة ١٩٥١ / ٥٢ ٦٣١ مليون رأس ، يضاف إليها ٨٩٠٢ مليون بالاتحاد السوفيتي ، ومن هذا المجموع ١١٧٠٦ مليون باستراليا ، ٤٣ مليون بالارجنتين ، ٣٨٠٨ مليون بالهند ، ٣٤٠٨ مليون

باتحاد جنوب افريقية ، ٣٥,٤ بنوزيلندا ، ويبين شكل ٢٨ توزيع الاغنام في العالم.



شكل ٢٨ - التوزيع الجغرافي للأغنام في العالم

الأغنام موزعة بالتساوي تقريبا بين نصفى الكرة ، إلا أن نصف الكرة الجنوبي يفتح حوالى ٧٠٪ من صوف العالم .
G تشير إلى الماعز ، L تشير إلى اللاما ، C تشير إلى الجمال .

٤ - الانتاج العالمى للصوف

كان انتاج الصوف فى العالم سنة ١٩٣٤ / ٣٨ ١,٨ مليون طن (خام)
مقابل ١,٦ مليون طن سنة ١٩٥١ / ٥٢ ، ويبين جدول ٢٥ الانتاج العالمى فى
اهم الدول المنتجة ، وهى بالترتيب استراليا والأرجنتين ونيوزيلندا والولايات
المتحدة واتحاد جنوب افريقية واورجواى .

جدول ٢٥ - انتاج الصوف الخام في العالم

١٩٥١ / ٥٢	١٩٣٤ - ٣٨	
٤٧٦	٤٥٢	استراليا
١٩١	١٧٠	أرجنتين
١٨٥	١٣٦	بنوزيلندا
١١٧	٢٠٤	الولايات المتحدة
١١٢	١١٨	اتحاد جنوب أفريقية
٨٢	٥١	أرجواي
١٦٣٠	١٧١٩	جملة العالم

الأرقام بآلاف الأطنان المترية وبين الجدول أن ٧٠٪ من إصوف العالم ينتج في نصف الكرة الجنوبي .

وكان انتاج العالم من صوف المرينو الممتاز في ١٩٤٩ - ٥٠ ٢٪ اعلى من السنة السابقة ، لكن انتاج المرينو لا يزال ٧٪ أقل من مستوى قبل الحرب الثانية ، بينما صوف السلالات المختلطة زاد بمقدار ٨٪ عما قبل الحرب .

الموقف الحاضر في انتاج واستهلاك الصوف .

والانتاج العالمى للصوف واستهلاكه في حالة توازن الآن لم تتوفر في العالم منذ وضعت الحرب الثانية أوزارها ، ويرتفع الانتاج والاستهلاك ببطء ، وقد أدت حالة التوازن هذه الى موازنة اسعار الصوف وتثبيتها .

ففي غضون المدة من سنة ١٩٤٦ الى سنة ١٩٥٠ كان الاستهلاك اكثر من الانتاج بمقدر ٢٠٪ ، وكانت زيادة الاستهلاك هذه ناشئة من قلة الانتاج ومن زيادة الدخل المترتبة على ظروف الحرب ، وقد امكن سد النقص البالغ ٢٠٪ بالاخراج عن كميات كبيرة من الصوف المخزون لدى دول

الكومنولث البريطانى ، ولما قامت الحرب الكورية وتوقع المنتجون زيادة الطلب للصوف واستنفذ المخزون ، ارتفعت الاسعار ولاقت تجارة الصوف رواجاً مماثلاً لرواج المنسوجات الأخرى ، مما حدا بمصانع الصوف الى زيادة خلطه باللياف نباتية (مثل المنجو والشودى) وباللياف صناعية .

ولما توقع المنتجون زيادة الطلب للصوف بسبب الحرب الكورية ، اختزنوا كميات كبيرة منه مما أدى الى نقص كبير فى الاستهلاك ، فانخفضت الاسعار الى حد ما ، وقل طلب المصانع للصوف ، وبذا كان استهلاكه فى غضون سنة ١٩٥٠ / ٥١ أقل من انتاجه بمقدار ١٠ ٪ ، وفى غضون سنة ١٩٥٢ / ٥٣ تبين أن الحرب الكورية تسير نحو الانتهاء وأن الامور تسير الى اوضاعها الطبيعية فى العالم وانخفض المخزون من الصوف ، وزاد الطلب المحلى والخارجى له فتحسنت اسعاره .

وساعد على ذلك التحسن الانظمة التى وضعتها الولايات المتحدة للمحافظة على اسعاره ، وكذا اتجاه المملكة المتحدة الى زياده المخزون منه ، وكذا انخفاض اسعاره فى الأرجنتين ، ذلك الانخفاض الذى نشأ عن تخفيض عملتها .

ومنذ انتهاء الحرب الثانية ، اخذ انتاج الصوف فى الارتفاع تدريجياً ، حتى وصل الى الحد الاعلى سنة ١٩٥٢ / ٥٣ (١.١ مليون طن جدول ٢٦) ،

جدول ٢٦ - الصوف : الانتاج العالمى والاستهلاك

١٩٣٤-٣٨	١٩٤٨/٤٩	١٩٤٩/٥٠	١٩٥٠/٥١	١٩٥١/٥٢	
٩٢٠	٩٧٧	١٩٩٩	١٠٣٦	١٠٤٤	الانتاج العالمى
٩٧٥	١١٠٧	١٢١٣	١٠٢٧	١٠٤٦	الاستهلاك العالمى

الأرقام بآلاف الاطنان المترية وبين الجدول أن انتاج الصوف قبل سنة ١٩٥٠ / ٥١ كان أقل من استهلاكه ، وبعد تلك السنة سار الانتاج والاستهلاك نحو التوازن .

ويرجع هذا الارتفاع في الانتاج الى دول الكومنولث البريطانى
في نصف الكرة الجنوبي ، إلا أن انتاج امريكا الجنوبية كان اقل من المستوى
العالى الذى بلغه عند انتهاء الحرب ، كما أنخفض انتاج امريكا الشمالية كثيرا ،
وفي الوقت الحاضر قد اخذ انتاج الأمريكتين في الزيادة ، وكذا في اوربا والاتحاد
السوفيتي فان الانتاج أخذ في الازدياد منذ انتهاء الحرب الثانية نظرا لتزايد
عدد الاغنام بعد التدمير الذى سببته الحرب .

٥ — التجارة الدولية للصوف .

بلغت نسبة ما دخل من الصوف في التجارة الدولية الى جملة انتاجه سنة
١٩٥٢ حوالى ٧٥٪ ، وساهمت دول الدومنيون باكثر من ٨٠٪ من
صادرات الصوف ، وكانت أولى دول تصدير الصوف في العالم استراليا بنصيب
٢٩٩ ألف طن : ثم نيوزيلندا ١٤٣,٧ ثم ارجنتين ٦٦,٧ ، ثم اتحاد جنوب
أفريقية ٥٦,٣ ألف طن .

واستوردت أوربا والاتحاد السوفيتي حوالى ٦٠٪ من صادرات الصوف
سنة ١٩٥٢ ، وكانت أولى الدول المستوردة بريطانيا بنصيب ٢٠٨ ألف طن ،
وتلتها الولايات المتحدة ١٦٧ ، وتلتها فرنسا ٨٠ ، ثم ايطاليا ٤٠,٧ ثم اليابان
٣٩ ألف طن (جدول ٢٧) .

مدرل ٢٧ - تجارة الصوف الدولية

الواردات					الصادرات				المدة
الجميع	بلاد أخرى	اليابان	أوربا والسوفييت	الولايات المتحدة	الجميع	بلاد أخرى	الولايات المتحدة	الدومينيون	
٥٥٠	١٥	٤٩	٤٢٥	٦١	٥٥٠	٩٤	١١٨	٣٣٨	٣٨-١٩٣٤
٧٠٠	٣٨	١٢	٥٢٦	١٢٤	٦٨٠	٥٣	٩٠	٥٣٧	٤٩ / ١٩٤٨
٧٦٥	٣٦	٢٢	٤٩٥	٢١٢	٨٢٠	٨٣	١٥٨	٥٧٩	٥٠ / ١٩٤٩
٥٧٥	٣٣	٣٥	٣٤٣	١٦٤	٥٧٥	٥١	١٠٠	٤٢٤	٥١ / ١٩٥٠
٦٠٠	٢٥	٤٠	٣٧٥	١٦٦	٥٧٠	٥٥	٥٠	٤٦٥	٥٢ / ١٩٥١

الأرقام بالآلاف الأطنان المترية ويبين الجدول تناقص التجارة الدولية في الصوف تناقصا تدريجيا بعد الحرب الكورية بسبب ارتفاع اسعاره والميل الى زيادة المخزون منه .

وكانت التجارة الدولية في الصوف بعد الحرب الثانية أكبر منها قبلها ، وابتداء المخزون من الصوف ١٩٥٠ زادت تجارتها ٥٠٪ عما كانت عليه قبل الحرب . وقد أدت زيادة إنتاج الصوف في بلاد الدومينيون البريطاني وسهولة الحصول عليه إلى زيادة نسبة صوف هذه البلاد في تجارتها الدولية ، أما نصيب أمريكا الجنوبية فقد انخفض بسبب صعوبات العملة وقيود التجارة ومحاولة تلك البلاد المحافظة على مستوى أعلى للأسعار غير طبعي ، وقد أدى السبب الأخير في الأرجنتين إلى انخفاض صادرات الصوف منها سنة ١٩٥١ / ٥٢ وإلى زيادة المخزون ببلادها ، إلا أن تخفيض عمله الييسو الأرجنتيني لتصدير الصوف قد خفض من ذلك المخزون . وزاد من صادرات الأرجنتين من الصوف في سنة ١٩٥٢ / ٥٣ . أما فيما يختص بطلب الصوف فقد كانت أهم الظواهر الزيادة الكبيرة في

واردات الصوف إلى الولايات المتحدة بمقدار ثلاثة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب الثانية، وفي سنة ١٩٥٢ نظرا لأن أسعار الصوف العالمية كانت أقل من أسعاره في الولايات المتحدة فقد زادت نسبة المستهلك من الصوف الاجنبي في الولايات المتحدة بالنسبة للمحلي، أما في سنة ١٩٥٢/٥٣ فإن ارتفاع أسعار الصوف العالمية قد أدت إلى عكس هذا الوضع، فزادت نسبة المستهلك من الصوف المحلي، وكان السبب في زيادة طلب الصوف في المملكة المتحدة سياسة التخزين للاغراض الحربية التي سارت عليها حكومتها في سنة ١٩٥١/٥٢، إلا أن ذلك التخزين قد توقف في السنة التي بعدها.

الموقف في المستقبل ومنافسة الرايون للصوف .

أما في المستقبل فتدل الدلائل على عودة الأوضاع الطبيعية الى العالم، مما سيسبب أنتعاشا في صناعة المنسوجات الصوفية، وخاصة لأن المخزون منه ليس كبيرا، ولأن متوسط الزيادة في إنتاج الصوف كانت ٣٪ سنويا في الخمس سنوات قبل الماضية، بينما في السنة الماضية ١٩٥٢/٥٣ كانت تلك الزيادة أكبر من ذلك أي ٦٪، أما فيما يختص بالسياسة بعيدة المدى فإن العامل الاساس في تقرير أسعار الصوف هو التقدم الفني في الالياف الصناعية التي تنافس الصوف وانخفاض تكلفتها، إذ أن ارتفاع أسعار الصوف في السنوات الأخيرة قد أدى إلى زيادة منافسة الاليات الصناعية له وغزوها لبعض ميادينه، فبينما كان نصيب الفرد من الرايون في سنة ١٩٣٨ ٤٠ كيلو جرام، ارتفع إلى ٧٠ كيلو جرام، بينما نصيب الفرد من الصوف ارتفع من ٤٠ إلى ٥٠ كيلو جرام فقط، ونقص القطن من ٢٠٩ إلى ٢٠٧ كيلو جرام في تلك المدة (جدول ٢٨)

جدول ٢٨ — استهلاك القطن والرايون والصوف .

١٩٥٠	١٩٣٨	
٩٢١٦	٨٠٥١	جملة الاستهلاك العالمى بالاف الاطنان :
٦٣٩٥	٦٢٠٠	القطن
١٥٨٥	٨٧٦	الصوف
١٢٣٦	٩٧٥	الرايون
٢٤١١	٢١٧٥	سكان العالم بالمليون

يبين الجدول أن الرايون أصبح أكثر أهمية من الصوف

والقطن الخام (المحلوج) والصوف النظيف والرايون تكون ٩٠٪ من خامات الملابس ، ولكن يجب أن نأخذ فى الحسبان الكتان والحرير الطبيعى والنايلون كموا د خام إضافية ، شائعة فى أمريكا الشمالية وأوربا والشرق الأقصى .

الفصل الثانى

اللحوم

- ١ - عرض عام .
- ٢ - الظروف المناخية .
- ٣ - التوزيع الجغرافى .
- ٤ - الموقف الحيوانى فى مصر .
- ٥ - الإنتاج العالمى .
- ٦ - التجارة الدولية .
- ٧ - نصيب الفرد من استهلاك اللحم .
- ٨ - أسعار اللحوم .

١ - عرض عام .

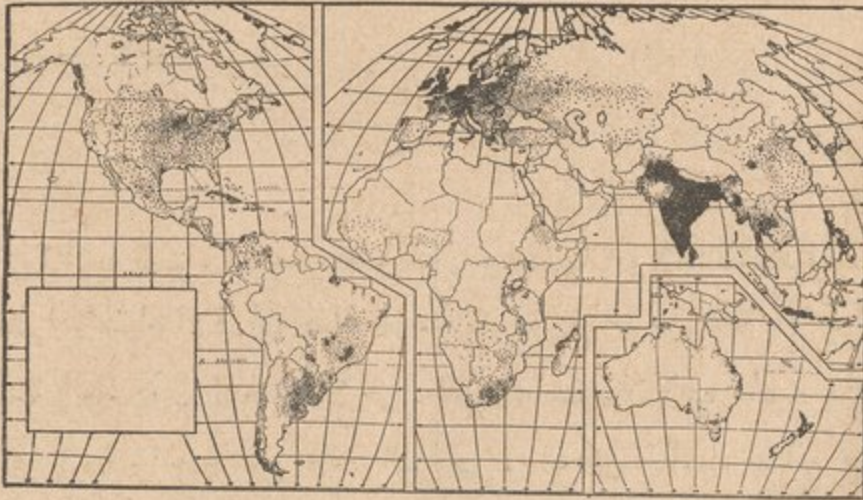
تربى الماشية للحومها وجلودها وألبانها وعظامها . وكذا للسجاد والعمل . ونظراً لاهتمام الإنسان بصفة خاصة بغرض واحد من هذه الأغراض فى بعض أنحاء العالم دون البعض الآخر . فقد نشأت سلالات خاصة من الماشية تتفوق فى ناحية واحدة من هذه النواحي ، فبعض الماشية تصلح صلاحية فائقة للعمل وخاصة فى المحراث ، وبعض الأبقار تدر ألباناً كثيرة وجيدة ، والبعض الآخر يسمن لإنتاج اللحم البقرى الممتازة ، والجهات الجافة قليلة الخصوبة نسبياً تصلح لتربية الماشية ذات الجلود الممتازة .

والأغنام أيضاً كما سبق القول (راجع الفصل السابق) تربى إما لصوفها أو للحومها . وقد تربى للغرضين معاً ، ونسبة إنتاج الضأن إلى إنتاج جملة اللحوم بسيطة ، وإنتاج اللحم الضأن والبقرى معاً فى العالم يساوى إنتاج لحم الخنزير (شكل ٣٠) .

٢ - الظروف المناخية .

تحتاج الماشية إلى مراعى أكثر خصوبة مما تحتاجه الأغنام ، وحيث تربي الماشية والأغنام معاً تجود الماشية في الجهات الرطبة والأغنام في الجهات الجافة ، ويتضح ذلك جلياً في استراليا ونيوزيلندا والأرجنتين وبريطانيا .

وتجود ماشية اللحم في المراعى المنبسطة الواسعة ، وهى تحتاج عناية بسيطة من الراعى ، أما أبقر اللبن فتحتاج عناية مستديمة متواصلة - لحلب الأبقار مرتين يومياً وتزويدها بغذاء خاص ، والعوامل التى ترجح كفة اللحم أو اللبن هى المناخ ونوع الغذاء المتوفر للحيوان والأيدي العاملة والأسواق ، وحيث تكثر الزراعة المختلطة (راجع ص ١١) ، كما هو الحال في بريطانيا ، تربي الماشية للحومها وألبانها معاً ، ويبين شكل ٢٩ التوزيع الجغرافى للماشية في العالم .



شكل ٢٩ - التوزيع الجغرافى للماشية في العالم .

يبين الشكل أن الماشية تقل في أراضي الغابات المدارية المطره والصحاري وتكثر في أراضي الاعشاب وفي الغابات المنبسطة .

٣ - التوزيع الجغرافى .

يبلغ عدد الماشية في العالم في سنة ١٩٥١ / ٥٠ ٧٠١ مليون رأس ،

يضاف إليها ٦٣ مليوناً تقريباً بالاتحاد السوفيتي (يقابله ٦٣٠ مليون بالعالم سنة ١٩٣٨).

ومن مجموع العالم يوجد ١٥٠ مليون رأس من الماشية في الهند و ٨٤ مليون في الولايات المتحدة ، ٥٢ مليون بالبرازيل ، ٣٣ مليون بالارجنتين ، ١٨ مليون بالصين ، ومثلها بأثيوبيا (الحبشة) .
وقد سبق الكلام في الفصل السابق عن التوزيع الجغرافي للأغنام .

الأبقار .

لا يكفى الانتاج المحلى من لحوم الأبقار في شمال غرب أوربا للاستهلاك ، ولذا فهي تستورد الكثير من الخارج . وبريطانيا أكبر دول العالم استيراداً للحم قاطبة .
ومع تقدم وسائل المواصلات والتبريد زادت تجارة اللحوم ، وتدخل اللحوم في التجارة الدولية . إما مبردة أو مجمدة والاولى تنقل في حجلات ذات حرارة منخفضة ٣٠° ف ، والثانية لحوم مجمدة وصلبة فعلا في درجة حرارة بين ١٠° و ١٥° ف .

وتصلح المراعى المعتدلة في أمريكا الجنوبية صلاحية فائقة لماشية اللحم . ومنطقة نهر بليت التى تتاخم الارجنتين من جهة واورجواى من جهة أخرى أهم مناطق التصدير ، والارجنتين أهم الدول التى تصدر اللحم البقرى وتزود بريطانيا بثلى حاجتها منه ، وتمتد منطقة الماشية المشار إليها إلى جنوبى البرازيل (ريو جراند) وإلى باراجواى .

وأهم مناطق مواشى اللحم في أمريكا الشمالية هى البرارى الغربية المرتفعة ، وكثيراً ماتشحن الماشية إلى منطقة الذرة بالولايات المتحدة لتسمن قبل ذبحها ، وتلى هذه المنطقة فى انتاج اللحم منطقة أخرى تقع فى غرب إقليم الذرة حيث يتوفر العلف ، ومركز هذه المنطقة مدينة شيكاغو التى تكثر بها مصانع حفظ اللحوم فى العلب .

وفي استراليا تربي أبقار اللحم في المزارع الكبيرة في المراعى المدارية
والشبه مدارية في كوينزلاند واستراليا الشمالية .

وقد أدى التوسع في زراعة القمح في الأمريكتين إلى الحد من أراضى
الماشية ، وقد أخذت تربية الماشية في الانتشار في أقاليم جديدة كالمراعى المدارية
والسفانا الأفريقية ، وامكانيات التوسع هنا عظيمة ، وربما كان مستقبل روديسيا
بقسميها وانجولا والسودان مرتبطا بزيادة تربية أبقار اللحم في تلك الأنحاء .

أما في دول أوروبا والبحر المتوسط كأسبانيا والبرتغال وإيطاليا فإن الاهتمام
بانتاج اللحم أكبر من انتاج اللبن ، أما بريطانيا وفرنسا وألمانيا ووسط أوروبا
وروسيا فكلاهما في مستوى واحد من حيث الغرض ، إلا أن الدول الصغيرة
كسويسرا وهولندا والدانمرك وولايات البلطيق فإن اهتمامها بالألبان أكثر
من اهتمامها باللحم .

الضأن .

أما أغنام الضأن فتحتاج إلى مناخ أكثر رطوبة من أغنام الصوف ، وأغنام
الضأن أكثر لحماً وشحماً من الأخرى ، وهى تحتاج إلى كمية أكبر من الغذاء ،
وتجود في الجهات المعتدلة الباردة كبريطانيا ونيوزيلندا ، والاخيرة أولى دول
تصدر الضأن في العالم ، وكل صادراتها منه تذهب إلى بريطانيا التى استوردت
سنة ١٩٥٢ حوالى مليون طن من اللحوم ، ثلثها من لحوم الضأن من نيوزيلندا .

الخنزير .

تتحكم فى توزيع الخنازير فى العالم عوامل محلية أكثر مما تتحكم فيه العوامل
الجغرافية ، والولايات المتحدة أكبر بلاد العالم إنتاجاً للخنزير ، إذ يبلغ عددها
فيها ٦٣ مليوناً (١٩٥٢) ، وهى مركزه فى إقليم الذره هناك ، والخنزير طعام محبوب
فى الصين ، ويبلغ عدد الخنازير هناك ٦٠ مليوناً ، وتكثر أيضاً فى شمال غرب
أوروبا ووسطها ، وكذا فى البرازيل (٢٦ مليون) والارجنتين .

وقد شاهدت سنة ١٩٥١ تقدماً كبيراً في تربيته الخنازير وصناعة لحومه في أوروبا. حيث لا تتوفر الذرة بمثل ما تتوفر في الولايات المتحدة. فقد زاد إنتاج لحم الخنزير في ١٢ دولة في أوروبا بمقدار ١٢٪ في تلك السنة. وكان أعظم التقدم في ألمانيا الغربية. حيث ارتفع عدد الخنازير بها من ٥,٥ مليون رأس في سنة ١٩٤٧ إلى ١٣,٥ مليون رأس في سنة ١٩٥١.

وأستهلك لحم الخنزير من الأهمية بمكان في أوروبا وأمريكا. ويكفي دليلاً على ذلك أن إنتاجه عادة قدر إنتاج لحم الأبقار والضأن مجتمعين.

والدول التي تصدر لحم الخنزير عادة هي الدانمرك والاراضى المنخفضة وكندا وكندا والأرجنتين. وقد زادت صادرات الأولى والثانية بمقدار ١١, ١٦ في المائة على التوالي.

الجاموس .

وعدد الجاموس في العالم حوالى ٧٣ مليون فقط. في سنة ١٩٥١/٥٢، منها ٤٣,٤ مليون رأس بالهند، و١٢ مليون بالصين وخمسة ملايين بالباكستان، و٢,٥ مليون بالفلبين، و١,٢ مليون بمصر.

٤ - الموقف الحيوانى فى مصر

ومصر فقيرة من حيث الثروة الحيوانية، وعدد الحيوانات فيها أقل مما يجب لاستهلاك اللحوم والألبان.

وفي الربع قرن الأخير زادت الأراضى الزراعية والثروة الحيوانية زيادة ضئيلة، بينما زاد عدد السكان زيادة كبيرة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في استيراد الحيوانات ومنتجاتها (كما سيأتى التفصيل).

وأهم الحيوانات في مصر الجاموس والبقر والحمر، والجمال.

وتربى الحيوانات في مصر أساسياً للعمل بالحقول، وإضافياً لجلودها

(١٤ - دعائم الانتاج العالمى)

ولحومها، وصناعة الجلود في مصر الآن قد بلغت مرتبة كبيرة من التفوق، وليس أدل على ذلك من أن المبنى المجمع الضخم الذي يبنى الآن بمدينة نيويورك ليكون مقراً دائماً لهيئة الأمم المتحدة ستقوم بتجهيز ما يلزمه من رياش جلدية شركة مصرية تستخدم في ذلك جلوداً مصرية.

وفي سنة ١٩٣٧ كان عدد الابقار في مصر ٩٨٤ ألف رأس وفي سنة ١٩٤٧ ١,٣ مليون رأس.

وعدد الجاموس ٩٦٠ ألف و ١,٢٤ مليون في السنتين المشار اليهما على التوالي، وعدد الاغنام ١,٩ مليون و ١,٩ مليون.

وعدد الماعز ١,٣ مليون، وعدد الحمير ١,١ مليون و ١,١ مليون، وعدد الجمال ١٥٥ ألف و ١٩٧ ألف. في سنة ١٩٣٧ و سنة ١٩٤٧ على التوالي و عدد الخنازير ٣٦ ألف و ٥٠ ألف.

والغالبية العظمى من الجاموس في مصر من فصيلة الاناث، إذ يحظر القانون المصري ذبح صغار اناث الجاموس لزيادة التوالد.

ونظراً لحماية هذا القانون لصغار اناث الماشية من مكين الجزار، ونظراً لان هذا القانون لا يظلل صغار الذكور، ونظراً لان لحم ذكور الجاموس محبوب في مصر، وهو اللباني، ونظراً لان كبار ذكور الجاموس لا تصلح للعمل في المزارع، ونظراً لانها حيوانات متعبة مشاكسة يصعب السيطرة عليها، لكل هذه الاسباب كان المصير المحتوم لجميع عجول الجاموس الصغيرة تقريباً إلى السلاخانات قبل أن تبلغ شهرين من العمر، للاستهلاك المحلي المتزايد. ونظراً لصعوبات الحرب الماضية، فقد وضعت الحكومة قيوداً على ذبح الحيوانات في مصر عامه وعلى الاستهلاك المحلي.

ولا يزال بعض هذه القيود باقياً إلى الآن في شكل مخفف، نظراً للوقوف الحيواني العام في مصر من حيث قلة انتاج اللحوم.

ونظراً لان اللحوم المشلجة والمجمدة ليست من الاطعمة الشائعة

في مصر ، فقد زاد اعتماد البلاد على الحيوانات الحية المستوردة .

ففي سنة ١٩٥٠ استوردت البلاد ٢٤ ألف رأس من الابقار والجاموس و٩٧ ألف رأس من الاغنام ، وغيرها من الحيوانات ، وكانت قيمة كل ذلك أكثر من مليون جنيه ، ومعظم الحيوانات الحية ترد لمصر من شمال أفريقية (وخاصة ليبيا) ومن السودان المصري ومن سوريا .

واستوردت مصر من اللحوم المشلجة والمحفوظة وما إليها في تلك السنة بما قيمته أكثر من نصف مليون جنيه ، كما استوردت من منتجات الالبان كالجبين والزبد واللبن (المركز والجاف) بما قيمته ١,٧ مليون جنيه (ومن هذه بلغت قيمة الجبن وحده ١,٢ مليون جنيه) ، ومعظمها يرد من هولندا وسويسرا والدانمرك وتعنى الحكومة المصرية في الوقت الحاضر بزيادة الثروة الحيوانية عناية كبيرة ، وذلك عن طريق إستيراد الحيوانات وفيرة اللبن وجيدة اللحم من الخارج وتربيتها في مصر ، وكذا الدجاج وغيره من الطيور .

ومن المعروف أن إنتاج اللحم وإنتاج اللبن بكميات كبيرة لا يسيران جنباً إلى جنب في النوع الواحد من الحيوان ، مما يؤدي إلى ضرورة العناية بالتخصص ، فترى بعض السلالات الحيوانية أساسياً لألبانها ، والبعض الآخر أساسياً للحومها ، أما من حيث صفات العمل فإن الحيوانات المصرية لا بأس بها في هذا الغرض ولا يمكن تحسينها عن طريق الاستيراد والتجسين ، إذ لم تنشأ في العالم فصائل حيوانية تتخصص أساسياً للعمل .

وأهم مجال لتحسين الماشية المصرية عن طريق الاستيراد والانتخاب هو في إنتاج اللبن .

والجاموس حيوان اللبن الرئيسى في مصر ، ومع العناية بالحيوان من حيث الغذاء والراحة يمكن أن يزيد إنتاج اللبن من الجاموس المصرى زيادة كبيرة ، ولبن الجاموس المصرى يمتاز بارتفاع نسبة الدسم به ، التى تصل إلى ٨٪ ، وهى فى النفس ٢١ ٪ ، والرأس الواحدة الجيدة من الجاموس المصرى تدر حوالى ٤٠٠ رطل من اللبن فى العام .

أما متوسط ما تدره البقرة المصرية من اللبن فهو ٢٠٠٠ رطل فقط. في العام، وهي كمية ضئيلة جداً بالنسبة لما تدره بعض الأبقار الأجنبية الممتازة كالفريزيان الذي يصل إنتاجه من الحليب إلى ١٣٠٠٠ رطل للرأس الواحدة في السنة.

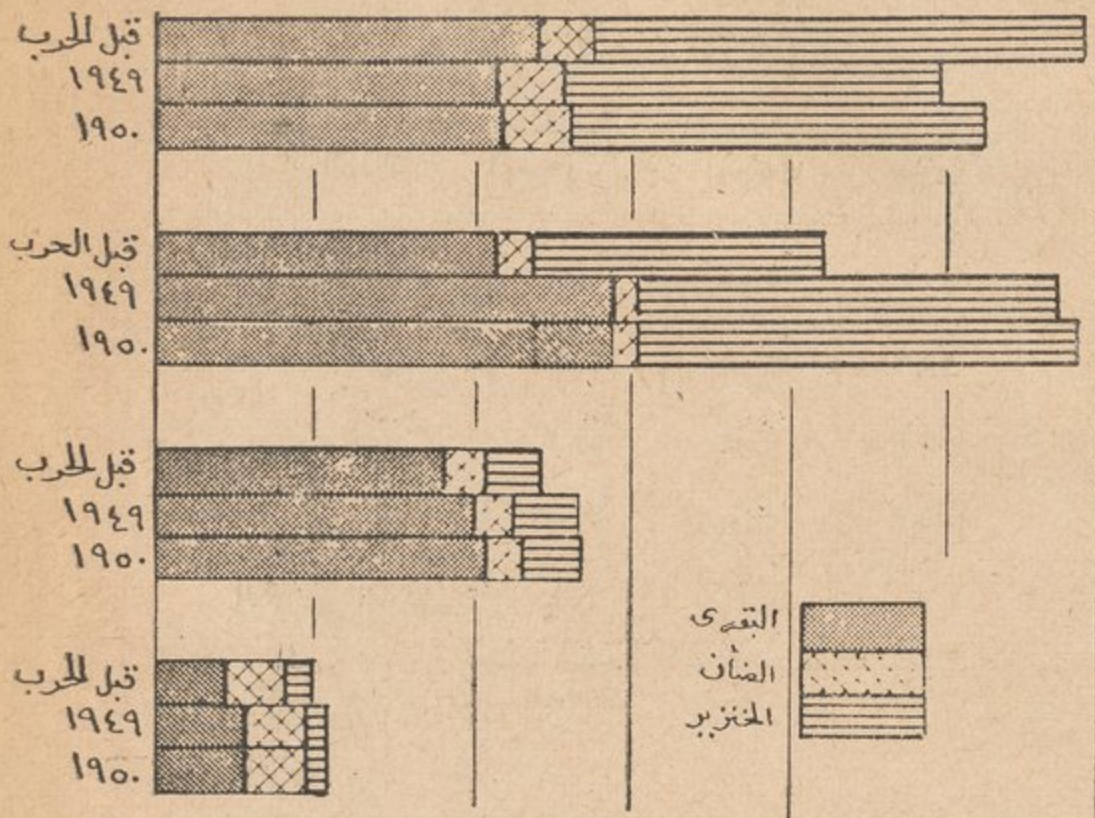
وقد عملت وزارة الزراعة في مصر على إدخال بعض هذه السلالات الأجنبية الممتازة من الأبقار كالجرسي والفريزيان والشورت هورن، وهي في صدد تعميمه وتشجيع الأهالي على تربيته.

٤ - الإنتاج العالمي.

تتميز قارتا أوروبا وأمريكا الشمالية بالتفوق في إنتاج اللحم بأنواعه الثلاث (لحم الخنزير والبقرى والضأن) ويبلغ إنتاج كل من الفارتين حوالي ١٢ مليون طن سنوياً، وإنتاج أمريكا الجنوبية أقل من نصف ذلك (شكل ٣٠).

وقد زاد إنتاج اللحوم في سنة ١٩٥٢ في معظم الأقطار زيادة كبيرة عنه في السنة السابقة، واستمرت الزيادة خلال النصف الأول من سنة ١٩٥٣، وفي أمريكا الشمالية زاد الإنتاج بمقدار ٤٣٪ عما كان عليه قبل الحرب الثانية؛ وفي أوروبا الغربية بمقدار ٦٪ وفي الإقيانوسية بمقدار ٨٪ في سنة ١٩٥٢ عنه في السنة السابقة، أما في الأرجنتين فإن نتائج ثلاث سنوات متعاقبة من الجفاف لا تزال واضحة الأثر.

بمليون الكن المتري



شكل ٣٠ - انتاج اللحوم بأنواعها الثلث

يبين الشكل ن انتاج لحم الخنزير يساوى تقريبا مجموع انتاج اللحم البقري والضأن ، وأن نسبة الاخير صغيرة .

٥ - التجارة الدولية .

بلغ مجموع صادرات اللحم سنة ١٩٥٢ ١,٦ مليون طن ، وأهم الدول المصدرة هي نيوزيلندا التي اصبحت الآن الاولى بعد أن كانت الثانية قبل الحرب الثانية، وهي تساهم بربع مجموع الصادرات تقريبا، وتليها الدنمرك فلارجتين فاستراليا (جدول ٢٠) .

جدول ٢٩ - صادرات اللحوم في أهم الدول المصدرة

(بالآلاف الأطنان المترية)

الدولة	١٩٣٤ - ٣٨	١٩٥١	١٩٥٢
نيوزيلندا	٢٧٦	٢٨٨	٤٠٩
دانمرك	٢١٣	٢٨٨	٢٨٣
ارجنتين	٥٨١	٢٨٥	٢٣٢
أستراليا	٢٤١	١٩٨	٢٢١
الأراضي المنخفضة	٤٥	١١٢	١٢٤
المجموع (بما فيه أورجواي وكندا والولايات المتحدة وفرنسا وأرلندا)	١,٦٥٨	١,٥٠١	١,٥٥٧

يبين الجدول أن نيوزيلندا قد أصبحت منذ الحرب أولى الدول المصدرة للحوم بأنواعها كما يبين
والخمسة دول الأخرى .

ولم ترتفع تجارة اللحوم الدولية بمثل ما ارتفع الإنتاج إذ أنها في سنة ١٩٥٢ لم تزد إلا قليلاً عنها في السنة السابقة ، وذلك بسبب زياده الطلب المحلي وزيادة استهلاك الفرد في الدول المنتجة الأولية ، وبسبب صعوبة الحصول على العملات في بعض الدول المستوردة ، وقد وطدت نيوزيلندا من مائة مركزها كالدولة المصدرة الأولى ، وكانت الدانمرك ثانياً الدول المصدرة ، ولم تبلغ الكمية المشحونة من الأرجنتين إلا ٤٠ ٪ من مستوى ما قبل الحرب الثانية . وكانت التجارة في الحيوانات الحية أقل من مستوى السنة السابقة ، فقد

قلت صادرات الحيوانات الحية من الدنمرك بمقدار ٤٠ ٪ عن السنة السابقة (ومعظمها الى ألمانيا الغربية) ، وقلت صادرات ايرلندا من الحيوانات المسمنة بمقدار الثالث ، بسبب توسع صناعة حفظ اللحوم المحلية ، وقد تلاشت صادرات كندا الى الولايات المتحدة بسبب الحظر الذي فرضته الاخير على استيراد الحيوانات من الأولى .

وقد نقصت وأردات ألمانيا الغربية وفرنسا والبلجيك والولايات المتحدة من اللحوم في سنة ١٩٥٢ عن السنة السابقة ، بينما زادت واردت المملكة المتحدة قليلا ، وهذه الزيادة ساعدت على زياده موارد اللحوم فيها ، وخاصة بسبب زياده الإنتاج المحلي أيضاً ، إلا أن نصيب الفرد من اللحوم في بريطانيا لا يزال أقل بمقدار الثالث مما كان عليه قبل الحرب الثانية .

والمملكة المتحدة اكبر دول العالم استيراداً للحوم ، فتستورد عادة ٩٥ ٪ من لحوم العالم المصدرة ، وقد بلغت جملة وارداتها منها في متوسط سنة ١٩٣٤ - ٣٨ ١,٥٣٢ مليون طن ، منها اكثر من نصف مليون من اللحم البقري وثلث مليون طن من الضأن وثلث مليون طن تقريباً من لحم الخنزير ، وفي سنة ١٩٥٢ تناقصت وارداتها الى ١,٠٧٣ مليون بسبب قيود الاستهلاك فيها (أذتباع اللحوم بالبطاقات) ، منه حوالى ثلث مليون طن من الضأن وربع مليون طن من لحم الخنزير ، وزادت كمية اللحوم المستورد المحفوظة في العلب الى ١٩٥ ألف طن في سنة ١٩٥٢ وكانت ثلث هذه الكمية في سنة ١٩٣٤ - ٣٨ ، والحكومة البريطانية متعاقد على شراء جميع صادرات اللحوم من نيوزيلندا وأستراليا ومعظم صادرات الدنمرك والأراضي المنخفضة وبولندا وايرلندا ، وكندا والارجنتين .

٧ - نصيب الفرد من استهلاك اللحم.

بمقارنة نصيب الفرد من أستهلاك اللحم قبل الحرب الثانية بنصيبه في

سنة ١٩٤٩ يلاحظ نقص ظاهر في الأمانة الأخيرة في كثير من جهات العالم ماعدا بعض الدول كالولايات المتحدة وكندا حيث يبلغ نصيب الفرد في سنة ١٩٤٩ ٧٠ كيلو جراما في السنة، وفي الأرجنتين وارجواي حيث يبلغ ١٢٢ كيلو جراما في السنة وفي جنوب أفريقية ٤٤ كيلو جراما في السنة. وهو في غرب أوربا ٣٠ ك ج واوربا الشرقية ٢٤ ك ج. وفي الجزائر ومصر ٧ ك ج. وفي الهند والباكستان ٣ ك ج. وفي اليابان ١ ك ج.

٨ - أسعار اللحوم.

وفي السنوات الأخيرة كانت اثمان اللحوم في العالم من الارتفاع بحيث شجعت الإنتاج. أما في سنة ١٩٥٢ فقد أنخفضت أسعار اللحوم أنخفاضا كبيرا في كثير من دول نصف الكرة الشمالي. ويرجع ذلك إلى زيادة إنتاج اللحوم أكثر مما يرجع إلى تناقص الطلب.

أما في نصف الكرة الجنوبي فقد واصلت أسعار اللحوم في الارتفاع. وكانت مستوى أسعار عقود بريطانيا مع الأرجنتين وأستراليا ونيوزيلندا أعلى بكثير منها في الموسم السابق. وفي أوربا الغربية كانت أسعار الحيوانات في سنة ١٩٥٣ أقل منها في سنة ١٩٥٢ باستثناء بريطانيا. وكذا أنخفضت الأسعار في الولايات المتحدة وكندا.

أما في السنة القادمة ١٩٥٣ / ٥٤ فتشير دلائل المراعى الصيفية في نصف الكرة الشمالي وعلف الحيوانات في غضون سنة ١٩٥٣ إلى تحسن في الموقف. فعدد الماشية في الولايات المتحدة وكندا قد ضرب الرقم القياسي. وكذا في الاوقيانوسية. وقد زاد عدد الخنازير كثيرا في بريطانيا والدايمرك والأراضي المنخفضة والسويد. أما في غرب أوربا والبلجيك فلا تنتظر زيادة محسوسة. وستواصل تجارة اللحوم في السنة القادمة توسعها وخاصة في الاوقيانوسية والدايمرك والأراضي المنخفضة. إلا أن أهم العوامل في تجارة اللحوم هو الموقف في الأرجنتين.

الفصل الثالث

منتجات الالبان

- ١ - الألبان ومنتجاتها
 - أ - اللبن والجبن .
 - ب - الزبد .
 - ج - الجبن .
- ٢ - الظروف المناخية والاقتصادية .
- ٣ - التوزيع الجغرافي .
 - أ - شمال غرب أوروبا .
 - ب - نصف الكرة الجنوبي .
- ٤ - الانتاج العالمى والتجارة الدولية .
- ٥ - المنافسة بين الزبد والدهن النباتى (المارجرين) .
- ٦ - منافسة الجبن واللبن للزبد واللحم .

١ - الألبان ومنتجاتها .

أ - اللبن .

يدخل اللبن فى التجارة اما سائلا طازجا أو مكثفا أو مسحوقا ، وقد زاد تقدم وسائل التبريد من تجارة اللبن الطازج ، اما الألبان المحفوظة فلا تحتاج الى وسائل مواصلات خاصة ، وقد تقدمت وسائل تجفيف اللبن تقدما كبيرا حتى انه لم يعد يميز فى الطعم من اللبن الطازج ، ولذا فقد زادت تجارته الدولية كثيرا .

فى سنة ١٩٣٤ - ٣٨ كانت جملة التجارة الدولية فى الألبان ٢٥٧ ألف طن .

معظمها من اللبن المكثف والمبخر ، ولم يكن منها من اللبن المجفف الا ثلاثين
الف طن ، وفي سنة ١٩٥٢ زادت الكمية الاجمالية الى ٥٩٥ الف طن ، وكان
منها من اللبن المجفف ١٩٩ الف طن . وبين الجدول رقم ٣٠ اهم الدول
المصدره للالبان في سنة ١٩٥٢ .

ب - الزبد .

يجب ملاحظة أن هناك تخصصا ظاهرا في مناطق منتجات الالبان ، فهي
تتخصص في تصدير اللبن او الزبد أو الجبن دون الجمع بينها جميعا ، فالدانمرك
تشتهر بالزبد والارض المنخفضة بالجبن وسويسرا بالالبان والجبن ، إلا أن التقدم
كان كبيرا في السنوات الاخيرة في نيوزيلندا فاصبحت الآن أولى الدول
تصدير الزبد والجبن معا .

ج - الجبن .

هناك انواع كثيرة مختلفة من الجبن ، وهي تتصل اتصالا وثيقا بالظروف
الانتاجية الطبيعية المحلية ، وجبن الروكفور وغيره يصنع من البان النعاج ،
ولذا تربي النعاج لهذا الغرض في جنوب ايطاليا واواسطها .

٤ - الظروف المناخية والاقتصادية .

تجود ماشية الالبان في مناخ الشواطى الغربية البحرى (راجع ص ك
في التمهيد) ، فالصيف الدافىء الرطب هناك يساعد على نمو الاعشاب نموا
سريعا وعلى توفير مياه الشرب للحيوان ، والشتاء المعتدل الرطب يسمح للحيوانات
بالتجول في المراعى طول العام مما يقلل من نفقات التغذية ، ويسمح
للحيوانات بالاستفادة من الهواء الطلق ، هذه هي العوامل الطبيعية .

أما العوامل الاقتصادية فاهمها القرب من اسواق الاستهلاك ، لأن اللبن
سريع العطب ، الا أن تقدم وسائل المواصلات بالطرق الزراعية وبالقطارات

الحديدية الخاصة بالالبان قد ساعدت صناعة منتجات الالبان على أن تقوم على مسافة اقرب من الجهات التي تتوافر فيها الظروف الطبيعية المثالية ، اما اذا كانت المنتجات كالزبد والجبن والالبان المحفوظة فان عامل القرب من الأسواق يصبح عاملاً ثانوياً ، وتأتي قلة العوامل الطبيعية ، ولذا قد تقوم الصناعة في جهات جبلية وعرة كما هو الحال في سويسرا .

٣ - التوزيع الجغرافي .

أن الجهات التي تشتهر بمنتجات الألبان تتركز في جهات قليلة ، وهي شمال غرب أوروبا والولايات المتحدة ونيوزيلندا وجنوب شرق استراليا والأرجنتين .

١ - شمال غرب أوروبا .

يجتمع في شمال غرب أوروبا العاملان الهامان ، المشار اليهما : الظروف المناخية المثالية والقرب من الأسواق . ولذا كان شمال غرب أوروبا اهم اقاليم الالبان في العالم ، ونشأت هنا أهم السلالات التي تتميز بالبانها ، ويزيد تكدس السكان في المراكز الصناعية من الحاجة الى اللحوم والالبان ، ولذا يربى بها عدد هائل من الماشية في الجهات كثيرة المطر قليلة الخصوبة نسبياً ، حيث لا تصلح الارض الا للراعى ، وفي كثير من الجهات يستعان في تربية الماشية باستيراد وجزء كبير من غذائها كالذره والحلفا والدريس والكسب ، ومع أن إنتاج الألبان من الحرف الهامة في كل جهات شمال غربى أوروبا ، فان السكان في المناطق الصناعية يستهلكون كل الانتاج من اللبن والزبد ، وتستورد كميات كبيرة من الجبن والزبد من الجهات الأقل ازدحاماً ، من الدانمرك حيث السكان قليلون والزراعة تقوم على أساس علمي ، ومن الأراضي المنخفضة

وإيرلندا حيث تكثر المراعى الرطبة ، ومن سويسرا جبلية السطح ، وتصدر
هذه البلاد منتجاتها إلى ألمانيا وبريطانيا .

ب - نصف الكرة الجنوبي .

تكثُر في نصف الكرة الجنوبي الاراضى الصالحة لمراعى الألبان صلاحية
فائقة ، وقد ساعد تقدم المواصلات ووسائل التبريد على تصدير الزبد ،
ويزداد الاهتمام بانتاج الزبد مع انخفاض أسعار القمح والصوف ، مما يجعل
انتاج الزبد عملاً مربحاً .

٤ - الانتاج العالمى والتجارة الدولية .

سبق الإشارة إلى تركيز منتجات الألبان فى جهات قليلة فى العالم أهمها
شمال غرب اوربا والولايات المتحدة ونيوزيلندا وجنوب شرق استراليا ،
(جدول رقم ٣٠)

مجمول ٣٠ - صادرات منتجات الألبان .

(بآلاف الاطنان المترية)

الدولة	الزبد		الجبن		الألبان المحفوظة	
	١٩٣٤-٣٨	١٩٥٢	١٩٣٤-٣٨	١٩٥٢	١٩٣٤-٣٨	١٩٥٢
نيوزيلندا	١٤٠	١٨٦	٨٧	٩٣	١٠	٦٤
دانمرك	١٤٩	١١٧	٨	٥٤	١٨	٥٨
الأراضي المنخفضة	٥٠	٥٠	٦٠	٧٨	١٧٩	٢٣٧
استراليا	١٠٠	٣٤	٩	٢٦	٩	٦٠
فرنسا	٤	١	١١	١٨	٥	١٨
ايطاليا	١	—	٢٤	١٩	٢	١٣
السويد	٢٣	١٣	—	٢	—	٧
سويسرا	—	—	١٩	٢٠	٦	٤
كندا	٢	—	٣٣	١	١١	٣١
الولايات المتحدة	١	—	١	٢	١٧	١٠٣
المجموع	٤٧٠	٤٠١	٢٥٢	٣١٣	٢٥٧	٥٩٥

يبين الجدول التخصيص في صادرات منتجات الألبان ، واهم الدول المتخصصة في تصدير الزبد بالترتيب نيوزيلندا والدانمرك والأراضي المنخفضة ، وفي تصدير الجبن بالترتيب نيوزيلندا والأراضي المنخفضة والدانمرك ، وفي تصدير الألبان المركزه والمبخره والمسحوقه بالترتيب الأراضي المنخفضة والولايات المتحدة ونيوزيلندا .

ونظراً لأن زيت الزيتون يحل محل الزبد في كثير من بلاد البحر المتوسط ، وزيت النخيل يحل محل الزبد في البلاد المدارية ، ونظراً لأن معظم الجهات الواقعة في خطوط العرض المعتدلة الباردة تحصل على حاجتها من الزبد محلياً ، فان صادرات منتجات الألبان مركزه في دول قليلة .

وكانت الظروف في الشهور الأولى من سنة ١٩٥٣ ملائمة للرعى وبذا زادت منتجات الألبان زيادة كبيرة في كثير من الدول عن السنة السابقة ، وكان

الانتاج في الولايات المتحدة يميل الى الثبات منذ سنة ١٩٤٧ ، اما في كندا فكان انتاج الالبان في تناقص منذ مدة ، إلا أنه زاد زياده كبيره في سنة ١٩٥٣ ، بسبب تحسن الأحوال المناخية للرعى وبسبب تغير الاسعار في صالح الالبان دون اللحوم .

أما في أوروبا الغربية فكانت منتجات الالبان في سنة ١٩٥٢ في نفس مستوى العام السابق ، بسبب موجة الجفاف في الصيف وبسبب انتشار أمراض الفم والقدم ، إلا انه كانت هناك زيادة في الإنتاج في معظم الدول الأخرى في أوائل سنة ١٩٥٣ ، فقد واصلت نيوزيلندا تقدمها ، كما انتعشت استراليا كثيرا بعد سنة الجذب التي حلت بها في ١٩٥١ / ٥٢ ، كما أن هناك تقدما كبيرا في أمريكا اللاتينية وأفريقية وآسيا بسبب المساعدات الفنية وبسبب التوسع الزراعي الكبير الذي يسير على قدم وساق في تلك الأرجاء في صناعة الالبان .

وقد أدت زيادة إنتاج الالبان وثبات أسعار الزبد الى التوسع في صناعة الزبد في أوائل سنة ١٩٥٣ وكان قد نقص كثيرا ، وفي أوروبا الغربية كان الإنتاج اقل من العام السابق بمقدار ٤ ٪ ، وكان إنتاج الولايات المتحدة ثابتا ، أما كندا فزاد انتاجها بمقدار ٩ ٪ عنه في سنة ١٩٥١ ، كما زاد انتاج الاوقيانوسيه في موسم ١٩٥٢ / ٥٣ زيادة كبيره .

٥ — المنافسة بين الزبد والدهن النباتي (المارجرين) .

أما تحارة الزبد في سنة ١٩٥٢ فقد واصلت الانخفاض فبلغت أربعة ملايين طن ، وكانت ٤٧ مليون طن قبل الحرب الثانية ، بسبب نقص الإنتاج والصادر من الدنمرك والأراضي المنخفضة والسويد ، وكان من اثر ذلك ان انخفضت واردات بريطانيا من الزبد بمقدار ١٦ ٪ ، وواردات غرب أوروبا بمقدار ٦٦ ٪ .

ويجب أن نذكر أن طلب الزبد مرن جدا ، وهو يتوقف على نسبة ثمنه الى

ثمن المارجرين ، فتكلفه انتاج الوحده من الدهن النباتى اقل منها فى دهن الالبان ، وعلى ذلك فالاجراءات التى تتخذ لرفع سعر الزبد المستهلك تذهب ادراج الرياح ، اذا لم تقترن بتقييد استهلاك المارجرين الامر الذى لم يتيسر للحكومات عمله بعد غزو كوريا .

فالحبوب الزيتيه وزيت الحبوب ، وهى ما يصنع منه المارجرين ، قد ارتفعت اسعارها بعد منتصف سنة ١٩٥٠ ، إلا انها عادت الى الانخفاض فى أوائل سنة ١٩٥٢ إلى اقل من مستواها قبل الحرب الكورية ، وقد ساعد هذا الانخفاض فى اسعار الزيوت وحبوبها فى توطيد مركز المارجرين فى ميدان منافسته للزبد ، كما ساعد على ذلك أيضا الاجراءات الحكومية فى البلاد المختلفة . وهناك خمس عشرة دولة رئيسية تنتج المارجرين ، ارتفع مجموع انتاجها من ٨٧٦ مليون كيلوجرام فى سنة ١٩٣٨ ، الى ٢.٠٦٦ مليون كيلوجرام فى سنة ١٩٥١ ، وقد زاد انتاج المارجرين فى كل من أمريكا الشمالية وأوربا ، لكن الولايات المتحدة التى زاد انتاجها من المارجرين بمقدار ٥٠ مليون كيلوجرام ، قل انتاجها من الزبد بمقدار ٩٠ مليون كيلوجرام ، وفى أوربا زاد انتاج المارجرين كثيرا فى بريطانيا وفى المانيا الغربية . ونسبة ثمن المارجرين الى الزبد كنسبة ١ : ٣ تقريبا ، وهى تميل الى الانخفاض ، ويساعد على هذا الانخفاض سياسة الحكومات المختلفة ، ولذا فان مستقبل الزبد لا يبدو حسنا .

٦- منافسة الجبن واللبن للزبد واللحم

أما مركز الجبن الانتاجى فقد واصل الثبات ، فزاد انتاج أوربا من الجبن بمقدار ٢٠ ٪ عما قبل الحرب الثانية . كما زاد انتاج الولايات المتحدة والاقوىا نومييه ، وقد انخفضت تجارة الجبن الدولية سنة ١٩٥٢ ، ولو أنها زادت عما قبل الحرب ، اذ نقصت صادرات كندا والولايات المتحدة من الجبن من ٥٠ ألف طن سنة ١٩٥١ الى ٣ آلاف طن سنة ١٩٥٢ ، إلا أن صادرات استراليا من الجبن وكذا صادرات كل الدول الأوربية المنتجة الرئيسية قد زادت ، فيما عدا السويد .

وبينما طلب الزبد من جداً ، فإن عرض اللبن ليس كذلك ، فقد زاد طلب اللبن حديثاً ، سواء كان سائلاً أو جنباً ، ففي الولايات المتحدة وغيرها من الدول الشمالية اخذ الناس في تفضيل الأغذية الغنية بالبروتين كاللبن السائل والجبن ، على المواد الدهنية الصرفة ، كما ساعد التقدم العلمى في تبريد وتعقيم اللبن في القضاء على المخاوف التى تساور الانسان عن اللبن السائل .

وقد استعمل اللبن المتوفر من نقص انتاج الزبد في صناعة الجبن ، ففي سنة ١٩٥١ زاد انتاج الجبن كثيراً في المانيا الغربية والدول الأوربية الأخرى الشهيرة بالجبن ، وقد حل الجبن محل الزبد واللحم الى درجة كبيرة في بريطانيا مما أدى الى زياده واردات الأخيرة من ١٥٦,٥ الى ١٩٧ مليون كيلوجرام من الجبن ، وخمس الكمية الأخيرة من الولايات المتحدة .

وزاد انتاج اللبن المحفوظ في الدول المنتجة الرئيسية ، وخاصة في كندا والأراضى المنخفضة ونيوزيلندا والولايات المتحدة فيما يختص باللبن المجفف .

الموقف في المستقبل .

أما في سنة ١٩٥٣ / ٥٤ فتدل جميع الدلائل على زيادة في الإنتاج والتجارة الدولية عن سنة ١٩٥٢ / ٥٣ ، إلا أن التجاره الدولية ستتوقف الى حد بعيد على سياسة الحكومات تجاه حماية الإنتاج المحلى وعلى صعوبات العملة . وسبق القول (في القطن) أن حكومة الولايات المتحدة تشتري المحاصيل الزراعية الفائضة من الزراع وتقوم بتوزيعها . وقد تكدست كميات كبيرة منها مما دفع تلك الحكومة الى إصدار قانون يسهل بيع هذا الفائض للدول الأخرى ، وهو قانون المعونة الاختيارية ، وتعزم مصر الاستفادة من هذا بشراء حوالى ٤٢ مليون رطل لبس وزبد ، وحوالى ربع مليون طن من القمح ، وحوالى ١٤ ألف طن من الزيت و١٥ ألف طن من الجبن وكذا بعض اللحوم المحفوظة والدخان .

الباب السابع

الغلات البحرية

الفصل الأول

الأسماك

- ١ - وسائل الاستفادة من الأسماك .
- ٢ - أنواع الأسماك وتوزيع استهلاكها .
- ٣ - مصائد الأسماك الرئيسية في العالم والتوزيع الجغرافي للأنواع .
- ٤ - الانتاج العالمى للأسماك .
- ٥ - التخصص الحديث في صيد الأسماك .
- ٦ - التجارة الدولية في الأسماك .

١ - وسائل الاستفادة من الأسماك .

إن أنتاج العالم من الأسماك لا يسهل معرفته على وجه الدقة ، الآن هيئات البحث العالمية تقدره بحوالى ٢٦ مليون طن من السمك الطازج (كما يخرج من الماء) سنة ١٩٥٢ ، وحوالى ٨٠٪ من هذا الانتاج مصدره البحار والباقي المياه الداخلية فى القارات كالبحيرات والانهار وغيرها .
ووسائل أستهلاك هذه الغلة السمكية يختلف من مكان إلى آخر وتتوقف هذه الوسائل على نسب الأنواع المختلفة من الأسماك فى الغلة ، كما تتوقف على طبيعة الطلب للأسماك وعلى الكفاية الفنية فى حفظ وفى تنويع المنتجات الصناعية منها ، (ويلاحظ أن أعظم المحاصيل السمكية تنتج من البحار المتاخمة لنصف الكرة الشمالى) .

(م ١٦ دعائم الانتاج العالمى)

ولكن تتفق كل أقطار العالم في أن الغرض الأساسي الأول هو استهلاك الأسماك طازجة ، ويبلغ ما يستهلك طازجا حوالى ٤٥ ٪ من المجموع الكلى .

وبلى ذلك من حيث الأهمية معالجة الأسماك بطريقة أو باخرى ، كتجفيفها أو تمليحها أو تبيلها أو تخليلها ، وثالث إنتاج العالم من الأسماك يستهلك على هذا الشكل فى أنحاء متعددة من العالم ، وخاصة فى آسيا وفى جنوب ووسط وشرق أوروبا وفى الكنفو البلجيكية والبرازيل .

أما صناعة حفظ الأسماك فى العلب فتستهلك ٧ ٪ من إنتاج العالم من السمك ، وهى عظمى الأهمية فى أمريكا الشمالية ، إلا أنها أقل أهمية فى أوروبا والاتحاد السوفيتى ، ولو أنها فى هذه البلاد الأخيرة صناعة ثابتة الأركان . وقد بدأت هذه الصناعة فى سنى الثمانين من القرن الماضى ، وقد وصلت الآن الى درجة عظيمة من التقدم .

ثم يأتى تمليح الأسماك وتجميدها، وهذه أحدث وسائل حفظها، وقد بدأت هذه الصناعة على نطاق تجارى فى سنى العشرين من القرن الحالى ، وتقدمت وازدهرت بسرعة فى أمريكا الشمالية فى سنى الثلاثين وهى الآن ركن هام من أركان صناعة الأسماك هناك ، ونسبة ما يستهلك من السمك على هذا الشكل ٣,٥ ٪ من إنتاج العالم .

وفى السنوات العشر الماضية تقدمت كثيرا صناعة جديدة هى عصر الأسماك لاستخراج زيوتها ثم تحويلها إلى أقراص محفوظة جافة. وذلك للتخلص من الأنواع التى لا تستهلكها الأسواق فى المواسم التى تتوافر فيها .

ويمثل هذا القسم ١٠ ٪ من إنتاج العالم ، وتكثر الاستفادة من السمك

بهذه الطريقة في أفريقية وفي أوروبا وأمريكا الشمالية - حيث تستهلك هذه البضاعة
ثلث أسماك الأولى وخمس أنتاج الثانية .

٣ - أنواع الأسماك وتوزيع استهلاكها .

ومن جملة أنتاج مصائد الاسماك في العالم سنة ١٩٥٢ البالغة ٢٥,٩ مليون
طن (بما فيها ذوات الاصداف والجنبرى والكابوريا الخ) : ٦,٥ مليون
طن من الرنجة والسردين والبشارد ، ٣,٥ مليون طن من الكود والهادوك
و ١,٥ مليون طن من التونة .

وقد استهلك من تلك الجملة ١١,٦ مليون طن طازجا ، ٢٨,٣ مليون طن
بعد معالجتها بالملح أو الخل أو الدخان ، و ٢,٧ مليون طن لاستخراج الزيت
منها وطبخها وتحويلها الى أقراص ، ١,٧ مليون طن حفظت بالعلب ، وحوالى
١ مليون طن استهلكت مبردة مجمدة .

٣ - مصائد الأسماك الرئيسية في العالم والتوزيع الجغرافى للأنواع .

تتميز أسماك المياه المدارية الدافئة بوفرة أنواعها المختلفة ، إلا أن كل مصائد
الأسماك الهامة في العالم تقع في بحار الجهات المعتدلة والمعتدلة الباردة ، وتقدر
المقدرة الانتاجية للعالم من الأسماك ب ٢٦ مليون طن منها ١٢ مليون طن من
آسيا ، و ٦ مليون طن من أوروبا ، و ٣,٨ من أمريكا الشمالية والوسطى ، و ٢
مليون طن من الاتحاد السوفيتى .

وهناك أربع مناطق هامة لصيد الأسماك في العالم في عرض البحار :

١ - شواطئ المحيط الهادى الشمالى فى الولايات المتحدة وكندا ،

وتشتهر بأسماك السالمون والكود والهايت والرنجة ، ولكن أهم الحرف

صيد السالمون لحفظه وتصديره ، ويتعقب الصيادون أسماك السالمون في أنهار
وخلجان ألاسكا وكولمبيا البريطانية وبحار الولايات المتحدة المجاورة ، حيث
يصاد منه كميات هائلة .

ب — شواطئ المحيط الأطلنطي الشمالى فى لبرادور ونيوفنلاند ، ومعها
الشطوط العظيمة وكندا وولايات نيوانجلند فى الولايات المتحدة ، وأهم
الأسماك المتوطنة فى هذه الجهات الكود والهادوك والرنبجة ، وهناك أيضاً
مصائد هامة قريبة من الشواطئ لأنواع أخرى من الحيوانات البحرية (كسمك
المحار والجنبرى والكابوريا وأبو جلمبو الخ الخ) .

ج — شواطئ شمال غرب أوربا ، التى تمتد من رأس الشمال محاذية لبحر الشمال
وحول الجزر البريطانية وايسلندا وتمتد جنوباً إلى شمال افريقية ، وفى السنوات
العادية يبلغ إنتاج بريطانيا من مصائد أسماكها أكثر من مليون طن ، ويعمل
بالصيد هناك مليون شخص (وبمصر ٦٠ ألف صائد سمك) ، ونصف سمك
بريطانيا من الرنبجة ثم الكود ثم الهادوك ويبلغ ثمنه ١٦ مليون جنيه فى السنة ،
ومصائد فرنسا وأسبانيا والبرتغال تتخصص بالسردين .

د — شواطئ اليابان ، ومصايد الأسماك فى اليابان أهم منها فى أى بلد أوربى ،
والأنواع الشائعة هناك الرنبجة والهادوك والسردين .

وقد أخذت تجارة الأسماك الدولية فى التوسع فى السنوات الأخيرة .

وللسمك المحفوظة فى العلب تجارة كبيرة ، كما أن الكود والرنبجة المجففة
والمدخنة تصدر بكميات هائلة من دول شمال أوربا إلى دول جنوب أوربا
اللاتينية حيث تستهلك موسمياً لأسباب دينية ، كما أن تقدم وسائل التبريد قد دفع
بتجارة السمك الطازج كثيراً إلى الأمام .

٥ - الانتاج العالمى للأسماك.

وبلغ إنتاج العالم من صيد الأسماك فى سنة ١٩٥٢ ٢١ مليون طن خام (أى كما تخرج من البحر مع رؤوسها وباطنها) ، يضاف الى هذا ٥ مليون طن انتاج الصين والاتحاد السوفيتى .

وفى سنة ١٩٣٨ كان انتاج العالم ١٢,٤ مليون طن فقط (بدون الصين والاتحاد السوفيتى) .

ونظراً لأن معظم دول العالم تشتغل بصيد الأسماك ، ونظراً لأن هناك اختلاف كبير جداً بين بعضها والبعض الآخر من حيث كمية الانتاج ومن حيث أنواعها سنقسم العالم من حيث الإنتاج إلى ثلاث أقسام :
القسم الأول الدول الرئيسية ونتاجها بملايين الأطنان والقسم الثانى دول متوسطة وإنتاجها بمئات الآلاف من الأطنان وأهم دول القسم الثانى بالترتيب المانيا الغربية وفرنسا وأسبانيا وايسلند والفلبين والقسم الثالث دول صغيرة يذكر انتاجها بعشرات آلاف الأطنان كإيطاليا والبلجيك ومصر .

وبين الجدول الآتى دول القسم الأول وهى الدول الرئيسية فى صيد الأسماك فى العالم ، كما يبين ازدياد أهمية صناعة صيد الأسماك فى العالم فى النصف قرن الأخير (جدول ٣١) .

جدول ٣١ - محاصيل السمك في اهم الدول المنتجة .

بآلاف الأطنان

١٩٥٢	١٩١٠	القطر
٤٦٧٤	٢٠٠٠	اليابان
٣٠٠٠	٢٠٠٠	الصين
٢٥٠٠	١٠٠٠	الاتحاد السوفيتي
٢٣٤٤	١٠٠٠	الولايات المتحدة
١٧٩٩	٦٣٠	النرويج
١١٠٠	١١٦٢	بريطانيا
١٦٠٠٠	٨٠٠٠	المجموع

يبين الجدول أن أنتاج هذه الدول من الاسماك قد تضاعف في الأربعين سنة الماضية

وتنتج هذه الدول الست في الوقت الحاضر ٦١٪ من جملة أسماك العالم .

أما دول القسم الثاني المتوسطة الإنتاج فهي ثلاث عشرة دولة انتجت فيما بينها خمس اسماك العالم ، وهذه قد رفعت انتاجها بمقدار ١٦٠٪ أي من ٢ مليون طن في سنة ١٩١٠ إلى ٥,٣ مليون طن في سنة ١٩٥٢ ، ومن بين هذه الدول أيضا كندا والبرتغال واتحاد جنوب أفريقية ، وبعض هذه الدول ضاعف انتاجها عدة مرات .

ومن بين الدول الصغيرة مصر ، وكان انتاج مصر من الاسماك سنة ١٩٣٥ ٤١ الف طن وفي سنة ١٩٤٧ ٥٧ الف طن وفي سنة ١٩٤٨ ٤٢ الف طن ، وهذه الكمية الأخيرة الأخيرة كان يعمل في انتاجها ٦٠ الف هم جملة صائدي الاسماك بمصر في تلك السنة .

أما أسطول صيد الأسماك المصري فيبلغ ٩٠٠٠ قارب صغير تصطاد
الأسماك في البحيرات المصرية وغيرها من المصائد الداخلية في البلاد، وكذا
١٦٥٠ قارب شرعى تصطاد الأسماك من البحار المصرية في مياه مصر الإقليمية،
و ١٢٠٠ قارب شرعى آخر و ٧٥ قارب بخارى تعمل في صيد السردين، أما
صيد الأسماك في بحر البحار فيقوم به ٩٥ قارب أغلبها يسير بالبحار.

ومتوسط استهلاك الفرد من السمك في مصر أقل من ٥ كيلو جرام في السنة
(ومن اللحم ٧ كيلو جرام)، وفي الولايات المتحدة من السمك من ٥ الى ١٠
كيلو جرام وفي بريطانيا من ١٠ الى ٢٠ كيلو جرام.

وفي سنة ١٩٥١ استوردت مصر من الخارج بما قيمته مليون ونصف مليون
جنيه من الأسماك ومنتجاتها، منها مليون جنيه من الأسماك المحفوظة في العلب
ونصف مليون جنيه من الأسماك المعالجة بالملح أو الدخان والمجففة (وخاصة
الرنجة والبكلاه).

وكان إنتاج الأسماك في العالم في سنة ١٩٥٢ في مستوى الانحاج سنة ١٩٥١
تقريبا، وقد نقص إنتاج بعض الدول الكبيرة بعض الشيء إلا أنه قد عوض
ذلك الزيادة في إنتاج باقي الدول الأخرى وخاصة اليابان، وذلك لأن البلاد
المتخلفة قد أخذت في اقتباس الوسائل الحديثة لزيادة إنتاجها من الأسماك، وقد
أدت الزيادة في موارد اللحوم في سنة ١٩٥٢ (وكانت جملة حوالى ٣٦
مليون طن ص ٢١٢) إلى تخفيف ضغط الطلب للأسماك التي كانت أسعارها سنة
١٩٥٢ حوالى مستوى أسعار ١٩٥١ أو أقل بقليل، وقد أخذت تكلفة إنتاج
الأسماك في الارتفاع كما كان هناك بعض البطالة في أساطيل صيد الأسماك
في البلاد الصناعية.

وقد زاد في سنة ١٩٥٢ إنتاج الأسماك المثلجة وأسماك الكود المملحة،
وكان إنتاج الرنجة المملحة في مستوى العام السابق، لكن إنتاج معظم أنواع
السمك المعبأ قد انخفض فيما عدا التونة.

٥ - التخصص الحديث في صيد الأسماك .

وثلاثة أرباع أسماك العالم تنتجها ٢٥ دولة ، وقد كان التقدم في العالم رائعا في الأربعين سنة الأخيرة ، إذ تراوحت زيادة الانتاج بين ١٠٠ ٪ و ١٥٠ ٪ .

وقد كان معظم التقدم ناشئا عن تركيز الاهتمام على نوع واحد فقط . فالنرويج مثلا وجهت اهتمامها إلى أسماك الرنجة الشتوية ، ولذلك فقد تضاعف انتاج النرويج من الرنجة منذ سنة ١٩٣٨ إلى الآن .

وفي بريطانيا حدث ما يشبه هذا ، فقد انشأت أسطولا خاصا لصيد سمك الكود من جزيرة بير وبحر بارنتس فعوض محصوله النقص الخطير في محصول الرنجة الانجليزي من بحر الشمال ، وقد ساعد على ذلك التخصص اكتشاف موارد غنية من سمك الهادوك والبليس في بحر الشمال ، مما دفع دول غرب اوربا على زيادة أساطيلها من السفن التجارية الصائدة التي تعمل في عرض بحر الشمال بعيداً عن المياه الإقليمية (والمياه الإقليمية تمتد عادة حوالي ١٢ ميلا من الشاطئ) حيث يصبح البحر ملكا شائعاً تعمل به مراكب الصيد النرويجية والبريطانية والألمانية والهندي وغيرها في حرية وعلى قدم المساواة في الحقوق .

وإيسلندا كذلك قد أخذت بعد الحرب الثانية في التخصص في صيد سمك الكود ، فاصبح انتاجها منه الآن ضعف ما كان عليه قبلها .

والولايات المتحدة قد وجهت اهتمامها أخيرا إلى التونة ، فبعد أن كان انتاجها منها لا يكاد يذكر ، أصبحت صناعتها الآن من أحدث الصناعات وأكثرها رأس مالا وأوسعها توزيعا .

واتحاد جنوب أفريقيا قد ركز اهتمامه بعد الحرب الثانية في استخراج زيوت الأسماك وعمل أقراص السمك المسحوق الجاف من سمك البلشارد ،

وزاد انتاج جنوب أفريقيا من هذه الصناعة زيادة رائعة منذ الحرب الثانية .
والمانيا في المدة من سنة ١٩٢٩ إلى ١٩٣٧ زاد انتاجها من ٣ آلاف إلى ١٢٠ ألف
طن من الرنجة .

وزاد انتاج الرنجة المحفوظة في الاتحاد السوفيتي من ألف طن سنة ١٩٣٠
إلى ٩٩ ألف طن في سنة ١٩٣٥ .

وتعنى الحكومة الحاضرة في مصر بزيادة موارد البلاد من الثروة المائية
وهي في صدد اتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك على غرار ما فعلته الدول التي
سبق ذكرها .

وتشير لجنة مصايد الأسماك بوزارة الزراعة الى الامكانيات الكبيرة التي
تتمتع بها مصر في هذه الناحية ، وخاصة سواحل البحر الاحمر كمورد للأسماك
وكذا اهمية المياه العذبة ، واهمية اتباع سياسة لتربية الأسماك تتفق مع نظام الري
في مصر ، واهمية تسوين الأسماك بحيث لا يعرض في الاسواق إلا الأسماك
الصالحة للاستغلال من حيث الحجم ، واهمية تنظيم الاحصاءات الخاصة
بالمصايد ، وطرق زراعة وتنمية الأسماك (كما في مزرعة الأسماك في مطار
النزهة) ، وكذا تزويد مصر بزرائع من سمك البلطي الوزمبيقي الذي يربي
بمزارع الارز باندونيسيا لتربيته بمزرعة سدس .

ولعلنا نوجه عنايتنا ايضا الى التحقيق من امكانيات توليد سمك التلايا
(الذي يتكاثر بشكل جنوني) ، وقد نجحت تربيته في اندونيسيا في الثلاث
سنوات الاخيرة نجاحا عظيما .

٦ - التجارة الدولية في الأسماك .

ومن الواضح أن معظم سمك العالم يستهلك محليا ، إلا أن تقدم
وسائل المواصلات وتقدم وسائل حفظ الأسماك قد زادا من تجارتها ، وفي

الوقت الحاضر يدخل من انتاج السمك فى التجارة الدولية حوالى ٢٠ ٪ ، وقد أصبحت أوروبا وأفريقية من القارات المصدرة بفضل التقدم الكبير الذى تم فى اسكنديناوه وفى جنوب أفريقيا .

وفى سنة ١٩٥٠ كانب أولى الدول المصدرة للاسماك (وهو صافى المصدر بآلاف الاطنان) النرويج ٤٨٨ ، ثم كندا ١٧٩ ، ثم ايسلندا ١٤١ ، ثم الدانمرك ٨١ ، ثم مراکش الفرنسية ٧٩ ، ثم اليابان ٥٦ .

ونظرا لقلّة السكان فى بعض من هذه الدول الهامة فى تجارة الاسماك فانّه تعتمد على الاسواق الخارجية فى التخلص من فائض اسماكها بعد تصنيعه .

الفصل الثانى

الأسفنج

الأسفنج التجارى هو الهيكل العظيم (اللينى) لحيوان بحرى جلاتينى الجسم، وينزع هذا الجسم اللين بغسل الأسفنج قبل تجفيفه واعداده للتصدير، وينمو الأسفنج فى قاع البحار الدافئة الضحلة.

وأحسن أنواع الأسفنج تأتى من سواحل البحر الأبيض بين مراكش وليبيا، وتكون عادة على عمق ٢٠٠ قدما حيث يهبط لصيدها الغطاسون. ويكثر الأسفنج أيضاً على شواطئ كندا الشرقية، وعلى شواطئ الولايات المتحدة بولاية نيوانجلند وجنوب شرقى فلوريدا (بقرب كى وست) وكذا بحزر بهاما المرجانية.

ونظر الندرة الأسفنج فى الوقت الحاضر وتزايد طلبه فى العالم، فقد أخذ الإنسان فى توليده حيث تثبت بذوره فى أثقال يدلى بها فى قاع البحر ليتكامل نموه.

ويقرر خبراء هيئة الأمم المتحدة إن إمكانيات التوسع فى إنتاج الأسفنج كبيرة على شواطئ ليبيا، حيث يوجد الأسفنج متشبها بالصخور التى فى الأعماق، وكذا بقاع البحر الخالى من الصخور اذا توافرت الأحجار الصغيرة والزلاط.

وفى أغلب الاحيان يلبس الغطاسون لصيده أجهزة خاصة للتنفس، ولو أن البعض يقوم بالعمل دون أى جهاز أو أى لباس، ويصاد الأسفنج أيضاً بالشص أو الخطاف أو بنوع من (الكاراكات).

وصيد الأسفنج بأجهزة التنفس مرتفع التكلفة فى المال والارواح ويحتاج الى خبرة خاصة، أما الوسائل الأخرى التى أشير إليها فقليلة التكلفة ولا تحتاج إلى

خبرة كبيرة ، كما أن نسبة الربح فيها ليست أقل من الربح الناتج من مهنة الغطس ،
كما أن مجال التوسع فيها أكبر .

وتملك تونس أربع مراكز يعمل بها الغطاسون وأكثر من ألف قارب
صيد الاسفنج بطريقة الشخص .

وفي مصائد الاسفنج الاميريكية بفلوريدا يستخرج الاسفنج بطريقة
الشخص وطريقة الغطس ، ويقوم بالعمل الاخير غطاسون يونانيون ، ونظرا لان
هذا العمل مخوف بالمكانه والأخطار وأن كثيرا من الارواح تزهد كل عام
في الحصول على الاسفنج ، يقوم رجال الدين بتدشين الغطاسين وتقديم الدعاء
والبركة لهم عادة في حفل سنوي كبير .

الفصل الثالث

اللؤلؤ

يوجد اللؤلؤ في المياه المدارية ، وهو ينمو باجسام بعض الحيوانات البحرية ذات المحار عندما يتسرب إلى داخلها جسم غريب يدفعها إلى إفراز مادة اللؤلؤ وقاية له ، ولهذا فاللؤلؤ وليد الصدمة ، وإنتاجه لا يمكن التكهّن به .
وأحسن أنواع اللؤلؤ وأهم مصائده على السواحل الجنوبية لإيران بالخليج الفارسي ، وهذه الصناعة موطنه هناك منذ أجيال ، ويوجد اللؤلؤ أيضاً على سواحل جزيرة سيلان ، وفي الجزر الصغيرة بجوار فنزويلا ، وكذا بشواطئ اليابان حيث تقدمت صناعة إنتاجه بمعرفة الإنسان .

الباب الثامن

عرض للانتاج الزراعى والسكان

قبل الحرب الثانية وسنة ١٩٥٢/٥٣.

١- فى العالم.

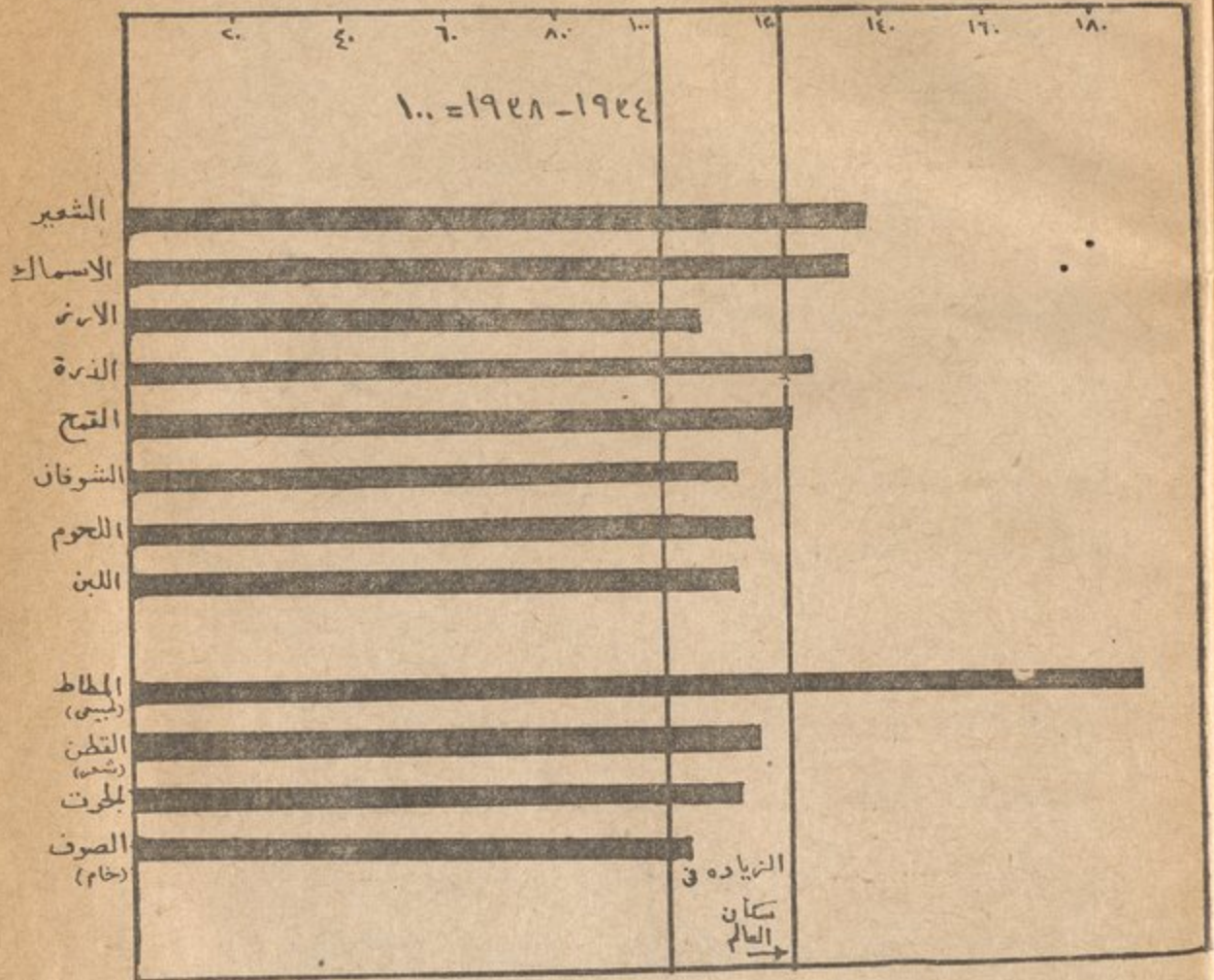
لاول مرة منذ الحرب الثانية يقدر الخبراء أن الانتاج الزراعى قد بلغ سنة ١٩٥٢/٥٣ مستوى ما قبل الحرب الثانية فيما يختص بنصيب الفرد من سكان العالم، ولم يزد الانتاج الزراعى فى جملته فحسب بل فى المواد الغذائية على حده أيضاً، ولا تختلف كثيراً علاقة الانتاج إلى السكان عن ذلك فى الاتحاد السوفيتى والصين ودول أوروبا الشرقية أيضاً.

فقد ارتفع الانتاج الزراعى هذا العام (سنة ١٩٥٢/٥٣) عن قبل الحرب الثانية بمقدار ١٧٪، وإذا أغفلنا الاتحاد السوفيتى والصين ودول أوروبا الشرقية ارتفع هذا الرقم إلى ٢٣٪ (شكل ٢٨). أى أنه فى السنوات القليلة الماضية واصل الانتاج الزراعى العالمى الزيادة باكثر من ٢٪ سنوياً، وكان هذا يفوق بقليل الزيادة السنوية فى عدد سكان العالم، التى تبلغ ١,٤٪ على وجه العموم. فقد زاد سكان العالم فى المدة من قبل الحرب الثانية إلى سنة ١٩٥٢/٥٣ بمقدار ١٧٪ (أو ٢٣٪ إذا أغفلنا الصين وأوروبا الشرقية).

والفضل يرجع إلى السنوات الثلاث الأخيرة فى أن نمو السكان كان مساوياً أو أقل من انتاج الحبوب الغذائية مجتمعة وفرادى، إلا فيما يختص بالأرز والزيتون النباتية والسكر.

شكل ٣١ - الإنتاج العالمي للمنتجات الزراعية

قبل الحرب الثانية ومتوسط سنة ١٩٥١/٥٢ - ١٩٥٢/٥٣



زاد عدد سكان العالم منذ قبل الحرب الثانية بمقدار ٢٣٪ وزاد الانتاج الزراعي بمثل هذه النسبة (باستثناء الاتحاد السوفيتي والصين واوروبا الشرقية) ، وكانت الزيادة في القمح والشعير والذرة والمطاط والاسماك أكبر من الزيادة السكانية ، وفيما عدا ذلك فاقل منها .

إلا أن الزيادة في انتاج الأطعمة البروتينية ومن بينها اللحوم والألبان والجزء كانت أقل بقليل من الزيادة في السكان .

أما انتاج الألياف الطبيعية الرئيسية منذ قبل الحرب فكان متناسبا في

زيادته مع زيادة السكان ، فيما عدا الصوف ، أما في المطاط الطبيعي ولب الخشب فكانت الزيادة أكبر بكثير .

وإذا نظرنا إلى كل دولة على حدة نضطر إلى تعديل هذه الفكرة الحسنة . فأولا لم يكن التقدم واحداً في جميع الاقطار بل تراوح تراوحا كبيرا ، فنصف الزيادة التي توفرت في العالم منذ قبل الحرب الثانية تمت في أمريكا الشمالية وحدها التي لا يزيد عدد سكانها عن ٧٪ من سكان العالم ، بينما انتاجها الزراعي أكثر من ٢٠٪ من انتاج العالم .

وكان الحال ، بالعكس تماما في بلاد الشرق الأقصى التي لم يزد انتاجها عن قبل الحرب ، وانتاجها ربع انتاج العالم بينما سكانها نصف سكان العالم تقريبا . ولم تكن أمريكا الشمالية القارة الوحيدة التي تميزت بزيادة انتاجها ، بل شاركها في الزيادة أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط . وأفريقية التي زاد انتاج كل منها بمقدار الثلث عن قبل الحرب .

والزيادة في انتاج أوروبا والاقیانوسية كانت تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ . وكذا الزيادة في عدد السكان لم تكن بنسبة واحدة في أقطار العالم المختلفة ، ففي أوروبا والاتحاد السوفيتي كانت الزيادة عن قبل الحرب في عدد السكان في حدود ١٠٪ ، وفي الصين تقدر الزيادة بأقل من ٥٪ .

ومن ناحية أخرى بلغت الزيادة في السكان حوالي ٢٥٪ في الشرق الأقصى وأمريكا الشمالية والاقیانوسية وأفريقية والشرق الأوسط ، أما أمريكا اللاتينية فبلغت زيادة السكان بها ٤٠٪ ، ويبدو أن نصيب الفرد من الطعام الآن في مستوى ما كان عليه قبل الحرب أو أكثر منه في أوروبا وأفريقية والشرق الأوسط ، وأقل منه في أمريكا اللاتينية والاقیانوسية .

وكان هناك تناقض كبير بين أمريكا الشمالية التي أرتفع نصيب الفرد من

الطعام فيها بمقدار ١٥٪ عن قبل الحرب ، وبين الشرق الأقصى الذى أنخفض نصيب الفرد فيه من الطعام بمقدار ١٥٪ .

هذا ويعود الفضل فى معظم الزيادة فى العالم إلى الظروف المناخية المؤاتية فى معظم أرجائه سنة ١٩٥٢/٥٣ ، ولا يمكن القول قطعا بان السنة القادمة سنة ١٩٥٣/٥٤ ستكون فى مثل هذا المستوى الإنتاجى ، لأن هناك قيودا موضوعية على إنتاج بعض السلع الزراعية فى بعض دول العالم ، فقد خفض إنتاج السكر من كوبا والمطاط من الشرق الأقصى فى سنة ١٩٥٢ ، وينتظر أن يقل المحصول من القطن والقمح فى الولايات المتحدة ومن الجوت فى الباكستان ، كما أن أزمة العملات الصعبة لم تيسر بعد ، لذا يصعب التكهّن بما إذا كان العالم سيواصل زيادة إنتاجه فوق زيادة السكان على هذا المستوى .

٢- فى مصر .

اما فى مصر فالحال غير ذلك ، اذ أن الإنتاج الزراعى بحملته قد زاد فى سنة ١٩٥٢ عنه قبل الحرب الثانية (متوسط سنة ١٩٣٥ - ٣٩) بأقل من ٢٪ ، بينما زاد سكان مصر بمقدار ٣٠٪ أو أكثر فى تلك المدة ، أى ان الإنتاج الزراعى قد تخلف كثيرا عن ملاحقة الزيادة فى السكان .

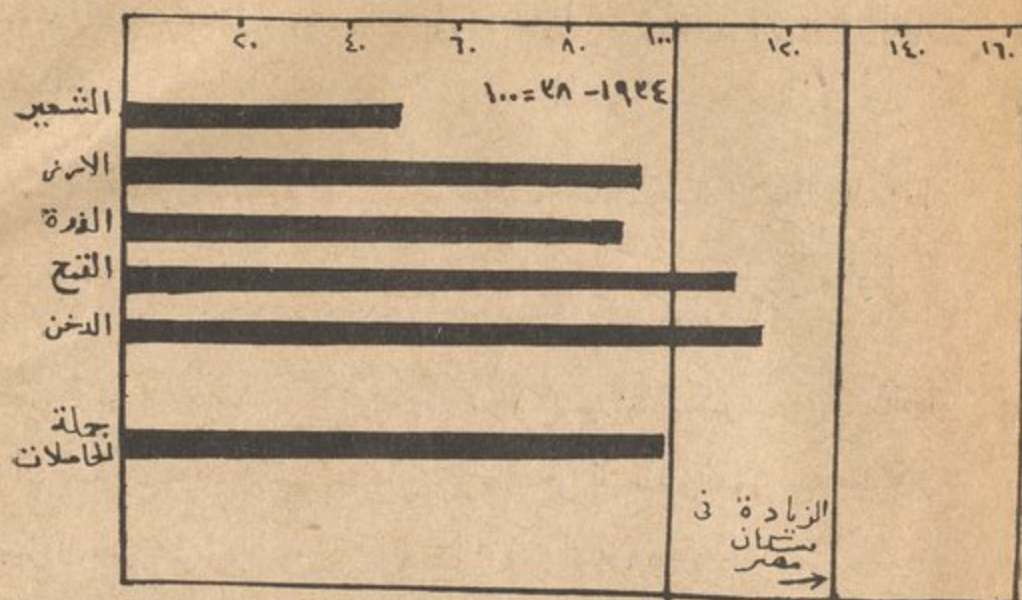
وكانت معظم الزيادة فى غير حبوب الغذاء ، كالقطن الذى زاد بأكثر من ٣٪ والبرسيم الذى زاد بمقدار ٣٤٪ ، وتبدو الصورة أقل بهجة بكثير إذا نظرنا إلى الحبوب الغذائية التى أنخفضت فى مجموعها بأكثر من ١٨٪ ، وان كان القمح قد ارتفع فى سنة ١٩٥٣ (شكل ٣٢) .

وبهذا يكون نصيب الفرد من حبوب الغذاء قد انخفض كثيرا عن قبل الحرب نظرا لتزايد عدد السكان فى مصر أسرع منه فى العالم بوجه عام .
ولكن قد حدى هذا النقص فى نصيب الفرد من الطعام الزيادة فى واردات

(م ١٧ - دعائم الإنتاج)

شكل ٣٢ - انتاج حبوب الغذاء في مصر

قبل الحرب ومتوسط ٥٢/١٩٥١ - ٥٣/١٩٥٢



يقارن بالشكل السابق ، وقد زاد سكان مصر منذ قبل الحرب بأكثر من ٣٠٪ بينما نقص إنتاج حبوب الغذاء في جملتها ، مما اضطر مصر إلى استيراد ما قيمته أكثر من مليون جنيه منها في السنوات الخمس الأخيرة (ص ٧٦)
أما القطن فقد زاد ٣ ٪ والرسم ٣٤ ٪

مصر من القمح والحبوب الاخرى وخاصة منذ سنة ١٩٤٨ التي بلغت قيمتها أكثر من مائة مليون جنيه (ص ٧٦) .

وهذه هي مشكلة مصر الرئيسية كما سبق البيان في غير هذا الفصل ، فالزيادة في عدد السكان لم تعادلها زيادة في المساحة المحصولية ، فهذه المساحة كان يجب أن تبلغ خمسة عشر مليون فدان ، وهي لم تزد عن تسعة ملايين .

وتتميز الحكومة الحاضرة بالعناية الجدية السريعة بزيادة إنتاج البلاد من جميع نواحيه : الزراعى والصناعى والحيوانى .

وحجز الزاوية في زيادة الانتاج الزراعى هو إنشاء مشروع السد العالى جنوبى اسوان الذى يوفر المياه لزيادة الرقعة الزراعية بما يبلغ مليون ونصف مليون فدان ولرى نصف مليون فدان من اراضى الحياض فى الوجه القبلى ريا مستديما ، ولأستصلاح بعض اراضى الصحراء . ولمشروع زراعة البنجر فى الارض البور.

كما غنيت الحكومة باستغلال المياه الجوفية بالواحات ومياه الامطار بالساحل الشمالى ، واستصلاح أكثر من ثمان مليون فدان بالوجهين البحرى والقبلى .

وحجز الزاوية فى تصنيع البلاد هو مشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه بخزان اسوان ، وقد قطع المشروع شوطا نحو التنفيذ والعمل جار به الآن بهمة ، وسيؤتى هذا المشروع أولى ثماره فى اوائل سنة ١٩٥٨ .

وتعتبر الوحدات الرئيسية لهذا المشروع من أضخم الوحدات فى العالم ، وتقدر جملة الطاقة الكهربائية السنوية منه بما يوازى ٥٣٠ ألف طن من المازوت ثمنها ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات.

وستستخدم حوالى ربع هذه الطاقة فى مصنع للسجاد ينتج حوالى نصف مليون طن من نترات النشادر الجبرى ، وكذا لمشروع صناعات الحديد والصلب من الحديد الخام فى شرق اسوان ، وهناك مشروعات مصانع الورق والجوت والاغذية واطارات السيارات وقطع الغيارات وغير ذلك من وسائل الانتاج من جميع نواحيه .

وقد تم التعاقد فى فبراير سنة ١٩٥٤ مع شركة ديماج الالمانية على إنشاء مصنع للحديد والصلب بجوار ضاحية حلوان يبدأ انتاجه بعد ثلاث سنوات

وتصل كفايته الانتاجية الى ٢٢٠ ألف طن في العام (راجع موضوع الحديد
في الجزء الثاني من هذا الكتاب) .

كما تم التعاقد ايضا في نفس الشهر مع شركة كونورادا الأمريكية للتنقيب
عن البترول لأول مرة في الصحراء الغربية (راجع موضوع البترول في الجزء
الثاني) .

B12645308

I 14075209

AUC - LIBRARY



DATE DUE

23 APR 2001



